جهود اليونسكو فى تطوير التعليم الأساسى

قضايـا تربويـة

جهود اليونسكو

في تطوير التعليم الأساسي

د. صلاح الدين المتبولي

كمبيوتر: (دار الوفاء)

الطباعة: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

ش ملك حفني قبلي السكة الحديد

بجوار مساكن دربالة - بلوك رقم٣

الرقم البريدي: ٢١٤١١ - الإسكندرية

رقم الإيداع: ٢٠٠٢/١٩٨٣٧

الترقيم الدولي: 9 - 336 - 327 - 977

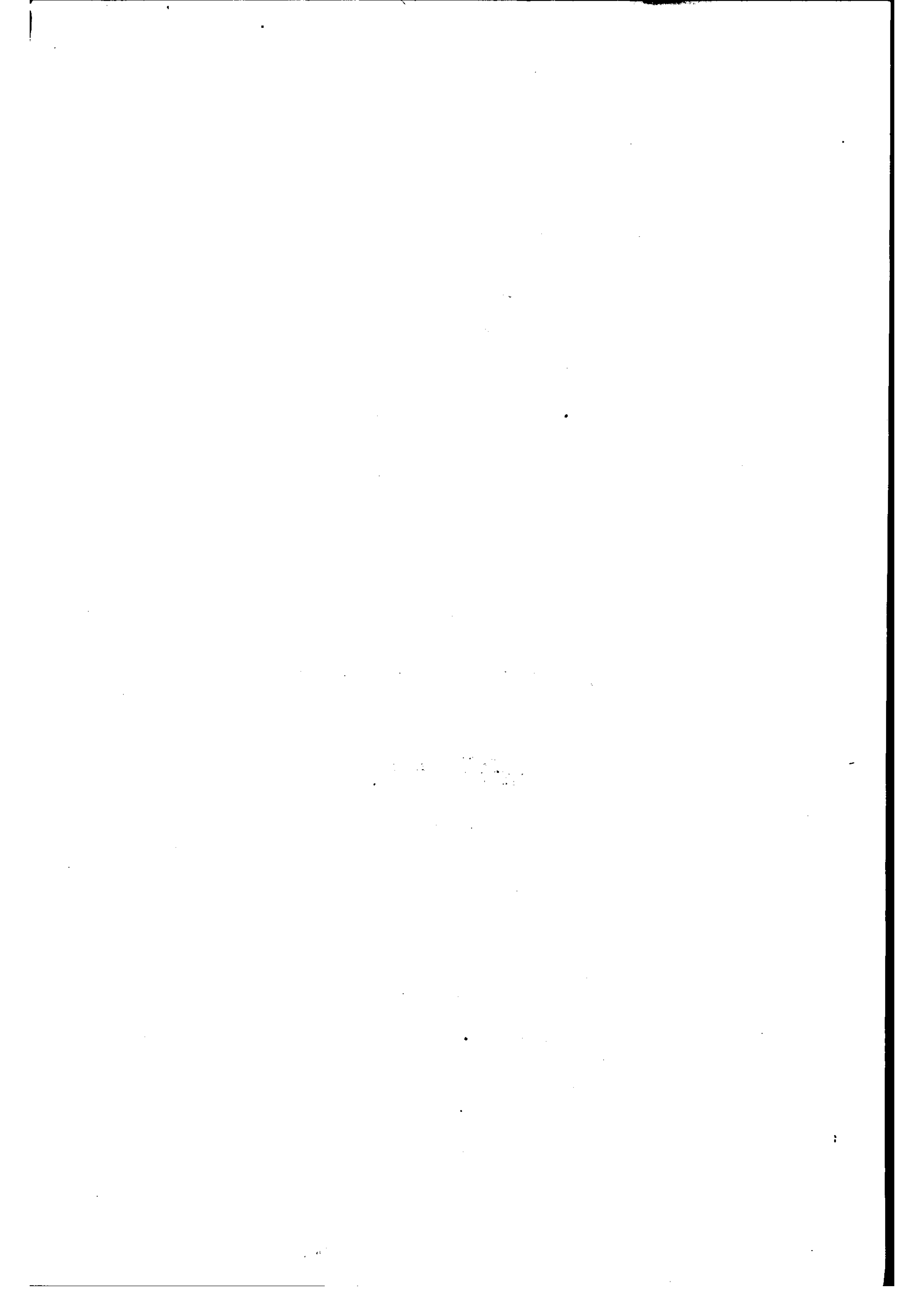
قضايا تربوية

جهود اليونسكو
فى تطوير التعليم الأساسى

دكتور
صلاح الدين المتبولى

الطبعة الأولى
٢٠٠٣

الناشر
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
تليفاكس / ٥٢٧٤٤٣٨ / الإسكندرية



الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهمية دراستها

- مقدمة.
- مشكلة الدراسة.
- تساؤلات الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- حدود الدراسة.
- منهج الدراسة.
- أدوات الدراسة.
- بنية الدراسة.

مقدمة

خرج العالم من الحرب العالمية الثانية ممزقا يعانى سؤ الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية، وأجمعت دول العالم سواء التى شاركت فى الحرب العالمية الثانية أو التى لم تشارك فيها على ضرورة قيام منظمة عالمية تقوم بحل المشكلات بين الدول بالطرق السليمة ويمتد دورها إلى مختلف النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

واتفقت دول العالم على تسمية هذه المنظمة بالأمم المتحدة United Nations وذلك فى مؤتمر سان فرنسيسكو الذى عقد فى الفترة ما بين ٢٥ أبريل، ٢٦ يونيو ١٩٤٥م، وتم فى هذا المؤتمر التوقيع على "ميثاق الأمم المتحدة" ودخل هذا الميثاق مرحلة التنفيذ فى ٢٤ أكتوبر عام ١٩٤٥م وأصبح بمثابة القانون التأسيسى للمنظمة الدولية وبدأت هذه المنظمة تباشر أعمالها فى يناير عام ١٩٤٦ بمدينة لندن، ثم أصبحت نيويورك مقرًا للأمم المتحدة فى نفس العام أى عام ١٩٤٦م[1].

ولقد أخذت منظمة الأمم المتحدة تباشر أعمالها من خلال مجموعة من الهيئات المتخصصة أهمها "هيئة اليونسكو Unesco" منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

ومن بين تلك الهيئات أو الوكالات المتخصصة المعنية بقضايا التنمية هيئة الصحة العالمية (WHO)، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال (UNICEF)، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ومنظمة التنمية الصناعية (INIDO)،وقد كانت الفلسفة التى انبثقت عنها هذه المنظمات مرتبطة بتحسين

---

[1] الأمم المتحدة بين التقديس والخرافة والحقيقة: ترجمة محمد عبد الله الشقلى، مراجعة حمدى حافظ، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، د. ت، ص ٩.

معيشة البشر والقضاء على الفقر والجهل والمرض والتفاوت بين الشعوب، مما يقلل من فرصة قيام الحروب والصراعات الدولية.

وتعتبر هيئة اليونسكو من أهم هذه المؤسسات وقد اعتمد ميثاقها التأسيسي في لندن في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٥م[٢]، وقد كان عدد الدول الأعضاء في ذلك التاريخ ٢٠ دولة وهي الدول التي وقعت على الميثاق التأسيسي الذي أنشئت بمقتضاه اليونسكو في عام ١٩٤٦م وازداد هذا العدد فيما بعد إلى ١٣٠ دولة[٣] وسمح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحق الانتماء إلى أي من هذه المنظمات المتخصصة أو عدم الانتماء إليها، ولذا فأعضاء الأمم المتحدة ليسوا بالضرورة أعضاء في منظمة اليونسكو.

ومن أهم أهداف اليونسكو العمل على إقرار السلام العالمي حيث نصت المادة الأولى من الميثاق التأسيسي لمنظمة اليونسكو على ما يعبر عن ذلك، إذ "تستهدف المنظمة المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل عن طريق التربية والعلم والثقافة، على توثيق عرى التعاون بين الأمم، لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية لكافة الناس دون تمييز بالعنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة لكامل الشعوب"[٤].

ومن أجل تحقيق هذا الهدف تسعى منظمة اليونسكو جاهدة إلى إقامة السلام بين دول العالم، بحيث يتمثل في سلوك الأفراد وتفكيرهم. والتربية هي أداة اليونسكو في تحقيق هذه الأهداف والغايات، وعن طريق التربية تستطيع اليونسكو إكساب الأفراد اتجاهات جديدة نحو السلام. وهذا يستوجب جهودا متواصلة ومنسقة في عدة مجالات: اقتصادية وسياسية واجتماعية. ويتلخص هذا الهدف الأسمى في عبارة جاءت في مستهل الميثاق التأسيسي لليونسكو، وفيها جوهر كل ما تقوم به

---

[٢] اليونسكو : لمحات عن اليونسكو، ملحق الميثاق التأسيسي، باريس، اليونسكو، ١٩٧٤، ص ٩٣.

[٣] المرجع السابق، ص ٧.

[٤] المرجع السابق، ص ٩٣.

اليونسكو من نشاط، حيث تقرر أنه "لما كانت الحروب تتولد فى عقول البشر، فينبغى أن تقام حصون السلام فى عقولهم بالذات".

وهذه العبارة القوية مستقاة من عبارات صرح بها رجل دولة وشاعر أما رجل الدولة هذا فهو كليمنت أتلى رئيس وزراء بريطانيا سابقا والذى افتتح المؤتمر التأسيسى لليونسكو، وأكدت نفس المعنى كلمات الشاعر الأمريكى أرشيبالد مكليش الذى كان عضوا فى اللجنة التى حررت الميثاق التأسيسى(٥).

ونظرا لأن طبيعة الحرب قد تغيرت اليوم فقد أصبحت الحاجة ملحة إلى مواصلة اليونسكو لسعيها من أجل تحقيق هذه الغايات، فقد أصبحت الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والأسلحة النووية الحديثة من الخطورة وقوة التدمير بحيث أصبح نشوب صراع بين القوى الكبرى سيؤدى إلى أن تستخدم فيه تلك الأسلحة لا محالة، ويصبح من شأنه أن يؤدى إلى فناء البشرية وتهديد حياة كل إنسان على سطح الكرة الأرضية سواء أكان طرفا فى النزاع أم كان ينشد السلام.

وتسعى اليونسكو إلى تحقيق أهدافها عن طريق التربية بوسائل متعددة، ومنها على سبيل المثال: تنمية الجهود الفكرية فى مجال حقوق الإنسان، والمساهمة فى الحماية الدولية لهذه الحقوق، وتحسين المعارف المتصلة بالنزاعات وبسباق التسلح وباحتمالات نزع السلاح، ولا سيما بفضل إسهام العلوم الاجتماعية والإنسانية والتفكير الفلسفى فى تحقيق هذه الأهداف، ويتوخى البرنامج الرئيس لليونسكو فى الفترة ما بين عامى ١٩٨٤م – ١٩٨٩م الحرص على تطوير الوعى بالانتماء إلى مجتمع إنسانى واحد وعلى إقامة نظام يسوده السلام والعدل والتضامن(٦).

ولا يمكن عزل الاهتمامات الأخلاقية عن الجهود الرامية إلى بناء السلام، الذى يتعدى بكثير مجرد انتقاء الحرب، فالسلام له مضمون إيجابى هو اقتضاء العدالة فى العلاقات بين الأفراد والمجتمعات، والتكامل بين الثقافات، والاعتراف

---

(٥) اليونسكو: لمحات عن اليونسكو، مرجع سابق، ص٩.

(٦) احمد مختار امبو: منابع اليونسكو، اليونسكو، باريس، ١٩٨٢، ص١٠٦.

بتساوى جميع الشعوب وجميع الثقافات فى الكرامة، وهو من ثم يعد مرادفا بصفة خاصة لاحترام الحقوق الأساسية للإنسان وحرية الشعوب فى تقرير مصائرها[٧].

ومع انتهاء الحرب الباردة بين الدولتين الأعظم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وتوقيع معاهدة باريس كخاتمة لمؤتمر الأمن الأوروبى الذى انعقد فى النصف الثانى من نوفمبر ١٩٩٠م، فإن مضامين السلام الإيجابية التى أشير إليها سوف تحتل المساحة الكبرى من نشاط اليونسكو بما فى ذلك القضايا المختلفة للتعليم والثقافة والعلوم.

ولقد اهتمت منظمة اليونسكو بقطاع التعليم الأساسى فى الدول النامية، فعملت على تطويره والمشاركة فى حل مشكلاته، وبذلك تستطيع اليونسكو تحقيق أهدافها من خلال التعليم الأساسى فى التقريب بين الشعوب والجماعات، وتنمية اتجاهات السلام وحب البشرية فى نفوس الصغار، فضلا على كون هذا التعليم حقا أساسيا من حقوق الإنسان أينما كان.

مشكلة الدراسة:

أولت اليونسكو التعليم الأساسى عناية خاصة فى مساعداتها للدول النامية ومنها مصر، وقد ظهر ذلك فى وثائق "البرنامج والميزانية" التى اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو خلال عقد الثمانينات. وقد تجلى ذلك بوضوح فى توصيات مؤتمر التربية الدولى فى جنيف (الدورة ٣٩ فى الفترة من ١٦ - ٢٥ أكتوبر عام ١٩٨٤م) - بشأن التعليم الابتدائى والذى أسهم اليونسكو فى تنظيمه ويلاحظ أن القرار ٦/٢ الذى اعتمده المؤتمر العام فى دورته الاستثنائية الرابعة يبرز الأهمية التى يتسم بها تعليم مبادئ العلوم والتكنولوجيا فى المدرسة الأساسية إلى جانب المعلومات والمهارات الأخرى.

ومصر ترحب بالتعاون الدولى غير المشروط، وميدان التعليم أحد الميادين الذى استقبل ومازال يستقبل معونات فنية غير مشروطة من مصادر مختلفة. ولقد

---

[٧] احمد مختار أمبو: منابع اليونسكو، مرجع سابق، ص٣٣.

قامت اليونسكو بتقديم المساعدات المالية والفنية للتعليم الأساسى المصرى. وتسهم عن طريق التوسع فى استخدام نظام كوبونات اليونسكو فى التغلب على مشكلة العملة الصعبة عند استيراد الأجهزة والمعدات والمعامل اللازمة لتدعيم النظم التعليمية فى الدول النامية ومنها مصر.

ولقد أسهمت اليونسكو فى مجال التعليم الأساسى المصرى فى مجالات متعددة منها إيفاد الخبراء الدوليين وتدريب الخبراء المصريين، وتقديم الأبحاث والدراسات العلمية فى مجال التعليم الأساسى والمشاركة فى برامج تطوير التعليم الأساسى وإعداد المعلمين وعقد الندوات والمؤتمرات التربوية والحلقات الدراسية، كذلك توفر منظمة اليونسكو مجالات التعرف على كيفية مواجهة بعض دول العالم لنفس المشكلات التى تواجه التعليم الأساسى المصرى ومعرفة أنسب الحلول لمواجهتها، ومن أمثلة تلك المشكلات مشكلة التسرب والهدر. مما يقلل من الكفاية الداخلية لهذه المرحلة القاعدية من التعليم.

كذلك تساعد اليونسكو مصر فى التعرف على أحدث الاتجاهات والنظريات التربوية الحديثة وتسهيل الحصول على هذه المعرفة واستخدامها عن طريق شبكات المعلومات الإقليمية. وتسهم اليونسكو كذلك فى أن تكون التربية أداة لتحقيق السلام والتفاهم والأمن العالمى عن طريق نشر أندية اليونسكو وتدعيم نظام المدارس المنتسبة لليونسكو والذى تشارك مصر فيه.

ولكن هذه المساعدات والإمكانات المتاحة لم تستغل الاستغلال الأمثل نظرا لوجود بعض المعوقات الإدارية التى تعوق استخدام هذه المساعدات وتعوق التوسع فى طلب واستغلال الإمكانات التى تتيحها اليونسكو للدول الأعضاء بها.

ومما يقلل من استثمار المجتمع المصرى لجهود اليونسكو، عدم الاستفادة من الأبحاث العلمية والفنية ونتائج المؤتمرات وحلقات التدريب فى المجالات المختلفة هذا فضلا عن عدم متابعة الدراسات المسحية والاستبيانات العالمية التى تجريها اليونسكو وتشترك فيها مصر كل عام، وتنتهى مهمتنا بالاشتراك دون تتبع النتائج والاستفادة منها.

ولذلك فإن هذه الأعمال تحتاج إلى تقييمها، بهدف الوصول إلى تطوير استفادة مصر من هذه الأعمال والمساعدات، حتى يمكن الوصول إلي تحقيق أقصى استفادة منها ومن هنا نبعت مشكلة هذه الدراسة.

وتتلخص مشكلة الدراسة في تحديد مجالات القصور المرتبط باستفادة مصر من هذه الجهود التى تبذلها اليونسكو فى مجال التعليم الأساسى المصرى، والتعرف على المعوقات التى تحول دون الاستفادة المثلى من هذه الجهود وكيفية التغلب عليها.

تساؤلات الدراسة:

ومن ثم يطرح الباحث السؤال الرئيس التالي:

- ما دور اليونسكو فى تطوير التعليم الأساسى المصرى، وما أهم المعوقات التى تعترض هذا الدور وتعمل على تقليل الاستفادة من هذه المساعدات فى مجال تطوير التعليم الأساسى المصرى؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية هي:

- فى أى المجالات تنحصر مساعدات اليونسكو فى التعليم الأساسى؟
- ما أهم المعوقات الإدارية التى تقلل من الاستخدام الأمثل لجهود اليونسكو في مجال التعليم الأساسى المصرى؟
- ما أهم المعوقات المادية التى تحول دون الاستخدام الأمثل لمجهودات اليونسكو فى مجال التعليم الأساسى المصرى؟
- ما طرق تحقيق أقصى استفادة من مساعدات اليونسكو لتطوير التعليم الأساسى المصرى وما هى الخبرة اللازمة لذلك؟

أهمية الدراسة:

الاهتمام بالتعليم الأساسى يرجع إلى أنه مرحلة أساسية من مراحل السلم التعليمي باعتباره القاعدة والأساس في تكوين المهارات واكتسابها وتكوين المواطن سواء الذى يستطيع متابعة مراحل التعليم الأخرى أو المواطن المستنير الذى يستطيع اكتساب المهارات والمعارف اللازمة التى تؤهله للدخول إلى سوق العمل

والتى تمكنه من إدراك - حقوق المواطنة وواجباتها، كذلك فإن الاهتمام بالتعليم الأساسى يساعد على سد منافذ الأمية والتغلب على هذه المشكلة الخطيرة التى تهدد التنمية فى معظم دول العالم الثالث.

ومنظمة اليونسكو باعتبارها منظمة دولية معنية بميادين التربية والثقافة والعلوم فهى أحد مصادر المعونات الفنية التى تمد يد العون لقطاع التعليم فى مصر بما لديها من خبراء ومراكز للمعلومات والاطلاع على المشكلات العالمية وطرق حلها، وسعيا منها لتحقيق أهدافها العالمية عن طريق تدعيم قطاع التربية وخاصة فى الدول النامية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على الجهود التى تبذلها المنظمة وأنشطتها وأوجه العون الذى تقدمه اليونسكو فى ميدان التعليم الأساسى المصرى، والتعرف على ما أعدته ونفذته من مشروعات سواء أكانت إقليمية، أو دولية وفيما عقدته من حلقات دراسية ومؤتمرات محلية.

٢- محاولة تقييم هذه الجهود بالنسبة لمواجهة بعض مشكلات التعليم الأساسى المصرى من الناحيتين الفنية أو البشرية.

٣- التعرف على المعوقات الإدارية التى تحول دون تحقيق اليونسكو لأهدافها بهدف إزالتها حتى تؤتى هذه الجهود أحسن النتائج الممكنة.

٤- وضع أسس من أجل الوصول إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مساعدات اليونسكو.

حدود الدراسة:

تتضح حدود هذه الدراسة فيما يلى:

لما كانت اليونسكو منظمة معنية بقطاع التربية والعلوم والثقافة، وتمتد جهودها لتشمل قطاع التعليم بأكمله، ومصر من الدول المستفيدة من هذه الجهود

فى قطاعها التعليمى بمختلف مراحله. لذلك اقتصرت الدراسة على البعد التربوى لمجهودات منظمة اليونسكو فى ميدان التعليم الأساسى المصرى.

منهج الدراسة:

استعان الباحث بالمنهج التاريخى والمنهج الوصفى، حيث يقوم بعرض وتحليل جهود منظمة اليونسكو والعقبات التى تواجه هذه الجهود فى مجال التعليم الأساسى المصرى، ولا يقف الباحث عند مجرد الوصف وإنما يدرس هذه الوقائع والجهود ويحللها ويفسرها على ضوء الجهود المحلية المبذولة بقصد التوصل إلى حقيقة هذه الجهود والمعوقات التى تعترضها بغرض تحقيق أقصى استفادة منها فى المستقبل.

أدوات الدراسة:

أجرى الباحث مقابلة شخصية للمختصين والقائمين على هذه الجهود فى الشعبة القومية لليونسكو، وكذلك مقابلة المعنيين بالتعليم الأساسى بوزارة التربية والتعليم، وخاصة من هم معنيون بتخطيط التعليم وتطويره ومن يقومون بإعداد وتدريب المعلم، وبعض المعلمين الذين اشتركوا فى الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وبعض المشرفين على الأندية والمدارس المنتسبة إلى اليونسكو. هذا فضلا عن الاطلاع على الوثائق والتقارير التى أصدرتها منظمة اليونسكو.

بنية الدراسة:

تتألف الدراسة من سبعة فصول هى:

الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها.

تضمن الفصل الأول كما سبق بيانه، مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها، كذلك يتناول حدود البحث ومناهجه وأدواته التى استخدامها الباحث.

الفصل الثانى: التعليم الأساسى فى مصر.

وفيه يتناول الباحث التعليم الأساسى فى جمهورية مصر العربية من حيث تطوره – التاريخى ومفهومه كما تأخذ به الدولة وأهم القوانين المنظمة للتعليم

الأساسى وأهداف هذه المرحلة من التعليم، وأهم المشكلات التى تواجه التعليم الأساسى.

الفصل الثالث: الأجهزة الرئيسة لمنظمة اليونسكو ونماذج لجهودها العالمية.

يتناول هذا الفصل الهيكل التنظيمى لهيئة اليونسكو وأجهزتها الرئيسية واختصاصات هذه الأجهزة وطريقة اختيار وترشيح أعضائها، وكيفية اتصال وتناسق عمل هذه الأجهزة وطرق عمل هذه الأجهزة على الصعيدين العالمى والمحلى، وكذلك الطرق التى من خلالها يتم اعتماد الميزانية العامة والموافقة على المشروعات الرئيسة والفرعية التى تنفذها الهيئة على المستوى العالمى أو الإقليمى أو الوطنى، كما يبين هذا الفصل كيفية اتخاذ القرارات سواء فى المؤتمر العام أو المجلس التنفيذى، ويتناول أيضًا كيفية اختيار المدير العام والمهام المسندة إليه.

الفصل الرابع: جهود منظمة اليونسكو فى مجال التعليم الأساسى فى مصر وأبعادها التربوية . (المشروعات والدراسات والندوات)

يتناول الباحث فى هذا الفصل مشروعات اليونسكو الإقليمية والمحلية التى تستفيد منها مصر، مستعرضا الندوات والحلقات الدراسية والاجتماعات فى مجال التعليم الأساسى ومنها ما يخص إعداد المعلم وتطوير التعليم والاتجاهات التربوية الحديثة فى مجال التعليم الأساسى.

الفصل الخامس: جهود اليونسكو فى مجال التعليم الأساسى فى مصر وأبعادها التربوية (الأنشطة التربوية والمدارس المنتسبة).

يعالج الباحث فى هذا الفصل مجموعة من الأنشطة التربوية المتنوعة التى تشارك فيها مصر وتشرف عليها اليونسكو، مثل الاشتراك فى مشاغل العمل الدولية والمعارض والمسابقات الدولية فى مجال الرسم والموسيقا.

كذلك تتناول الدراسة الجهود المتاحة والتى لم تستغل الاستغلال الأمثل مثل كوبونات اليونسكو. ويتناول الباحث الاستفادة من اليونسكو فى مجال الخبراء والاتجاهات العالمية من خلال المشاركة فى الاستبيانات العالمية وشبكات المعلومات التابعة لليونسكو.

ويتناول الباحث فى هذا الفصل أيضا المدارس المنتسبة إلى اليونسكو من حيث نشأتها وأهدافها ونظام المدارس والطرق التربوية ومواد التعليم بها، وأهم الموضوعات التى تدرس بهذه المدارس.

أضف إلى هذا توضيح نظام أندية اليونسكو من حيث نشأتها وأهدافها وأهم النشاطات التى تقوم بها هذه الأندية، كذلك العلاقة بين الأندية ومنظمة اليونسكو، ومدى إمكانية التكامل والتعاون بين المدارس المنتسبة وأندية اليونسكو.

الفصل السادس: الدراسة الميدانية وتحليل النتائج.

يتناول الباحث فى هذا الفصل الدراسة الميدانية وأهدافها وأدوات الدراسة الميدانية، ومحتوى المقابلة الشخصية، وأهم الصعوبات التى واجهت إجراء الدراسة الميدانية.

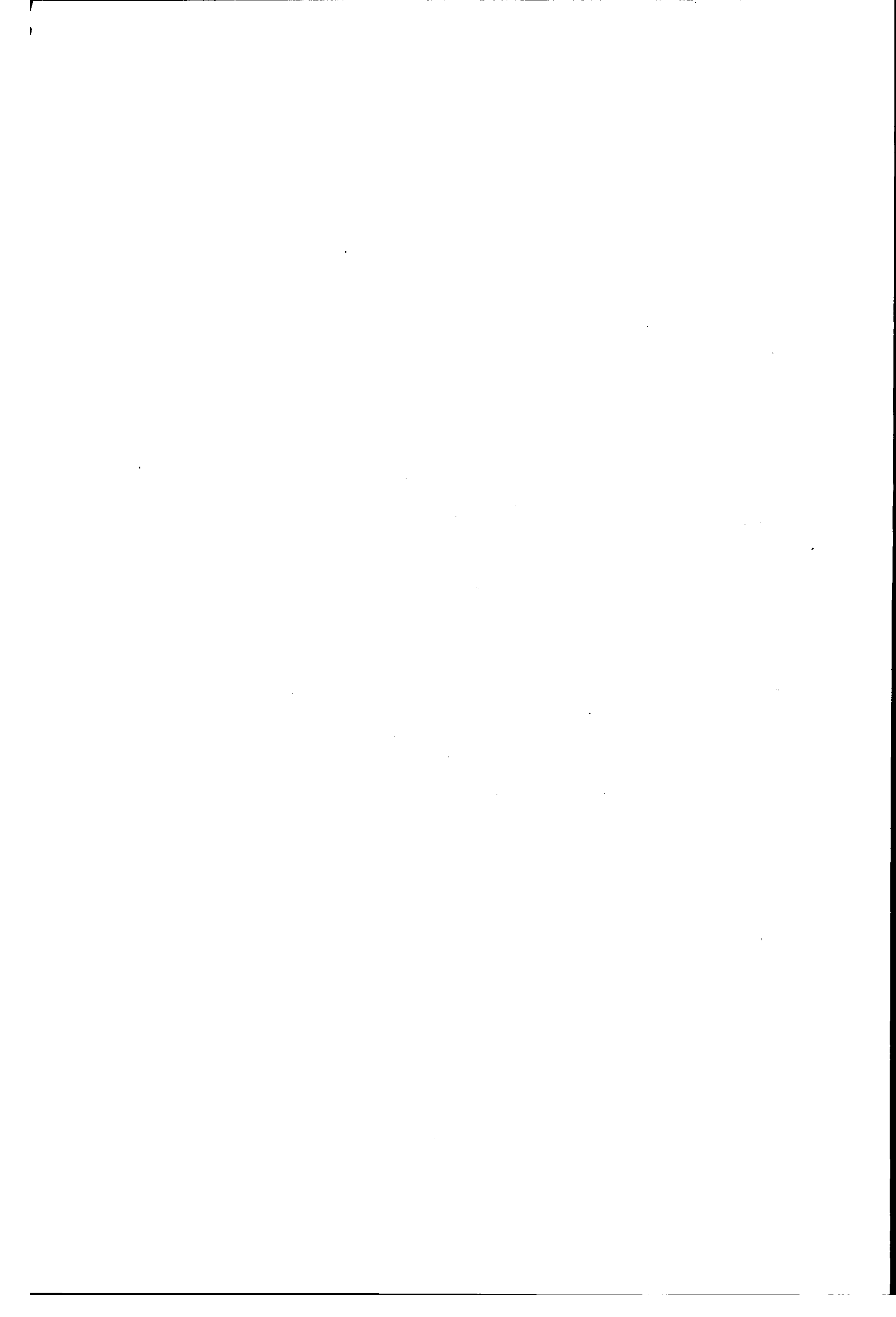
الفصل السابع: النتائج والتوصيات.

ويعرض الباحث فى هذا الفصل لأهم النتائج والتوصيات التى توصلت إليها الدراسة.

الفصل الثانى

"التعليم الأساسى فى مصر"

- خلفية تاريخية.
- مفهوم التعليم الأساسى.
- أهداف التعليم الأساسى المصرى ومبادئه.
- واقع التعليم الأساسى المصرى وأهم مشكلاته.



خلفية تاريخية :

إن فكرة التعليم الأساسى ومفهومه فى المزج بين العلوم النظرية والمهارات العلمية ليست فكرة جديدة، إذ أن لمصر العديد من التجارب فى هذا المجال وإن لم يكتب لها الاستقرار.

وترجع بداية التجارب إلى عام ١٩١٦م حين أنشأت وزارة المعارف مدارس أولية راقية للبنين، وأخرى للبنات، يكون التعليم فيها عمليا عاما، وأدخلت فى مناهجه أوجه النشاط العملى كالنجارة والنسيج والمعادن[1]. وهذه المدارس تعادل مدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسى حاليا.

والأكثر من ذلك أن هناك آراء لبعض المفكرين القدامى فى هذا المجال تتفق والاتجاهات التربوية الحديثة فيقول الإمام محمد عبده فى عام ١٨٨١م فيما يتصل بمناهج المرحلة الأولى من التعليم:

يجب "أن يراعى فى البراوجرام إدخال مبادئ العلوم من وجهها العلمى الذى ينطبق على المعاملات الجارية فى البلاد، فقواعد الحساب مثلا تؤخذ من وجهها العملى مطبقة على المعروف فى المعاملات التجارية، وحساب الصيارفة الأميريين وغيرهم، فيتعلمون طريقة وضع المدفوع من الأموال فى الأوراق والدفاتر، وطرق التحصيل لأموال الحكومة، ونحو ذلك يدخل فيها الأوزان والمكاييل. وإن كانت مبادئ هندسة فليدخل فيها شيء من المساحة على الطريقة (المتبعة) فى البلاد أو على أفضل منها، وما يؤخذ من قواعد العربية، يكون مصحوبا بالعمل فى المكاتبات العادية والمشارطات المتداولة بين الأهالى حتى إذا انفصل التلميذ من المكتب يكون عنده ما يحتاج إليه شخصه أو عائلته أو أقاربه وأهل بلده فلا ينقطع عن العمل به لكثرة ما يرد عليه منه"[2].

---

(1) محمد سليمان شعلان وآخرون: اتجاهات فى أصول التدريس بمدرسة التعليم، دار الفكر العربى، ١٩٨١، ص ٢٤١.

(2) محمد عبده: المكاتب الرسمية الابتدائية، الأعمال الكاملة، جمعها محمد عمارة، الجزء الثالث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣، ص ص ١١٥ - ١١٦.

ومن الملاحظ أن هذه التجارب السابقة كانت محل اهتمام ودراسة من مجموعة العمل التى درست صيغة التعليم الأساسى فى مصر، للاستفادة من الممارسات التى تمت فى نظام التعليم المصرى بهدف تحقيق بعض الأهداف التى تحتويها صيغة التعليم الأساسى المقترحة. ولقد كانت هذه التجارب التى تمت دراستها تدور حول محورين هما:

أ- المزج بين التعليم العام والتعليم العملى.

ب- تريف التعليم[٣].

وتمثلت هذه التجارب فيما يلى:

أ- المزج بين التعليم العام والتعليم العملى:

١- تجربة المدرسة الأولية الراقية:

فى عام ١٩١٦م أنشأت وزارة المعارف مدارس أولية راقية للبنين وأخرى للبنات لأن الوزارة قد رأت أن التلاميذ الذين يتمون المرحلة الأولى لا يحصلون من الخبرة والمعرفة، ولا يكسبون من المعرفة والمهارة ما يمكنهم من أن يشقوا لأنفسهم طريقا فى الحياة، ومدة الدراسة بهذه المدارس أربع سنوات.

وقد حددت الوزارة أغراض هذه المدارس "بأنها بمثابة الحلقة المتممة لحلقة التعليم الأولى والتعليم فيها متجه إلى تقوية مواهب الطلبة واستعدادهم تقوية عملية لكى يتسنى لهم التبكير فى دخول معترك الحياة، وبحيث يكونون قادرين على مزاولة أى عمل، وبحيث تزداد كفاءتهم وأهليتهم بسبب هذه التهيئة العامة مهما كان نوع العمل الذى يمارسونه"[٣].

وقد ظهر فى نفس الفترة اتجاه بين الذين يكتبون فى علم التربية نحو أهمية هذه الدراسات العملية فى تكوين المواطن. وليس أدل على ذلك من سلسلة

---

[٣] شكرى عباس حلمى، جمال الدين نوير: التعليم الأساسى فى جمهورية مصر العربية، "دراسة حالة"، مركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، ١٩٨٧، ص٥١.

[٣] هيئة اليونسكو، جامعة الدول العربية: مؤتمر التعليم الإلزامى المجانى للدول العربية فى الفترة من ديسمبر ١٩٥٤م يناير ١٩٥٥م، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، ١٩٥٤، ص٢٤.

المقالات التى كتبها إسماعيل القبانى فى عام ١٩٢٣ فى صحيفة المعلمين وقد طالب فيها بإدخال الدراسات العملية والمهنية فى مرحلة التعليم الابتدائى.

وقد أخذت وزارة المعارف بهذا الاتجاه فعلا، وأدخلت مادة الأشغال العملية وتضمنت خطة الدراسة "أعمال النسيج والنجارة وأعمال الطين والصلصال"، وكانت مدة الدراسة بهذه المدارس ٤ سنوات[٤].

ولكن عدد هذه المدارس أخذ فى التناقص التدريجى بحيث لم يكن هناك غير مدرسة واحدة للبنين فى عام ١٩٢٧[٥].

٢- تجربة المدرسة العاملة:

فى عام ١٩٢٥م بدأت الوزارة فى تطبيق مشروع الإلزام فى المرحلة الأولى من التعليم، وكان هذا المشروع يهدف إلى تعميم التعليم الإلزامى بإنشاء مدارس أسماها المشروع "المدرسة العاملة" لأن مناهج الدراسة بها تجمع بين المواد النظرية والمواد العملية، ومدار الدراسة بها ٦ سنوات تبدأ من سن السابعة إلى سن الثالثة عشر[٦].

وقد جاء فى المذكرة المرفقة بالمشروع أهم أهداف هذه المدرسة:

"تشغل الدروس المكتبية جميع ساعات الدرس اليومية، فأما الآن فإنه لابد لنا من تقسيم الوقت تقسيما يطهر التلميذ من الأمية، كما يمكنه من مقاليد الزراعة أو شيء من الصناعة. ولذلك رأينا أن يكون حظ المكتب نصف اليوم فقط بحيث تشغل غرفة الدراسة طائفتان من التلاميذ: طائفة من الصباح إلى نحو الظهر والأخرى من بعد الغذاء إلى المساء. أما النصف الآخر من اليوم فإن التلاميذ الذين ليسوا من المكتب يدربون فيه بالحقول الزراعية ومعاهد الأعمال اليدوية وفق النظام

---

[٤] محمد سليمان شعلان وآخرون: مرجع سابق، ص٢٤١.

[٥] حسن محمد حسان: غرض مرحلة التعليم الأساسى بين النظرية والتطبيق، مكتبة الطالب الجامعى، مكة المكرمة، ١٩٨٥، ص١٢٧.

[٦] شكرى عباس حلمى، جمال الدين نوير، مرجع سابق، ص٥١.

الداخلى الذى سيوضع لذلك. ولا يخفى ما ينجم عن ذلك من تعجيل القضاء على الأمية، وتقريب اليوم الذى تتحقق فيه شروط التربية الإجبارية ووسائلها"[٧].

ولقد أخفق مشروع التعليم الإلزامي نتيجة للاندفاع في التوسع والإسراع في التنفيذ دون أن تتوافر للوزارة الإمكانات اللازمة لقيام هذا المشروع بالطريقة التى رسمت له.

٣- تجربة المدرسة الإلزامية:

لم يصادف مشروع عام ١٩٢٥م النجاح المرجو منه فكان هذا دافعا للوزارة لتقديم مشروع لإصلاح التعليم الإلزامى فى عام ١٩٤١م وتضمن المشروع الأسس الآتية التى تحكم تنظيمه ومسيرته:

- لا يقتصر الغرض من التعليم الإلزامى على مجرد محو الأمية، بل يجب أن يشمل تثقيف أبناء الشعب تثقيفا عاما يؤدى بهم إلى حياة قومية مناسبة.
- يجب أن يكون الهدف الذى نرمي إلى بلوغه فى فترة معقولة هو توحيد مناهج التعليمين الابتدائى والأولى ليتكون من ذلك التعليم الموحد أساس مشترك تقوم عليه ثقافة الأمة، وليتيسر فتح أبواب مراحل التعليم التالية لكل من يتوافر لديه الاستعداد لها من أبناء الشعب.
- تكون مدة التعليم الإلزامى ست سنوات من ٦-١٢ ويجوز أن تكون مدة الدراسة خمس سنوات من ٦ – ١١.
- يحول التعليم فى المدارس الإلزامية إلى نظام اليوم الكامل لأن التجربة أثبتت أن كثيرا من عيوب التعليم ترجع إلى نظام نصف اليوم، وأن الأطفال لا ينتفعون بالنصف الآخر.
- يراعى فى خطة الدراسة أن تكون مناهج السنين الأربع الأولى معادلة بوجه عام لمناهج المرحلة المقابلة من التعليم الابتدائى فيما عدا اللغة الأجنبية، أما

---

[٧] هيئة اليونسكو، جامعة الدول العربية: مرجع سابق، ص ٢٧.

السنتان الخامسة والسادسة فقد روعى فيهما إعداد الطفل للحياة العملية كالأشغال اليدوية وأعمال الحقل والهندسة العملية.

- توجيه عناية كبيرة فى هذا التعليم لرفع المستوى الصحى للأطفال وتقوية أجسامهم بالغذاء والعلاج والتربية البدنية.
- كذلك توجيه عناية كبيرة فى هذا النوع من التعليم لرفع المستوى الصحى للأطفال وتقوية أجسامهم بالغذاء والفلاح والتربية البدنية.
- كذلك العناية برفع مستوى المعلم الإلزامى وقد وضعت الوزارة مشروعًا لإصلاح مدارس المعلمين والمعلمات الأولية، واقتراحات لتوسيع معلومات المعلمين المشتغلين.
- تتحمل وزارة المعارف مسئولية إدارة التعليم الإلزامى والتفتيش عليه فى جميع أنحاء القطر، وذلك لأن التجربة أثبتت أن ازدواج الإشراف على التعليم بين وزارة المعارف ومجالس المديريات ليس فى مصلحة التعليم[8].

وهذه التجربة لم يكتب لها النجاح والاستمرار، لأن وزارة المعارف توسعت فى إنشاء هذه المدارس دون أن تضع فى اعتبارها توفير المدد الكافى من المعلمين المؤهلين لهذا النوع من التعليم. فقد أنشأت الوزارة من نوع هذه المدارس نحو ٣٥ مدرسة فى عام ١٩٤٣/٤٢م، ثم أنشأت فى عام ١٩٤٥/٤٤م نحو ٤٣ مدرسة أخرى[9]. - لكن الوزارة تداركت هذا الخطأ فأوقفت التوسع فى هذه المدارس ثم عدلت عن هذه الفكرة بعد أن ثبت لها أن النهوض بهذا النوع من التعليم يتوقف على نوع المعلم، وإعداده وشعوره برسالته وتحمسه لها ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مدرسة المعلمين الريفية.

٤- تجربة المدرسة الابتدائية الراقية:

أنشئت هذه المدارس فى بداية الخمسينات ليقبل بها التلاميذ الذين أتموا المرحلة الابتدائية بنجاح، وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات تجمع بين تزويد التلاميذ بقدر من الثقافة العامة وبين إعدادهم للحياة العملية وفقا لاحتياجات البيئة،

---

[8] هيئة اليونسكو، جامعة الدول العربية: مرجع سابق، ص ص ٣٠-٣١.

[9] هيئة اليونسكو، جامعة الدول العربية: مرجع سابق، ص ص ٣٠-٣١.

بحيث تكون ذات صبغة ريفية فى القرى وصناعية أو تجارية فى المدن، وتكون ذات صبغة نسوية أو مهنية فى المدن والقرى على السواء بالنسبة للبنات وفى عام ١٩٥٦ ومع توحيد المرحلة الابتدائية فى مصر أعيد دراسة وضع هذه المدارس وضمت إلى التعليم الإعدادى باسم المدرسة الإعدادية العملية[١٠].

والفرق بين المدرسة الأولية الراقية والمدرسة الابتدائية الراقية، أن الأولى مدتها أربع سنوات والثانية ثلاث سنوات. وبالنسبة للمناهج فإن مناهج المدرسة الابتدائية الراقية تلبى احتياجات البيئة.

٥- تجربة المدرسة الابتدائية العملية:

فى عام ١٩٥٦م تم تقسيم التعليم الفنى فى مصر إلى مرحلتين : إعدادية ومدتها ٣ سنوات ومرحلة ثانوية ومدتها ٣ سنوات أيضا، وكان الهدف من إنشاء المدارس الإعدادية الفنية هو تزويد التلاميذ بقدر مقبول من الثقافة الفنية والمهارية اليدوية التى تمكنهم من مباشرة عمليات الإنتاج فى الأعمال الزراعية بالحقول، والشركات الصناعية والمحلات التجارية[١١].

وهذا النوع من المدارس لم يجد إقبالا من التلاميذ بالمقارنة بالمدارس الإعدادية العامة، وذلك بسبب أن المدارس الإعدادية الفنية سواء كانت زراعية أو صناعية أو تجارية كانت مرحلة منتهية لا تتيح للتلميذ أن يكمل تعليمه فيما بعد هذه المرحلة.

٦- تجربة المدارس الإعدادية ذات المجالات العملية:

فى عام ١٩٦٣م توحدت المدرسة الإعدادية بأنواعها العامة والعملية والفنية فى مدرسة واحدة، وأدخلت الدراسات العملية فى صور مجالات فى بعض المدارس الإعدادية العامة. وتتوزع هذه المجالات بحيث يسمح للبنين والبنات بالاختيار الذى يتلاءم مع طبيعة واتجاهات كل منهم.

---

[١٠] شكرى عباس حلمى، جمال الدين نوير: مرجع سابق، ص٥٣.

[١١] حسن محمد حسان: عرض مرحلة التعليم الأساسى بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ١٢٩.

وكان هدف هذه المدارس تهيئة التلاميذ للحياة المهنية وإكسابهم بعض الخبرات والمهارات اليدوية، وقد سميت المدرسة الإعدادية بوضعها الجديد باسم "المدرسة الإعدادية الحديثة ذات المجالات العملية"، وأدت سياسة الدولة في التوسع بالقبول بمدارس التعليم الإعدادى، إلى تحويل بعض الأماكن المخصصة لممارسة الأنشطة العملية إلى فصول دراسية إلى جانب قلة المبالغ المخصصة لدعم التجربة ونشرها، فظلت تمثل مالا يزيد عن ٥٪ من مجموع المدارس[١٢].

٧- تجربة المدرسة الموحدة (البوليتكنيكية):

أنشئت هذه المدرسة في العام الدراسى ١٩٧٣/٧٢م وكانت تهدف إلى ضم المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مدرسة واحدة، وربط الدراسة النظرية بالعملية، وقد أنشئت مدرسة واحدة من هذا النوع في مدينة نصر بالقاهرة لتجربة هذا النظام بهدف التوسع فيه. ولكن هذه التجربة لم تتجاوز هذه المدرسة فقط وتتسم هذه التجربة بالخصائص العامة التالية:-

- تقدم تعليما عاما موحدا شاملا للذكور والإناث في الريف والحضر على السواء ما بين سن ٦ -١٤ سنة.
- إدماج المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مرحلة واحدة وخفض الدراسة سنة واحدة في المرحلتين، ليصبح عدد السنوات التعليمية ثمان سنوات، مع مراعاة احتفاظ التلاميذ المنتهيين من هذه المدارس بمستوى ثقافى لا يقل عن مستوى نظرائهم الحاصلين على الشهادة الإعدادية العامة وبعد تعليم لمدة تسع سنوات.
- تقدم نوعا من التعليم يحقق التكامل بين النواحى العملية والنظرية، والجوانب التطبيقية والعملية، والتطبيق العملى لهذه المهارات العملية التى يكتسبها التلاميذ في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية.

---

[١٢] شكرى عباس، جمال الدين نوير: مرجع سابق، ص ص ٥٣ - ٥٤.

- يهدف هذا التعليم إلى إكساب التلاميذ مهارات أساسية يدوية متدرجة بدءاً من العمل بالورق والصلصال في الصفوف الأولى، إلى بعض أساسيات التكنولوجيات الحديثة في الصفوف الأخيرة.
- هذا التعليم يتصف بالمرونة لأنه يراعي اختلاف الظروف وتنوع البيئات.
- يسمح للمنتهين من هذا التعليم الالتحاق بالمراحل التعليمية الأعلى وبالتالي فهو تعليم مفتوح القنوات، كما أنه يهيؤهم للالتحاق بالعمل بعد فترة تدريب قصيرة عند تخريجهم.

ومازالت هذه التجربة محل اهتمام من المتخصصين في مجال التربية والمسئولين عنها، وأجريت لها دراسة تقويمية في عام ١٩٧٥م أبدت فاعليتها ونجاحها. كما أنها مثلت صيغة مقترحة من الصيغ التي اقترحت من أجل التوسع في التعليم الأساسي وتطويره[١٣].

ويرى الباحث من خلال المقابلات مع العاملين في ميدان التعليم الأساسي وآراء المتخصصين في ميدان التربية، أن نظام التعليم الأساسي الحالي استفاد من هذه التجربة في بعض النواحي، وأغفل الأهداف الحقيقية للمدرسة البوليتكنيكية فيما يلي:

- استطاعت تجربة التعليم الأساسي الحالية خفض سنوات التعليم إلى ثمان سنوات بدلا من تسع سنوات، مما حقق توفير عدد كبير من الفصول ومواجهة مشكلة نقص المدرسين في معظم هذه المدارس.
- تهدف المدرسة البوليتكنيكية إلى تقديم تعليم متنوع يراعي اختلاف الظروف والبيئات وهذا الهدف لا يتحقق في مرحلة التعليم الأساسي الحالي نظرا لتوحيد مناهج التعليم الأساسي على مستوى الجمهورية.

---

(١٣) حسن محمد حسان: مرجع سابق، ص ١٣٢.

- بعض المدارس بوضعها الحالى لا يتوفر بها أماكن لممارسة النواحى العملية والتطبيقية وعدم صقل المهارات العملية فى بيئاتها الطبيعة سواء كانت زراعية أم صناعية.
- مدارس التعليم الأساسى منفصلة إلى نوعين من المدارس الابتدائية الإعدادية ولكل مدرسة مبناها الخاص بها أما المدرسة البوليتكينكية فتضم المرحلتين معا.

ولما كانت المدرسة البوليتكنيكية قد مثلت صيغة مقترحة من أجل التوسع فى التعليم الأساسى وتطويره، وذلك من خلال الدراسة التقويمية التى أشرنا إليها، لذلك فإنشاء مدارس على غرار المدرسة البوليتكنيكية بدءاً من إنشاء مدرسة واحدة فى كل محافظة، مع تجربتها فى عدة بيئات مختلفة وتقويمها، من الأمور الضرورية لكى نستطيع الحكم على التجربة من خلال تجريبها على نطاق أوسع.

ب- فى مجال تريف التعليم:

بذلت عدة محاولات فى مجال ترييف التعليم فى العقود الأربعة الأخيرة، وكانت تستهدف الوفاء بحاجات المجتمعات الريفية من المتعلمين فى هذا الميدان ومحاولة ربط التعليم بالبيئة فى المناطق الريفية. وتمثلت هذه التجارب فى هذا الميدان فيما يلى:

١- تجربة المدارس الأولية الريفية:

فى مطلع الأربعينات، أنشئت مدارس أولية ريفية يتلقى فيها الأطفال التعليم الزراعى والصناعات الزراعية بجانب الدراسة المعتادة فى المدارس الأولية.

وقد أنشئت ٣٥ مدرسة من هذا النوع عام ١٩٤٤/٤٣م، وزودت كل مدرسة بقطعة أرض صغيرة للأعمال الزراعية وحظائر للدواجن، وعين لكل منها معلم للزراعة من حملة دبلوم الزراعة المتوسطة، ومعلم آخر للصناعة، وفى العام التالى ٤٤/ ١٩٤٥م أنشئت ٤٣ مدرسة أخرى من هذا النوع[١٤].

---

[١٤] حسن محمد حسان: غرض مرحلة التعليم الأساسى بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ١٣٩.

ولكن الوزارة تمهلت بعد ذلك فى التوسع فى إنشاء هذه المدارس، نظرا لما تحتاج إليه هذه المدارس من عناية لتدريب المدرسين تدريبا خاصا يؤهلهم للعمل فى البيئات الريفية، ثم عدلت الوزارة بعد ذلك عن هذه الفكرة، هذا فضلا عن الدعوة إلى توحيد التعليم فى المرحلة الأولى وإرجاء التخصص إلى مراحل متأخرة من حياة الطفل.

٢- تجربة مدرسة قرية المنايل الريفية:

فى أواخر الأربعينات، ونتيجة لجهود الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ظهرت تجربة قرية المنايل الريفية، وكانت تهدف إلى ربط أبناء القرية ببيئتهم، وإتاحة الفرص أمامهم لدراسة مشكلاتها، والعمل على حلها وإكساب التلاميذ قسطا من المعلومات النظرية، إلى جانب إكسابهم الخبرات العملية المتنوعة، والربط بين المواد الدراسية المختلفة التى ينبغى أن تكون مستمدة من البيئة.

وكانت الدراسة تدور حول محاور أربعة هى:

"المزرعة، المهن الموجودة بالمدرسة، البيئة، جولات فى البيئة تستهدف تنمية الحس الاجتماعى عند التلاميذ والفهم الصحيح للبيئة وما يوجد فيها من أوجه نقص، ومن ثم إعطاء التلاميذ أمثلة عملية لما يمكن أن يقدموه من خدمات اجتماعية للقرية التى يعيشون فيها.

وكانت الناحية العملية بالمدرسة تقوم على معمل للصناعة الزراعية، وورشة للنسيج وأخرى للسجاد ومصنع للأحذية وحجرة أشغال البنات"[١٥].

وهى تهدف جميعا إلى ربط الجانب النظرى بالجانب العملى وإكساب التلاميذ خبرة بإحدى المهن أو بعدة مهن. واستمرت هذه التجربة حتى عام ١٩٥٤ وكانت هذه التجربة مقدمة لمدارس الوحدات المجمعة فى الريف.

٣- تجربة مدارس الوحدات المجمعة فى الريف المصرى:

ظهرت فى منتصف الخمسينات مدارس الوحدات المجمعة فى الريف، وكانت تهدف إلى الجمع بين الإعداد المهنى والإعداد التعليمى وذلك للربط بين

---

(١٥) شكرى عباس حلمى، جمال الدين نوير: مرجع سابق، ص ص ٥٦ - ٥٧.

التعليم والبيئة الريفية، وكان التلميذ فى الصف الخامس والسادس يقضى نصف وقته فى فصول الصناعات الريفية، والنصف الآخر فى الفصول التعليمية.

وأنشئت هذه المدارس من أجل استيعاب الأطفال الذين لم تستوعبهم المدارس الابتدائية وهم فى سن الإلزام، والمدارس الابتدائية لم تكن تستوعب فى ذلك الوقت إلا أقل من ٥٠٪ من عدد الملزمين[١٦].

ملاحظات على التجارب المصرية:

إن جميع التجارب السابقة سواء فى مجال ربط الدراسة النظرية بالدراسة العملية أو تريف التعليم، لم يكتب لها التعميم أو الاستمرارية، رغم أنها كانت تستهدف تلبية الاحتياجات الاجتماعية للبيئات المختلفة، وتحقيق ارتباط أوثق بين التعليم والبيئة. وقد كانت الأسباب الرئيسة وراء ذلك تتمثل فيما يلى:

- استهدفت هذه التجارب تعليم فئات بعينها كانت تمثل مناطق الحرمان الثقافى والاجتماعى والاقتصادى.
- قدمت هذه التجارب تعليما أقل درجة من التعليم الذى كان يقدم إلى أبناء الصفوة أو القادرين فى أنماط التعليم الأخرى.
- ارتبط التعليم فى معظم هذه المدارس بمفهوم اجتماعى محوره أنها أقل قيمة وأقل مستوى، ومن ثم عزف الكثيرون عن الالتحاق بها.
- كانت هذه التجارب تمثل تعليما مغلقا أمام الملتحقين بها، وكانت تعتبر مرحلة منتهية لا تتيح للملتحقين بها مواصلة التعليم فى المراحل التالية منه.
- كانت هذه التجارب تلقى الاهتمام والحماس فى بداية إنشائها، من حيث رصد الميزانيات الكافية لتنفيذها ثم لا تلبث الميزانيات أن تتضاءل، مما أدى إلى توقف التجربة أو تعثرها.
- لم يتوافر لهذه التجارب الإعداد الكافى سواء من حيث إعداد المعلم الكفء وتدريبه أو إعداد وتجهيز المبنى الصالح الملائم.

---

[١٦] المرجع السابق: ص٦٧.

- يكفى هذه التجارب وخاصة النوع الريفى منها - عيبا أن التربية فيها كانت وسيلة لتجميد الوضع الاجتماعى فى حين أن إحدى وظائف التربية هى المساعدة فى الوصول إلى وضع اجتماعى أفضل عن طريق التعليم فيما عرف بوظيفة التعليم كأداة للحراك الاجتماعى[١٧].
- اللجوء إلى سياسة النفس القصير، والانتقال من تجربة إلى تجربة دون التقويم الجاد لهذه التجارب أو الاستفادة من إيجابياتها وسلبياتها.

مفهوم التعليم الأساسى:

وضع الزعيم الهندى "غاندى" تصميما جديدًا فى صورة برامج تستند إلى فلسفة تربوية جديدة وهذا التعليم يتضمن:

١- الآداب والدراسات اللغوية والإنسانية.

٢- الرياضيات والعلوم الاجتماعية.

٣- خبرة العمل.

٤- الخدمة الاجتماعية.

وقد أشار "غاندى" إلى أن هذا التعليم يمكن أن يعم جميع المراحل، كما أن فكرة العمل المنتج التى يتضمنها هذا التعليم يمكن أن تتحقق فى السنوات الأخيرة للتعليم الابتدائى، ويذكر "غاندى" أن فلسفة هذا التعليم تناسب ظروف الهند وأن هذا التعليم يمكن التلاميذ من تنمية الإنتاج كما أنه ينمى الرجولة والأنوثة الكاملة فى التلميذ أو التلميذة من خلال التدريب على المهن فى المدرسة[١٨].

وبالنسبة للتربية ظهر مصطلح التعليم الأساسى حديثا ويختلف هذا المصطلح فى معناه عن مصطلح التربية الأساسية. الذى جرى استخدامه على نطاق

---

(١٧) حسن محمد حسان: عرض مرحلة التعليم الأساسى بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ص ١٤٥ - ١٤٦.

(١٨) محمد فوزى محمد زيدان: الإدارة المدرسية فى التعليم الأساسى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بسوهاج، ١٩٨٣، ص ٨٨.

واسع في عقدى الخمسينات والستينات وكان يعنى أساسا: مساعدة الكبار الذين لم يحصلوا على أية مساعدة تربوية من مدارس أو معاهد نظامية قائمة، وتقديم معلومات ومهارات مناسبة لهم تمكنهم من فهم ومعالجة المشكلات التى تواجههم فى بيئاتهم، كما تهدف التربية الأساسية إلى جعلهم أقدر كأفراد على النهوض بمستوى معيشتهم، والمشاركة كمواطنين بفعالية أكثر فى تنمية هذه البيئات اجتماعيا واقتصاديا[٣٠].

ولقد أخذ هذا المصطلح يظهر فى أروقة "اليونسكو" وأخذت تدعم هذا الاتجاه وتسانده على الصعيد العالمى، فتعاونت مع الدول الأعضاء على إنشاء مراكز إقليمية تتولى تدريب المعلمين والعاملين فى التربية الأساسية، وإنتاج المواد التعليمية المناسبة لتعليم الكبار.

وقد أنشئ أول مركز من هذا النوع فى (باتزكوارو) بالمكسيك عام ١٩٥١م واستقبل الطلاب الوافدين من أقطار أمريكا اللاتينية، ثم أنشئ مركز التربية الأساسية للبلاد العربية فى سرس الليان بمحافظة المنوفية عام ١٩٥٢ بالاتفاق مع اليونسكو، بهدف العناية بالبحوث والتدريب وإنتاج المواد التربوية اللازمة لتعليم الأميين وللمساعدة فى تحقيق أهداف التربية الأساسية[٣١].

وبجانب هذا المفهوم العام للتربية الأساسية من حيث أن يستهدف تقديم الخدمات التعليمية المختلفة للكبار ريفية كانت أو حضرية، وخارج نطاق التعليم النظامى عنى اليونسكو بالتعليم الأساسى فى بعض الحالات، والتعليم الموجه إلى الصغار داخل المدارس النظامية، بهدف تعليم المواد الدراسية المختلفة بأساليب تقوم على ألوان النشاط المنتج المتصل بحياة الناشئين، وواقع بيئاتهم بما يوثق الصلة بين ما يدرسه التلميذ بالمدرسة وما يعانيه فى البيئة الخارجية، مع تأكيد الاهتمام بالناحية التطبيقية والمشاركة فى العمل المنتج.

---

(٣٠) يوسف خليل يوسف: التعليم الأساسى فى إطار التنمية الشاملة فى البلاد العربية، وحدة الإنتاج بإدارة التوثيق والمعلومات، اليكسو، ١٩٨٠، ص ١٣.

(٣١) يوسف خليل يوسف: التعليم الأساسى فى إطار التنمية الشاملة، مرجع سابق، ص ١٣.

تطور مفهوم التعليم الأساسي:

في أوائل السبعينات ظهر مفهوم التعليم الأساسي على نطاق واسع في معظم أنحاء العالم، وتم تجديده واستخدامه على نطاق واسع في المؤتمرات التربوية الدولية وكان من بين من أسهم في ذلك لجنة شكلتها الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف) ومنظمة اليونسكو والمجلس الدولي لتنمية التعليم ومنظمة العمل الدولية، وبرامج الأمم المتحدة للتنمية.

وهنا ينبغي أن نعير اهتماما خاصا للدراسة القيمة التي تناولت مفهوم التعليم الأساسي بالبحث والتمحيص خلال الحلقتين الدراسيتين التي نظمت في إطار البرامج المشترك (يونسكو – يونيسيف) في نيروبي خلال صيف ١٩٧٤م، ومؤتمر اليونسكو عام ١٩٧٦م حيث أعطى المجتمعون مفهوماً جديدا للتعليم الأساسي.

فمع الاهتمام بتعليم الجماهير خارج المدرسة وأشكال التعليم غير النظامي برز التركيز على التعليم الأولي بالمدرسة التي تكفل للطفل التمرس على طرق التفكير السليم، وتؤمن له حداً أدنى من المعارف والمهارات والخبرات التي تسمح له بالتهيؤ للحياة وممارسة دوره كمواطن منتج[٣٢].

ومن عوامل التركيز على التعليم الأساسي، وتطوير مفهومه ومحتواه أن التعليم الابتدائي في معظم الدول النامية هو تعليم جماهير الأطفال. وقد ثبت من واقع التطبيق أنه لا يفي إلا بقدر ضئيل من الحاجات التعليمية الأساسية لأبناء وبنات الريف بصفة خاصة ثم أنه تعليم بعيد الصلة عن الحياة، وبالتالي لا يعد نافعًا لها، ومن ثم لا يمكن من يقفون عنده من الإسهام في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلا بقدر محدود.

وانطلاقا من هذا الواقع كان لابد من إعادة النظر في هذه الأوضاع على أساس "حق كل طفل في أن يحصل على تعليم ذي معنى عملي حقيقي" وأن هذا الحق لابد من ترجمته إلى مجموعة من المهارات والاتجاهات والمعارف التي سوف

---

(٣٢) يوسف خليل يوسف: التعليم الأساسي في إطار التنمية الشاملة في البلاد العربية ، مرجع سابق.ص ١٤.

يحتاج إليها كل طفل فى أى مجتمع، والتى ينبغى إشباعها بوسيلة أو بأخرى لجميع الأطفال ذكورا وإناثا من أجل إعدادهم لكى يتحملوا مسئولياتهم الكاملة فى الحياة"[٢٣].

مفهوم التعليم الأساسي كما تأخذ به جمهورية مصر العربية:

حسب ما تتضمنه وثيقة "تطوير وتحديث التعليم فى مصر سياسته وخططه وبرامج تحقيقه". والتى نشرتها وزارة التربية والتعليم فى يوليو ١٩٨٠م، واعتمدتها الهيئات السياسية والرسمية فى جمهورية مصر العربية كوثيقة رسمية أساسية للسياسات التعليمية تتضمن هذه الوثيقة برنامجا رئيسًا لإنماء التعليم الأساسى كهدف رئيس من أهداف السياسة التعليمية الجديدة، وفى هذا الصدد تنص الوثيقة على ما يأتى.

"بدأت مصر مؤخراً فى تجريب نظام التعليم الأساسى الذى يمتد ليشمل تسع سنوات دراسية، إيماناً منها بأن مرحلة الإلزام فى التعليم ينبغى أن تتسع كلما تقدم المجتمع وازدادت الحاجة إلى توفير حد ضرورى من التعليم لأفراد الشعب كله".

ولذلك كان الهدف الرئيس من وراء تجربة نظام التعليم الأساسى، هو مد مرحلة الإلزام إلى تسع سنوات دراسية بحيث توفر "الحد الضرورى من التعليم".

وفى سبيل تأكيد المفهوم الذى حددته الوزارة للتعليم الأساسى على أنه "الحد الضرورى من التعليم" نصت وثيقة التطوير على أن الهدف من التعليم الأساسى هو:

"تزويد الدارسين بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العلمية التى تتفق وظروف البيئات المختلفة (الزراعية أو الصناعية أو الحضرية أو الصحراوية) بحيث يمكن لمن ينهى مرحلة التعليم الأساسى أن يواجه الحياة بقدرة، أو يواصل تعليمه فى مراحل أعلى"[٢٤].

---

[٢٣] المرجع السابق: ص ص ١٣ -١٤.

[٢٤] شكرى عباس، جمال الدين نوير: مرجع سابق، ص ص ٨١ – ٨٢.

وقد تعززت هذه النصوص الأساسية بصدور قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وتضمن الباب الثانى تنظيم مرحلة التعليم الأساسى وتوضح المادة السادسة عشر من القانون هدفه فيما يلى:

"يهدف التعليم الأساسى إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العلمية والمهنية التى تتفق وظروف البيئات المختلفة، بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسى أن يواصل تعليمه فى مرحلة أعلى أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهنى مكثف، وذلك من أجل إعداد الفرد لكى يكون مواطنا منتجا فى بيئته ومجتمعه"[٣٥].

ويتضمن القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ فى مادته الخامسة عشر بشأن تنظيم مرحلة التعليم الأساسى ما يلى:

"التعليم الأساسى حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم تلتزم الدولة بتوفيره لهم، ويلزم الآباء وأولياء الأمور بتنفيذه على مدى تسع سنوات دراسية، ويتولى المحافظون فى كل دائرة اختصاصه إصدار القرارات اللازمة لتوزيع الأطفال الملزمين على مدارس التعليم الأساسى فى المحافظة".

ولقد أكدت الوثيقة التى أصدرتها وزارة التربية والتعليم على مفهوم التعليم الأساسى بما يلى[٣٦]:

أ- أنه تعليم موحد مدته تسع سنوات لجميع أبناء الأمة، ذكورا وإناثا، فى الريف والحضر على السواء، مما يؤكد مبدأ الديمقراطية وتكافؤ الفرص فى التعليم بين أبناء الشعب.

ب- إنه تعليم مفتوح القنوات، يمكن التلاميذ - بكافة صيغه وأشكاله - من مواصلة التعليم فى المراحل التالية، ولكن مرحلة التعليم الأساسى فى حد

---

[٣٥] وزارة التربية والتعليم، القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بشأن التعليم ما قبل الجامعى، القاهرة، ١٩٨١.

[٣٦] وزارة التربية والتعليم: دليل التعليم الأساسى، القاهرة ١٩٨١، ص ص٨-٩.

ذاتها تعتبر مرحلة منتهية بالنسبة لبعض الأبناء والبنات طبقا لاستعداداتهم وقدراتهم.

ج- أنه بصيغته المصرية يهدف إلى تحقيق النمو المتكامل للتلميذ من خلال تسليمه بأساليب المواطنة الواعية المنتجة، من قيم دينية وسلوكية ووطنية ومعارف واتجاهات وخبرات عملية، وبذلك يحسم التعليم الأساسي منذ المراحل الأولى للتعليم قضية العلاقة بين التعليم والعمل المنتج، إذ يهيئ الفتيان والفتيات بعد الانتهاء منه بالمشاركة في التنمية بعد تدريب مكثف لمدة قصيرة، وذلك من خلال الممارسات والتدريبات التي يتضمنها محتوى التعليم الأساسي، والتي تتنوع طبقا لظروف البيئات المختلفة، الزراعية منها أو الصناعية أو الحضرية أو الصحراوية وبذلك يساعد التعليم الأساسي على تحقيق التوافق الاجتماعي بين الفرد وبيئته الاجتماعية.

د- أنه وظيفي في فلسفته، إذ أنه يرتبط ارتباطا عضويا بحياة الناشئين وواقع بيئاتهم بشكل يوثق العلاقة بين ما يدرسه التلميذ في المدرسة في وما يحيط به من مناشط في بيئته الخارجية، بحيث تكون البيئة الخارجية ومصادر الإنتاج والثروة فيها، هي مصدر المعرفة ومجال البحث والدرس والعمل والنشاط وميدان تطبيق الخبرة المدرسية مما يساعد على غرس انتماء التلميذ لمجتمعه ووطنه.

هـ- أنه بفلسفته ووظيفته يؤكد الاهتمام بالناحية التطبيقية، فهو تعليم يزاوج بين البعدين النظري والتطبيقي في صيغة تعليمية واحدة، ويؤكد مبدأ وحدة المعرفة والخبرة الإنسانية.

و- أنه يحفز التلاميذ على أن يتدربوا على استخدام ما يكتشفونه من معارف وخبرات ومهارات في معالجة ما يقابلهم من مشكلات فردية واجتماعية.

وفي ضوء الوثائق الأساسية للتعليم في جمهورية مصر العربية (القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١) تحددت المبادئ الأساسية للتعليم الأساسي كما نصت على ذلك المادة السابعة عشر.

تحقق الدراسة فى مرحلة التعليم الأساسى الأغراض التالية:

١- التأكيد على التربية الدينية والوطنية والسلوكية والرياضية خلال مختلف سنوات الدراسة.

٢- تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل المنتج.

٣- توثيق الاتصال بالبيئة على أساس تنويع المجالات العملية والمهنية بما يتفق وظروف البيئات المحلية ومقتضيات تنمية هذه البيئات.

٤- تحقيق التكامل بين النواحى النظرية والعملية فى مقررات الدراسة وخططها ومناهجها.

٥- ربط التعليم بحياة الناشئين وواقع البيئة التى يعيشون فيها بشكل يؤكد العلاقة بين الدراسة والنواحى التطبيقية، على أن تكون البيئة وأنماط النشاط الاجتماعى والاقتصادى بها من المصادر الرئيسية للمعرفة والبحث والنشاط فى مختلف موضوعات الدراسة[٣٧].

قانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨[*]:

وقد نص هذا القانون على تخفيض مدة الدراسة فى مرحلة التعليم الأساسى من تسع سنوات إلى ثمان سنوات. ولقد نصت المادة الرابعة من القانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ على ما يلى:

"تكون مدة الدراسة ثمان سنوات للتعليم الأساسى الإلزامى اعتباراً من العام الدراسى ١٩٨٨/١٩٨٩م.

ويتكون من حلقتين (الحلقة الابتدائية) ومدتها خمس سنوات (والحلقة الإعدادية) ومدتها ثلاث سنوات"[٣٨].

---

[٣٧] وزارة التربية والتعليم : القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١، مرجع سابق، المادة السابعة عشر.

[*] نشر بالجريدة الرسمية بالعدد ٢٧ فى ٧ يوليو ١٩٨٨.

[٣٨] وزارة التربية والتعليم : القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعليم المعدل بالقانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨، مادة ٤، ص٦.

والهدف كما أشارت وثائق وزارة التربية والتعليم (القانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨م) هو توفير فصول الصف السادس الابتدائي والتي بلغت ٢٢٢٦٣ فصلا عام ١٩٨٨/٨٧م وذلك اعتباراً من عام ١٩٩٣/٩٢م وهو العام الأول للخطة الثانية للتعليم. وهذا يعني أن هذا الوفر لن يتحقق أو يؤثر على مرحلة التعليم الأساسي خلال السنوات الثلاثة الباقية، بل سوف يظهر أثره اعتباراً من الخطة ١٩٩٣/٩٢ – ٩٦/ ١٩٩٧م.

هذا بالإضافة إلى أن هذا الأثر لن يكون بالكامل إذ أن هناك نسبة من فصول التعليم الأساسي (ليست بالقليلة) غير صالحة للعملية التعليمية، ويمكن الاستفادة من هذه الوفورات بدلا من هذه الفصول، لهذا السبب وبعض الأسباب الأخرى سوف يتم تقدير الفصول بغرض عدم تحقيق هذا الوفر خلال الثلاث سنوات القادمة[٢٩].

ولكن هناك سلبيات بدأت في الظهور نتيجة خفض سنوات التعليم الأساسي إلى ثمان سنوات، مما يترتب عليه أن أصبح عدد السنوات الدراسية في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي خمس سنوات. وسوف نناقش سلبيات هذا الخفض فيما يلي:

- من الملاحظ أن هذا القانون (٢٣٣ لسنة ١٩٨٨م) يتعارض مع ما جاء بوثيقة تطوير وتحديث التعليم في مصر في يوليو ١٩٨٠م حيث ذكرت (بأنه ينبغي أن تتسع مرحلة الإلزام كلما تقدم المجتمع وازدادت الحاجة إلى توفير الحد الضروري من التعليم).
- من خلال آراء أساتذة التربية والمتخصصين وأولياء الأمور، وكذلك معلمي مرحلة التعليم الأساسي، وما تناولته وسائل الإعلام. نجد أن هناك شبه إجماع على أن قرار التخفيض جاء متسرعًا ولم يخضع للدراسة الكافية مما ترتب عليه الآتي:

---

[٢٩] احمد فتحى سرور: تطوير التعليم فى مصر، سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه (التعليم قبل الجامعى)، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ١٣٩.

١- لم تتمكن الوزارة من توفير الكتب الخاصة بالصف الخامس فى العام الدراسى ١٩٨٩/١٩٨٨م ولكن كانت تصلهم ملاحق ومواضيع منفصلة مما أدى إلى إرباك التلاميذ.

٢- ترتب على قرار الخفض أيضا أن أصبحت السنة الأولى من الحلقة الثانية من التعليم الأساسى تضم تلاميذ فى عمرين مختلفين.

٣- نسبة كبيرة من طلاب الصف الخامس الذين درسوا مناهج عامين فى عام واحد لم تؤهلهم قدراتهم على استيعاب هذه المناهج كما تشير إلى ذلك نتائج آخر العام.

٤- المعلمون أنفسهم لم يهيؤوا لهذا التغيير وأصبح بعضهم يصرح بأنهم لم يستوعبوا ما حدث تماما، لعدم إشراكهم فى مناقشة القرار ومعرفة أهدافه وأبعاده.

٥- هذه التخفيض أدى إلى تكدس الفصول فى مدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسى، وأدى إلى تعدد الفترات، والعجز فى المدرسين وتخفيض ساعات اليوم الدراسى، مما أدى إلى انتقال مشاكل المدرسة الابتدائية إلى المدرسة الإعدادية واستمرار هذه المشكلات لمدة ثلاث سنوات، ثم تنتقل هذه الأعداد من التلاميذ إلى التعليم الثانوى والفنى بأنواعه.

أهداف التعليم الأساسى :

يمكن حصر الأهداف التى يسعى التعليم الأساسى إلى تحقيقها فيما يلى:

١- توفير الحد الأدنى الضرورى من المعلومات والمفاهيم والمهارات والسلوكيات اللازمة للمواطن، والتى سوف يحتاج إليها كل صغير فى مجتمعه مثل أن يتحمل مسئولياته الكاملة فى مرحلة النضج والرشد.

٢- تزويد التلاميذ فى فترة التعليم الأساسى بالمهارات العملية وقابلة للاستخدام والتى تمكنه من أن يكون مواطنا منتجا فى مجتمعه مشاركا فى ميادين التنمية.

٣- تأصيل احترام العمل اليدوى وممارسته كأساس وضرورة لحياة منتجة بسيطة.

٤- تنمية شخصية التلميذ التلميذ الخلاقة وفكره النقدى البناء، بحيث يتمكن عن وعى بالتعاون مع أبناء وطنه من الإسهام البناء فى تنمية مجتمعه، بدءا من دائرة أسرته إلى دائرة – وطنه، وبحيث يتم طبع شخصيته بمواصفات أساسية أهمها ما يأتى:-

الإيجابية : فى التفكير والقول والعمل، وذلك عن طريق اعتماد التلاميذ بقدر المستطاع على أنفسهم عبر سنوات التعليم الأساسى فى اكتساب الخبرة والمعرفة وأن يتدربوا على استخدام ما يكتسبون من معارف وخبرات فى معالجة ما يقابلهم من مشكلات فردية أو جماعية.

الواقعية : عن طريق استناد المواد الدراسية فى مرحلة التعليم الأساسى إلى الطرق التى تجعل دراستها واقعية عملية، وذلك بأن تشتمل على أنشطة ذات صلة بحياتهم وبيئاتهم، لا أن تدور حول مواد منفصلة، إلا فى الصفوف الأخيرة.

التعاونية : وذلك من خلال ما يسهم به التلميذ من أنشطة دراسية وأنشطة حرة مع زملائه، وما يقوم به التلاميذ مع مدرسيهم من أنشطة مختلفة داخل حجرات الدراسة وخارجها.

٥- الارتقاء بصحة التلاميذ عن طريق توفير التغذية والرعاية الصحية لهم.

٦- تكوين الاتجاهات الخلقية والروحية وقواعد السلوك السليم النابعة من أخلاقيات المجتمع وقيمة وثقافته.

مبادئ التعليم الأساسى:

يقوم التعليم الأساسى على مجموعة من المبادئ أهمها ما يلى:

- المبدأ الأول : أنه تعليم موحد لجميع أبناء الشعب ذكورا وإناثا فى الريف والحضر على السواء.
- المبدأ الثانى : أنه تعليم مرن يتنوع بتنوع البيئات.
- المبدأ الثالث : أنه تعليم مفتوح القنوات يمكن بكافة صيغه وأشكاله أن يؤدى إلى المراحل التالية من التعليم، ولكن مرحلة التعليم

الأساسى فى حد ذاتها تعتبر مرحلة منتهية بالنسبة لبعض الأبناء والبنات طبقا لاستعداداتهم وقدراتهم.

- المبدأ الرابع: أنه تعليم يجمع بين النواحى النظرية والعملية مع الحرص على التكامل بينهما، بحيث لا تطغى ناحية على أخرى، تأكيدا لمبدأ تكامل الخبرة والمعرفة عند التلاميذ.
- المبدأ الخامس: أنه تعليم يرتبط بحياة الناشئين وواقع بيئاتهم بشكل يوثق الصلة بين ما يدرسه التلميذ بالمدرسة وما يلقاه فى البيئة الخارجية، مع التأكيد على الاهتمام بالناحية التطبيقية، وبحيث يكون هناك اتصال مع البيئة الخارجية ومصادر الإنتاج والثروة وتكون هى مصدر المعرفة ومجال البحث والدرس والعمل والنشاط، ثم تتسع آفاقها إلى أبعد الحدود وإلى بيئات أخرى.
- المبدأ السادس: أن هدف هذا التعليم هو إعداد الفرد لكى يكون منتجا فعالا فيشارك فى العمل وفى جهود التنمية، التى لا تستهدف التنمية لذاتها وإنما تستهدف الإنسان صانع التنمية والمستفيد منها لتحقيق رفاهيته.
- المبدأ السابع: أنه تعليم يؤكد على تحقيق الذات وانتماء المتعلم لمجتمعه[٣٠].

فترة التعليم الأساسى:

تختلف فترة التعليم الأساسى من دولة إلى أخرى بحسب ظروفها وإمكاناتها فهى فى بعض الدول النامية ست سنوات، وفى البعض الآخر ثمان سنوات. وفى دول أخرى تسع سنوات، وفى بعض الدول المتقدمة عشر سنوات.

وعلى سبيل المثال نجد فترة التعليم الأساسى فى كل من الجزائر والعراق وسوريا وكولومبيا تسع سنوات. وفى الدول الصناعية المتقدمة تصل مرحلة التعليم

---

(٣٠) يوسف خليل يوسف: مرجع سابق، ص ص ١٦ – ١٨.

الإلزامى إلى ١١ سنة تعليمية مما يتيح للمتعلم فرصة للتزود بالمعارف والمهارات المطلوبة للحياة فى مجتمعه[٣١].

أهم المشكلات التى تواجه التعليم الأساسى فى مصر:

فى دراسة لمشكلات التعليم الأساسى قسمت هذه المشكلات من حيث الأهمية إلى ثلاثة أنواع من المشكلات هى:

أولا : بعض المشكلات وأوجه القصور الهامة فى التعليم الأساسى:

١- عدم وصول المبالغ المخصصة لميزانية المدرسة فى بداية العام الدراسى.

٢- النقص فى فنى تشغيل الآلات والأجهزة الموجودة بالمدرسة.

٣- قلة المبالغ المخصصة لميزانية المدرسة.

٤- عدم ملائمة المبانى المدرسية للتعليم الأساسى.

٥- عدم توافر الورش المدرسية.

٦- نقص الخامات اللازمة للمدرسة.

٧- عدم توافر المرافق المدرسية وقلة جودتها.

٨- النقص فى الوسائل التعليمية.

٩- قلة إمكانيات الورش التعليمية (الآلات والأجهزة).

١٠- نقص الأدوات اللازمة للمعامل والورش.

١١- النقص فى المعلمين اللازمين للتدريبات المهنية.

ثالثا : بعض المشكلات وأوجه القصور غير الهامة فى التعليم الأساسى كما يراها النظار عينة البحث:

١- عدم وجود الربط بين المواد الثقافية والتدريبات المهنية.

٢- كثافة الفصول، يتراوح عدد تلاميذ الفصل ما بين ٤٠ - ٧٠ تلميذاً.

---

(31) Jose Luis, Farcia Garrido : Primary Education on the threshold of the Twenty-first Century, International yearbook of education, Unesco, Volume XXX V III, 1986, p.p. 19-20.

٣- عدم التغلب على نظام نصف اليوم.

٥- النقص فى أمناء المعامل.

٦- النقص فى أمناء المكتبات.

ثالثا : بعض المشكلات وأوجه القصور غير واضحة الأهمية:

١- قلة التدريبات المهنية.

٢- عدم تنفيذ برامج اليوم المفتوح[٣٢]. حيث يتم تسوية ميزانية اليوم المفتوح على الورق دون ممارسة الأنشطة التى يجب أن يمارسها الطلاب، وتوجه هذه الميزانية إلى أنشطة أخرى.

ويتضح مما سبق عدم الفهم الواضح لمفهوم التعليم الأساسى بين المسئولين عنه ففى سؤال وجه إلى نظار مدارس محافظة الشرقية عن إذا كان التعليم الأساسى يختلف عن التعليم الابتدائى أجاب ٤٨,٦٪ منهم بأنه لا يوجد اختلاف[٣٣].

كذلك يتضح وجود نقص فى المرافق المدرسية والورش الدراسية والأدوات والخامات وأن الموازنات المعتمدة لمدارس التعليم الأساسى فى حاجة إلى دعم[٣٤].

وفى دراسة تبين كيفية التغلب على مشكلة نقص المرافق المدرسية قدمت هذه الدراسة مشروعا مقترحا يهدف إلى محاولة علاج مشكلة نقص الورش بمدارس التعليم الأساسى بحيث يمكن الاستفادة من مراكز التدريب والتشييد التابعة لوزارة التعمير والمنتشرة فى العديد من المدن، بحيث تجمع هذه الساعات فى يوم واحد أسبوعيا داخل ورش هذه المراكز[٣٥].

---

[٣٢] محمد فوزى محمد زيدان: الإدارة المدرسية فى التعليم الأساسى، مرجع سابق ص ص ١٥٤ — ١٥٦.

[٣٣] عفاف محمد توفيق: دراسة تقويمية لتجربة التعليم الأساسى بالشرقية، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، كلية التربية ببنها، ١٩٨٤، ص ١٧٣.

[٣٤] محمد سليمان شعلان وآخرون: اتجاهات فى أصول التدريس بمدرسة التعليم الأساسى، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

[٣٥] على صالح جوهر: التفاعل بين التعليم والعمل المنتج، مجلة كلية التربية الجزء الثالث، العدد (٦)، أكتوبر ١٩٨٤، ص ص ٥٧ — ٥٨

الفصل الثالث

الأجهزة الرئيسة لمنظمة اليونسكو ونماذج لجهودها العالمية

أولا : أجهزة منظمة اليونسكو وعلاقتها بالدول الأعضاء.

ثانيا : بعض جهود اليونسكو لتحقيق التعاون الدولي.

ثالثا: نماذج مختارة من دراسات اليونسكو ومشروعاتها في مجال التربية.

رابعا : بعض جهود اليونسكو الدولية في مجال التعليم الأساسي.

أولا : أجهزة منظمة اليونسكو وعلاقتها بالدول الأعضاء:

نص الميثاق التأسيسي لمنظمة اليونسكو على أنها تتكون من ثلاثة أجهزة رئيسة هي:

١- المؤتمر العام.

٢- المجلس التنفيذي.

٣- السكرتارية.

١- المؤتمر العام:

يتألف المؤتمر العام من ممثلي جميع الدول الأعضاء في المنظمة، حيث يتحدد لكل دولة عضو فيه صوت واحد، ويجتمع مرة كل سنتين ويجوز له أن يجتمع في دورة استثنائية وتتخذ قراراته بالأغلبية البسيطة، ويمثل كل دولة مالا يزيد عن خمسة مندوبين والمؤتمر العام هو الذي يحدد سياسة المنظمة والنهج العام الذي تسلكه.

يعتمد المؤتمر العام نظامه الداخلي، وهو الذي ينتخب رئيسه وأعضاء مكتبه في كل دوره، وينشئ اللجان الخاصة والفنية والأجهزة التي يراها ضرورية لأداء مهمته وله حق الموافقة أو رفض البرامج التي يعرضها عليه المجلس التنفيذي الذي ينتخبه المؤتمر العام[1].

٢- المجلس التنفيذي:

يزداد أعضاء المجلس التنفيذي كلما ازداد عدد أعضاء منظمة اليونسكو، وكان عدد أعضاء المجلس التنفيذي وفقا لأحكام الميثاق التأسيسي في عام ١٩٤٦م ١٨ عضوا وكان عدد الدول في ذلك العام لا يتجاوز ٢٨ دولة، وفي عام ١٩٥٢م بلغ عدد أعضاء المجلس التنفيذي ٢٠ عضوا بموجب القرار (٧م/ ٤١,١٢١)، وفي عام ١٩٧٦م أصبح عدد الأعضاء ٤٥ بموجب القرار (١٩م/ ١٧,١)، وفي عام ١٩٨٠م بلغ

---

[1] اليونسكو : لمحات عن اليونسكو، ملحق الميثاق التأسيسي لليونسكو، باريس، ١٩٧٤، ص ص ٩٥ — ٩٦.

عدد الأعضاء فى المجلس التنفيذى ٥١ عضوا، وقد بلغ عدد أعضاء منظمة اليونسكو فى نفس العام ١٥٣ دولة[٢].

ويضم هذا المجلس أشخاصا من ذوى الكفاءة، بالإضافة إلى تحقيقه لمبدأ التوازن العادل فى التوزيع الجغرافى وتعدد الثقافات.

ومن مهام المجلس التنفيذى إعداد جدول أعمال الاجتماعات التى يعقدها المؤتمر العام، ودراسة برنامج عمل المنظمة واعتمادات الميزانية الخاصة بهذا البرنامج التى يعرضها عليه المدير العام، ثم يقوم بعرضها على المؤتمر مصحوبة بالتوصيات التى يراها مناسبة[٣].

٣- السكرتارية:

تتكون السكرتارية من مدير عام ومن العدد اللازم من الفنيين والموظفين، وتتسم مسئوليات المدير العام والموظفين بطابع دولى فقط، ولا يجوز لهم أن يتلقوا تعليمات من أية سلطة خارجة عن المنظمة.

والمدير العام هو الرئيس الأعلى للمنظمة، ومن مهامه حضور جميع اجتماعات المؤتمر العام والمجلس التنفيذى ولجان المنظمة هو أو من ينيب عنه فى حالة غيابه. ويشارك فى المناقشة دون أن يكون له حق التصويت. ويقوم بإعداد مشروع برنامج عمل المنظمة مصحوبا باعتمادات الميزانية الخاصة بهذا البرنامج لعرضه على المجلس كما يعد المدير العام تقارير دورية عن أعمال المنظمة ويرسلها إلى الدول الأعضاء وإلى المجلس التنفيذى. والمدير العام هو الذى يعين موظفى السكرتارية وفقا لنظام الموظفين الذى ينبغى عرضه على المؤتمر العام لإقراره.

ويشترط فى هؤلاء الموظفين أن يتوفر فيهم أعلى صفات النزاهة والكفاءة ويجرى تعيين الموظفين على أعلى وأوسع نطاق جغرافى ممكن[٤].

---

[٢] حسن نافعة : العرب واليونسكو، عالم المعرفة، مطابع الرسالة، الكويت، العدد ١٣٥، مارس ١٩٨٩، ص ٥٢.

[٣] اليونسكو : لمحات عن اليونسكو، مرجع سابق، ص ص ٩٦ - ٩٧.

[٤] اليونسكو: لمحات عن اليونسكو، مرجع سابق، ص ٩٧.

- علاقة اليونسكو بمنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها:

تنظم العلاقات بين منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها وفقا للمادة ٦٣ من ميثاق الأمم المتحدة، ويتضمن إقامة تعاون فعال بين المنظمتين من أجل تحقيق أهدافهما.

ويتولى المجلس الاقتصادى والاجتماعي للأمم المتحدة تنسيق أعمال منظمة اليونسكو مع سائر الوكالات التابعة للأمم المتحدة. ومن أمثلة هذا التعاون، التعاون بين اليونسكو والبنك الدولى فى مجال الإنفاق على المشروعات التربوية وإقامة المبانى المدرسية. وتتعاون اليونسكو أيضا مع اليونيسيف فى مجال المشروعات ذات الاهتمام المشترك وتتعاون اليونسكو مع أية منظمة أو وكالة متخصصة دولية، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، بشرط أن تكون أهداف هذه المنظمة مماثلة لأهداف منظمة اليونسكو[٥].

- علاقة اليونسكو مع الدول الأعضاء:

يتم التعاون والاتصال بين اليونسكو ومعظم الدول الأعضاء عن طريق اللجان الوطنية وهى بمثابة حلقة الوصل بين الدولة العضو والمنظمة.

والدول الأعضاء هى التى تشكل اللجان الوطنية وفقا لما نص عليه الميثاق التأسيسى لليونسكو، واللجان الوطنية تسهل اتصال ومشاركة المؤسسات الوطنية العاملة فى ميادين التربية والثقافة والعلوم فى أعمال اليونسكو.

وتقوم كل دولة عن طريق هذه اللجان بإرسال تقارير عن القوانين والأنظمة والإحصاءات الخاصة بمؤسساتها ونشاطها فى ميادين التربية والعلوم والثقافة إلى منظمة اليونسكو، وعما تتخذه من تدابير بشأن الاتفاقيات والتوصيات التى توافق عليها الدول الأعضاء[٦].

---

[٥] المرجع السابق: ص ص ٩٨ – ٩٩.

[٦] اليونسكو: لمحات عن اليونسكو، مرجع سابق، ص ٩٨.

وهذه اللجان بسبب صفتها الحكومية تركز معظم جهودها على كيفية استفادة الأجهزة المختلفة من بعض الخدمات أو المزايا المادية أو العينية التى تقدمها اليونسكو وذلك على حساب الجانب الفكرى والإنسانى الذى تحاول اليونسكو القيام به.

وهناك الوفود الدائمة التى تعينها الدول الأعضاء ويعتمدها المدير العام، وذلك لمتابعة ما يجرى عن قرب فى مقر المنظمة. أما مكاتب التمثيل الخاصة - باليونسكو فهذه تفتح حسب الحاجة وبالتنسيق مع الدول الأعضاء[٧].

ويتم الاتصال والتعاون بين مصر ومنظمة اليونسكو عن طريق لجنة وطنية تعرف باسم (الشعبة القومية لليونسكو) ومقرها القاهرة ويتولى إدارتها أمين عام. وهى التى تقوم بالاتصال والتنسيق بين منظمة اليونسكو والأجهزة المعنية بميادين عملها وتتلقى مراسلات المندوب الدائم لمصر لدى اليونسكو. ويتم اتصال وتعاون الأجهزة المعنية فى مصر من خلالها، وهى التى ترشح الوفد الدائم الذى يمثل الدولة لدى المؤتمر العام.

ثانيا : بعض جهود اليونسكو لتحقيق التعاون الدولى:

تسعى اليونسكو إلى تحقيق التعاون الدولى بين الدول الأعضاء فى مجالات التربية المختلفة ومنها:

- فى مجال التخطيط التربوى:

تساعد اليونسكو الدول الأعضاء فى الاطلاع على الخطط التربوية المختلفة التى ساهمت فى تحقيقها ونشرها، من أجل معرفة أهم المشكلات التربوية وتوعية الدول الأعضاء بكيفية مواجهتها، ومعرفة أهم العقبات التى واجهت تنفيذ هذه الخطط فى بعض البلدان. كذلك إيفاد الخبراء لمساعدة بعض البلدان وتقديم المشورة إذا رغبت الدول فى ذلك، والإشراف على تنفيذ هذه الخطط[٨].

---

[٧] حسن نافعة : مرجع سابق، ص ص ٦١ — ٦٣.

[8] F. Harbison: Educational planning and human resource development, international. Institute for educational planning, Unseco, Paris, P. P. 2.

-بعض جهود اليونسكو فى مجال الاتصال:

ومع انتشار الإذاعات اللاسلكية المرئية عن طريق التوابع الصناعية مباشرة سيصبح العالم بعد فترة ليست بعيدة مجالا مفتوحا، يمكن نشر المعارف فيه على نطاق واسع، ويصبح فيه اقتحام الآخرين للحياة الخاصة ظاهرة دائمة تمتد إلى أكثر المساكن تواضعا. وهذا تطور لا يمكن قياس جميع آثاره بعد، ولكن يجب الاستعداد له من الآن لأنه سيكون له تأثير كبير فى حياة الشعوب والعلاقات الدولية وهذا ما جعل اليونسكو تخصص برنامج رئيس فى الفترة ما بين عامى ١٩٨٤ : ١٩٨٩م وهو الاتصال فى خدمة الإنسان[٩].

ولذلك تعمل اليونسكو جاهدة من أجل تحقيق المزيد من الاتصال والوقوف على آخر ما وصل إليه العالم فى مجال العلوم والتكنولوجيا، وكذلك تبادل المعلومات والمعرفة والمهارات والدراسات وإيضاح اتجاهاتها الخاصة، وتوعية الرأى العام العالمى بالطريقة التى ينظر بها رجال اليوم إلى المشكلات العالمية. والعمل على إيجاد ونشر مواقف فكرية تجديدية إزاء الحلول التى تتطلبها هذه المشكلات وعلى بعث الشعور بتضامن عالمى بين الشعوب والأمم[١٠].

-بعض جهود اليونسكو ودورها فى التنمية:

تحرص اليونسكو على أن تصبح التربية من الأدوات الفعالة فى إحداث التنمية ولذلك خصصت برنامجا رئيسا فى الفترة ما بين عامى ١٩٨٤ – ١٩٨٩م بعنوان (مبادئ العمل من أجل التنمية وأساليبه واستراتيجياته) ويهدف إلى وضع محصلة للمناقشات الدولية عن التنمية بما فى ذلك الدراسة المتواصلة داخل المنظمة نفسها فى خدمة العمل التعاونى من أجل التنمية الذى ينفذ بمعرفة اليونسكو أو بمساعداتها فى مجالات اختصاصاتها ويتألف من ثلاثة أقسام:

---

(9) Amadou Mahtar M'Bow, Where the future begins, Unesco, Paris, May, 1982, P.P.47, 96.

(١٠) عبد اللطيف شلشل وآخرون: مصر واليونسكو، الاتصال، السنة الثالثة والعشرون، يوليو — ديسمبر ١٩٨٥، الشعبة القومية لليونسكو، المركز الإقليمى لتعليم الكبار، سرس الليان منوفية، ١٩٨٧، ص ١١.

القسم الأول ذو صبغة فكرية وهو مخصص لدراسة التنمية، بوصفها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية، في أبعادها الوطنية والدولية ولوضع منهجيات ملائمة للتخطيط والتقييم. ويشمل القسم الثاني تجميعا وتوسيعا وتنسيقا لمجموع أنشطة الدراسة والخدمات الاستشارية التي يمكن للمنظمة أن تقترحها على الدول الأعضاء في مختلف مجالات اختصاصها، من أجل الإعداد لبرامجها للتنمية. ويتضمن القسم الثالث اتجاهات تنفيذ الأنشطة الميدانية وتجميع الموارد المالية والبشرية اللازمة لهذا الغرض، ووضع طرق عمل فعالة وناجحة ولا سيما فيما يتعلق ببرامج التدريب[11].

ويهدف البرنامج في مجموعه إلى تقوية الترابط بين الجانب الفكري والجانب التنفيذي لعمل المنظمة، وذلك بالحرص على أن تكون الأنشطة الفكرية والمنهجية هادياً للعمل التنفيذي.

ولقد أصبح من أهداف اليونسكو تسهيل الحصول على المعرفة وتداولها وخصوصا المعلومات العملية والتكنولوجية بين الدول الأعضاء، لأنها تمثل شرطا أساسيا لتنمية الموارد البشرية ولإحراز التقدم في جميع المجالات، وكذلك ضمان سهولة الانتفاع بالمعلومات سواء على المستوى الدولي أو الوطني، والإزالة المنتظمة للموانع التي تحول دون التبادل الحر للمعلومات العلمية والفنية.

وتعمل اليونسكو جاهدة على أن تسهم التربية في إحداث التنمية، وهي على يقين بأن هذا الإسهام لن يكون ناجحاً وحقيقياً ما لم تتطور النظم التعليمية وتتكيف مع مقتضيات التربية كما تتطلبها التنمية.

ويجب أن تكون التغيرات التي ينبغي إحداثها في النظم التعليمية ذاتية المنشأ أي نابعة من داخل البلدان المعنية، ومن هنا تأتي ضرورة تقوية وتعزيز الطاقات الوطنية القادرة على التجديد التربوي، وأن لا يعتبر هذا التجديد التربوي

---

(11) احمد مختار امبو: منابع المستقبل، اليونسكو، باريس، ١٩٨٢، ص ١٠٣.

بمثابة مثال أعلى قائم بذاته على أنه عملية تغيير مخطط ومصمم خصيصاً من أجل بلوغ أهداف محددة سلفا وهى هنا أهداف التنمية.

لذلك نجد أن التنمية تمثل مفهوما تتركز حوله معظم الأنشطة البشرية وقد عرفت اليونسكو التنمية التى محورها الإنسان: "بأنها عملية ترقية للإنسان، ومن أجل الإنسان"[١٢]. وهى تعنى بهذا أن تكون التنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وإعلام اليونسكو لمبدأ أن الإنسان يجب أن يكون محور التنمية يعنى أيضا أن توجيه التنمية فى ضوء الطموحات والأمانى الخاصة بكل شعب. وهذا يعنى أن كل شعب ومجتمع ينبغى أن يكون لديه حرية اختيار نموذج التنمية الخاص به والذى يتلاءم مع قيمته الثقافية وأنماط معيشته، فالتنمية الوطنية لا يمكن أن تكون سوى تنمية أصيلة تحترم كل بلد وكل مجتمع، وتعمل على صونها وترسيخها.

وهذا يعنى أيضا ضرورة العمل على توجيه جهود التنمية انطلاقا من الواقع الفعلى للمجتمع ومشاكله اليومية وأفكاره وعاداته وتقاليده ومعتقداته. ولابد من الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية فى تلك المجتمعات والتنمية بهذا المعنى الجديد لا يمكن أن تكون سوى عملية مفتوحة يكون التخطيط لها مرنا ويخضع دائما للمراجعة المستمرة[١٣].

ثالثا : نماذج مختارة من دراسات اليونسكو ومشروعاتها فى مجال التربية:

تجرى اليونسكو العديد من الدراسات والمشروعات فى مجال التربية مما له صلة بفاعلية التعليم الأساسى وسوف نعرض لبعض هذه الدراسات والمشروعات فى المجالات التالية:

- دراسات خاصة بتطوير التعليم وتجديده.

---

[١٢] هنرى ديوزيد: التعاون الإقليمى فى مجال التجديد التربوى من منظور اليونسكو، ترجمة أنطوان خورى، مجلة التربية الجديدة، العدد الثامن عشر، أغسطس ١٩٧٩، ص٥.

[١٣] عايدة المغاورى وآخرون: مصر واليونسكو، التنمية الثقافية، الشعبة القومية لليونسكو، مطابع المركز الإقليمى لتعليم الكبار، سرس الليان منوفية، السنة الثانية والعشرون، يناير - يونيو ١٩٨٤، ص ١٢.

- دراسات خاصة باقتصاديات التعليم.
- دراسات خاصة بإعداد المعلم.
- دراسات خاصة بتخطيط التعليم.
- دراسات خاصة بأنواع التعليم الأخرى.
- دراسات خاصة بالتنمية التربوية.
- دراسات خاصة بالإدارة التربوية.

وسوف نعرض الدراسات المتعلقة بكل مجال من المجالات السابقة فيما يلي:

-دراسات خاصة بتطوير التعليم وتجديده:

١- دراسات عن استخدام الوسائل الحديثة في مجال التربية الريفية في الدول النامية[14]:

تتناول الدراسة الأهداف التربوية التى وضعتها الدول النامية من أجل مد فترة التعليم الأساسى لكى تشمل مرحلة أعلى من مرحلة التعليم الابتدائى، والدراسة تتناول أهم العقبات التى تواجه تعميم التعليم الأساسى فى المناطق الريفية، ومنها نقص الوسائل التعليمية وتشير الدراسة إلى حاجة الدول النامية إلى إمكانات كبيرة من أجل تعليم البالغين القراءة والكتابة حتى يتمكنوا من المساهمة في دفع عجلة التقدم.

وقد أجمع خبراء الوسائل التعليمية باليونسكو على أن الوسائل الحديثة تساهم في تطوير كل من التعليم الرسمى وغير الرسمى فى الدول النامية. وهناك العديد من الدراسات والتقارير توضح أن التمويل هو العقبة الكبرى التى تعترض تعميم استخدام الوسائل التعليمية في الدول النامية.

ولكى تنجح الدول النامية فى تعميم استخدام الوسائل التعليمية الحديثة، يجب أن تختار المشروعات المناسبة التى تعتمد على التخطيط والتنظيم.

---

[14] Gutelman, M: The use of modern media for rural education in developing countries report, No.: IIEPRR – 31, Unesco, Paris, 1979.

والجزء الأول من الدراسة يتناول العقبات والمشكلات التى تنتج عن استخدام الوسائل التعليمية والفنية الحديثة عند إحلالها محل الوسائل التقليدية، ويتم اختيار الوسائل التعليمية التى تتناسب مع كل مرحلة تعليمية.

والجزء الثانى من الدراسة يتناول الإجابة عن العديد من الأسئلة التى تتعلق بتنظيم واستخدام وسائل الاتصال الحديثة فى مجال التعليم الريفى. ثم تناولت الدراسة حصرا للأدوات والوسائل التى يمكن لليونسكو أن تزود بها الدول النامية.

-دراسات خاصة باقتصاديات التعليم:

١- دراسة عن الفاقد فى التعليم الأساسى(١٥):

قام مكتب التربية الدولى بالتعاون مع اليونسكو بإجراء استفتاء دولى حول مشكلة تخفيض الفاقد فى التعليم. وأدرجت نتائج الاستفتاء فى ورقة عمل عرضت على مؤتمر التربية الدولى فى يونيو سنة ١٩٧٠م.

وتتضمن الدراسة ما اشتمل عليه الاستبيان من بنود للتعرف على هذه المشكلة وتحديد أبعادها والنتائج التى توصل إليها الباحثون، وذلك بهدف تعريف المسئولين التربويين فى الدول الأعضاء بما انتهى إليه رأى الخبراء فى هذا الصدد، وحتى يكون فى متناول أيديهم الاقتراحات الخاصة بوضع حلول لهذه المشكلة أو إجراء تحسينات أو تعديلات من شأنها القضاء عليها.

وتناقش الدراسة فى الفصل الأول طبيعة المشكلة، كما توضح علاقة الفاقد فى التعليم بالنواحى الاقتصادية والإنتاجية، ثم تعرض الدراسة لجوانب المشكلة فى التعليم الابتدائى بصفة خاصة، موضحة أهم العوامل التى تؤثر فى الفاقد فى هذا النوع من التعليم، كما تتناول هذه الدراسة بالتحليل أنظمة التعليم الإلزامى وأسباب عدم استمرار التلاميذ به حتى نهايته وأسباب تكرار مرات الرسوب.

---

(15) M. A. Brimer and L. Pauli : Wastage in education, a world problem, I. B. D., Unesco, 1061.

وتستعرض الدراسة من خلال الفصل الثانى الدراسات والمقالات التى تناولت هذا الموضوع فى مختلف الدول والتى تعبر عن وجهة نظر كل دولة بالنسبة للنظام التعليمى الذى تلتزم به من حيث درجة استيعابها وخطورة المشكلة ومحاولة إيجاد حلول لها. وذلك فى كل من أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية والغربية والأمريكتين علما بأن تلك الدول الأخيرة قد قامت بإعداد الدراسات اللازمة لهذه المشكلة.

وتشير الدراسة فى هذا الصدد بالدور الذى يقوم به مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية فى مجال إصدار الدراسات الخاصة بهذه المشكلة فى الدول العربية، من حيث أشكال التعليم وتوزيع أعداد الملتحقين وبعض الإحصاءات عن الفاقد وما يجب اتخاذه من إجراءات لمواجهة هذه المشكلة.

وتؤكد الدراسة فى الفصل الثالث أهمية تناول هذه المشكلة وأبعادها فى إطار ظروف كل دولة وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

وفى الفصلين الرابع والخامس تتعرض الدراسة بالتحليل للعوامل الداخلية والخارجية التى تقف وراء هذه المشكلة وتبين أساليب علاجها فتناقش نظم الامتحانات والنقل من مرحلة إلى أخرى ودور الأباء فى العمليات التعليمية، كما تقدم بعض المقترحات الخاصة بمتطلبات الالتحاق بكل مرحلة تعليمية وبطرق تقويم التلاميذ وبالمناهج التعليمية وبمحتوياتها وبإعداد المعلمين، وتقليل نسب الفاقد فى التعليم.

كما تتحدث الدراسة أيضا عن بعض الأسباب الأخرى التى تقف وراء فشل التعليم بالنسبة للفرد والمجتمع، كما تتحدث عن بعض الأنماط السلوكية واختلاف وجهات النظر بالنسبة لأهمية التعليم الدينى، وجهل الأبوين بأهمية التعليم بالنسبة لأطفالهما وتطرح الدراسة بعض المقترحات للتغلب على هذه العقبات وتقدم نماذج لحلول من بعض الدول.

وفى الفصل الأخير تعرض الدراسة لمناقشة مؤتمر التربية الدولى الذى عقد فى عام ١٩٧٠م وما توصل إليه من نتائج.

-دراسات خاصة بإعداد المعلم:

١- دراسة قام بها مارتن كيندى تحت إشراف المكتب الدولى للتربية عن مشروع إعداد مدرسى الرياضيات فى منطقة الكاريبى[١٦]:

تتناول الدراسة تقييم الأعمال التى ينفذها مشروع تدريس الرياضيات فى منطقة الكاريبى والذى تم بالتعاون بين خبراء اليونسكو وجامعة وست أنديز والمركز البريطانى لتطوير التعليم عبر البحار والذى استمر تنفيذه أربعة أعوام من أغسطس ١٩٧١م وحتى أغسطس ١٩٧٥م.

وتشتمل هذه الدراسة على خمسة فصول تتناول خلفيات المشروع ووصف موجز له والظروف والأوضاع السياسية والثقافية والتعليمية التى أدت إليه، ثم يوضح كيف تم التنفيد والتطوير والرقابة على المشروع فى إطار الاستراتيجيات التى وضع لتحقيقها وذلك من خلال ورش العمل التى تم فيها تدريب المدرسين وإنتاج المواد التعليمية كما تبين الدراسة وجه إنفاق المعونة المالية للمشروع ثم تنتقل الدراسة لعرض نتائج المشروع وإنجازاته، مبيناً آثار التعاون الدولى الجديد الذى أدى إلى خلق نظم التفكير الجديد بين الدارسين واستحداث المرونة فى المنهج ومستويات الإنتاج الجديد وتجديد الاهتمام بمجال الرياضيات.

وتعرض الدراسة فى نهايتها إلى العوامل التى تعوق فرص النجاح الكامل مثل نقص التدريب الأساسى وعدم التركيز على الأهداف والضغوط الاجتماعية والاقتصادية ونظم الامتحانات مستخلصا الدروس المستفادة من هذه التجربة وضرورة الاهتمام بالمضمون وإعداد المنهج والنظم الموضوعية وبتدريب المدرسين القائمين عليه وبكيفية تقييم المشروعات.

---

(16) H. martyn Cundy: The caribbean mathematics, project, training the teacher as the agent of reform, I.B.E, Unesco, I.B.E. No. 32, 1977.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة عند تقييم المشروعات التى تنفذها اليونسكو بمصر.

-دراسات خاصة بتخطيط التعليم:

١- دراسة عن التعليم اليوم من أجل عالم الغد[١٧]:

تستعرض هذه الدراسة المشكلات التى تواجه التعليم فى العالم فى الوقت الحاضر مرتكزة على حاور أربعة هى : التغيرات الحديثة التى طرأت على سياسات التعليم وكبريات مشكلات التعليم، الالتحاق بالتعليم وخاصة التعليم العالى، التجديد فى التعليم والتعليم مدى الحياة.

يتناول الفصل الأول الإصلاح والتجديد فى التعليم باعتبار أنه يقع فى المقام الأول من اهتمام المسئولين خاصة بعد أن تعرض التعليم لهزة شديدة فى العالم الغربى خلال حقبة الستينات، ويؤكد أن الإصلاح التعليمى يهدف إلى تحقيق أهداف وغايات معينة مسترشدا بأمثلة من بعض الدول.

ويتحدث الفصل الثانى عن التعليم مدى الحياة وتطور مفهومه ويعرض للخلفية له فى المجتمعات الصناعية ويوضح ما يتطلبه من نوعية معينة من التعليم تتلاءم مع احتياجات المجتمع فى الوقت الحالى ويقدم نماذج للتعريف بالتعليم قبل المدرسة وبعد انتهاء المراحل التعليمية والتعليم المهنى وتعليم الكبار وما تحتويه برامجه من مناهج، كما يتحدث عن متابعته وتقويمه. كما يعرض لنظام الجامعة المفتوحة واستخدام وسائل الإعلام لتدعيم هذا النوع وتطبيق نظم محو الأمية الوظيفى للكبار وما تتضمنه من مناهج وطرق تنفيذها مستشهداً بأمثلة وتجارب من عدة دول.

هذا وقد خصص الفصل الثالث لشرح ديمقراطية التعليم ومكافحة التمييز وبيان العقبات التى تقف أمام تحقيق المساواة فى التعليم ويعرض من خلال

---

(17) Charles Hummel, Education today for the world of tomorrow, I.B.E., Unesco, 1977.

الجداول والبيانات الإحصائية الأوضاع السائدة في عدة دول. وتقدم نماذج الإجراءات التى اتبعتها بعض الدول لزيادة عدد الملتحقين بالتعليم فى كثير منها.

ويتحدث الفصل الرابع عن دور التعليم فى المجتمع وأثره على التنمية وما قامت به الدول لدمج التعليم فى احتياجات المجتمع، كما تحدث عن أثر تعليم المرأة فى تطور المجتمع وتنميته واستخدام التعليم فى الحياة العملية وأثنائها، كما يعرض لمتطلبات وأوليات التنمية الزراعية والتنمية الريفية فى مجتمعات أمريكا اللاتينية والكاريبى، ويشرح دور التعليم خارج المدرسة والأنماط الجديدة من المؤسسات التعليمية، كما بين أثر التعليم فى تعميق الثقافة.

وأخيراً تقدم الدراسة تطلعات الدول بالنسبة للتعليم فى المستقبل وزيادة عدد الملتحقين والأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية التى تحدد مستقبل التعليم والتى تختلف من بلد لآخر ومن منطقة إلى أخرى.

-دراسات خاصة بمراحل تعليمية أخرى:

٤- دراسة عن التعليم والتنمية الريفية فى ٣١ بلداً من البلدان المنخفضة الدخل[١٨]:

تستند الدراسة إلى الإحصاءات والمعلومات الواردة فى التقارير المقدمة من ٣١ دولة، لمناقشتها فى اجتماع خبراء اليونسكو الذى عقد باليونسكو عام ١٩٨٢ وكان موضوع الاجتماع: "احتياجات التعليم فى الدول النامية".

والدراسة تشتمل على حصر العديد من المشكلات التى تعانى منها نظم التعليم فى البلدان المنخفضة الدخل، وكيفية معالجة تلك المشكلات.

وقد بلغ عدد الدول الإفريقية التى تناولت الدراسة تحليل أوضاع التعليم بها ٢١ دولة من عدد ٣١ دولة. وقد ناقشت الدراسة أوضاع التعليم الابتدائى والتعليم الثانوى، التعليم العالى، وتعليم الجماهير، والتعليم الأساسى، وتعليم البالغين.

---

(18) Zuberi, Habib: education and rural development in the 31 least developed countries, reports & studies, Unesco, Paris, 1982.

وتناولت الدراسة تحليل التقارير المقدمة من ٧ دول آسيوية، وتناولت التقارير الموضوعات التالية : المناهج، الطبيعة والبيئة، خصائص الثقافة الاجتماعية.

وتناولت الدراسة تحليل الموضوعات التى وردت ضمن التقارير مثل موضوعات خاصة بالتعليم الابتدائى، والثانوى، التدريب المهنى، التعليم العالى، وبرامج محو الأمية وتناولت الدراسة تحليل التقارير الواردة من دولتين عربيتين.

وتناولت الدراسة بالتحليل التقرير المقدم من هاييتى ويتضمن التنمية والتربية الريفية. وتشمل الدراسة على مجموعة من الجداول الإحصائية.

٢- دراسة حالة أجرتها اليونسكو عن ديمقراطية التعليم فى السويد(١٩):

تؤكد الدراسة على ضرورة قيام النظام لتعليمى على أسس ديمقراطية، ولهذا يجب وضع أهداف لتحقيق هذا المبدأ: مثل التأكيد على تساوى الفرص ومتابعة تحقيق هذه الأهداف.

وتشتمل الدراسة على تسعة فصول: الفصل الأول يتناول حدود الدراسة (التعليم الابتدائى والثانوى، التعليم العالى، التعليم المستمر للبالغين).

الفصل الثانى يتناول الموضوعات العامة التى يدرسها التلاميذ خلال مرحلة التعليم الأساسى التى تستمر حتى سن ١٦ عام. وكيف يختار الطلاب الموضوعات التى تتناسب مع قدراتهم واهتماماتهم.

الفصل الثالث والرابع يتناول بعض المشكلات مثل كيفية تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين عند توجيه الطلاب سواء إلى التعليم العملى أو إلى التعليم النظرى ويتناول أيضا إمكانية تغيير مسار الطلاب عند فشلهم فى مواصلة الدراسة. ويعالج هذا الفصل أيضا اختلاف المستويات بين المدارس والإمكانات المتاحة لكل منها.

فى الفصل الخامس تتناول الدراسة ضرورة زيادة المساعدات لتعليم الفقراء.

---

(19) Markluned, Sixten: The democratization of education in Sweden: A Unesco, case study. No. 2., Unesco, Paris, Nov., 1980.

فى الفصل السادس والسابع تتناول الدراسة العلاقة بين التعليم المدرسى والعمل، ودراسة تحليلية عن كيفية مساعدة الآباء، وجماهير المتعلمين وتعاون كل هؤلاء من أجل تحقيق الأهداف السابقة.

الفصل الثامن يتناول كيفية الاهتمام بتعليم المرتدين إلى الأمية.

والفصل الأخير يتناول تلخيصا للفصول السابقة، بالإضافة إلى توصيات عن كيفية تحقيق تكافؤ الفرص فى التعليم.

-دراسات خاصة بالتنمية التربوية المحلية:

١- دراسة حالة التعاون الدولى فى مجال التعليم فى بيرو[٢٠]:

وتتناول الدراسة تطور التعليم فى بيرو، وقد أجريت هذه الدراسة ودراسة مسحية أخرى فى إطار برنامج اليونسكو الذى يهدف إلى التعاون التربوى مع الدول النامية.

وتشتمل الدراسة على سبعة فصول وهى مكتوبة أصلا باللغة الأسبانية، ويتناول الفصل الأول السياسة التعليمية فى بيرو، ويناقش كيف تتمشى هذه السياسة مع خطط التنمية التى وضعتها الدولة، ومع سياسة التعاون الدولى فى مجال التربية.

ويتناول الفصل الثانى والثالث تقييما للمشاريع الدولية التى نفذتها اليونسكو، أو- بالتعاون معها فى مجال التعليم فى الفترة ما بين ١٩٦٨ - ١٩٧٩م.

الفصل الرابع يتناول الخطط القومية من أجل تطوير التعليم فى الفترة ما بين عامى ١٩٧٧ - ١٩٧٨م.

وفى الفصل الخامس والسادس تقدم الدراسة حصرًا وتحليلا للتعاون الدولى فى المجال الجامعى، ويتناول تحديد الأولويات فى مجال التعليم الأساسى الذى يلتحق به الأطفال فى المرحلة العمرية من ٦ -١٥عام.

---

(20) Chiappo. Leopolldo: International cooperation in education: CASE STUDY OF THE PERUVIAN EXPERIENCE, Unesco, Paris, Jun. 1979.

وتحاول الدراسة معالجة التباين الإقليمى فى مجال الخدمات التعليمية وخاصة بين المناطق الريفية والحضر، وتبين الدراسة مدى إمكانية التكامل بين التعليم والعمل.

وفى الفصل الأخير عرض موجز للفصول السابقة...

٢- دراسة عن التعاون الدولى فى مجال التعليم فى بورما[٢١]:

تعتبر هذه الدراسة إحدى الدراسات المسحية التى أجرتها اليونسكو فى إطار برنامج اليونسكو الذى يهدف إلى : "التعاون التربوى مع الدول النامية" وقد وضعت بورما خطة لتطوير التعليم ولكن مع الاحتفاظ بالطابع الثقافى والقيم الخاصة بها.

ومنذ أن استقلت بورما فى عام ١٩٤٨م وهناك محاولات جادة لمواجهة المشكلات التى تعترض تطوير التعليم.

ولقد بذلت وزارة التربية جهوداً كبيرة تتمثل فى إدخال الحاسب الآلى إلى نظم التعليم، والتوسع فى توفير المختبرات اللازمة، والتوسع فى انتشار التعليم الأساسى.

وتوجد أولويات للعمل خاصة فى ظل عجز الاقتصاد عن التمويل التام للتعليم وتستعين بورما بالخبراء الأجانب من أجل القيام بتنفيذ البرامج التدريبية وإعداد الكوادر فى مجال التعليم.

والتعاون الدولى يمتد إلى ميادين متعددة مثل: تطوير المناهج، واستخدام الأساليب التقنية الحديثة فى المجال الزراعى وتطوير التعليم المهنى والتعاون فى مجال البحث العلمى، وتطوير النظام الوثائقى، وإقامة شبكة من المكتبات.

---

(21) Nyi, Nyi : International cooperation in education: the Burmese experience, Unesco, Paris, 1979.

٣- دراسة عن المشروع الرئيس في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي[٢٢]:

إن التطورات التي تحدث في مجال المعرفة وخاصة في المجالات العلمية والتكنولوجية منها تحتم على أقطار أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أن تواكب هذه التطورات السريعة.

والمشروع الرئيس الذي اعتمدته اليونسكو في مجال التربية في هذه المنطقة يتوافق مع هذا الهدف الذي تسعى إليه هذه الدول وهذا المشروع يحتوى على ثلاث بنود رئيسة يهدف إلى تحقيقها:

- البند الأول : يشير إلى المشروع الرئيس في أمريكا الوسطى وأهدافه وتكلفته وخطة تنفيذ المشروع ويهدف إلى تحديد أوجه القصور في النظام التعليمي وتحديد أولويات العمل في المستقبل.
- البند الثاني : ويهدف إلى وضع نظام إحصائي يكون أساسا ومرشدا لعملية التخطيط في المستقبل.
- البند الثالث : تقييم لبرنامج محو الأمية المطبق في الإكوادور ووضع نظام هجائي يمكن الاستفادة منه مع الأخذ في الاعتبار اللهجات المحلية حتى يمكن تحقيق الهدف من هذا المشروع.

ويشير البند الأول إلى تلخيص للدراسات الاستطلاعية التي أجريت وإمكانية تحقيق أهداف مشاريع محو الأمية. والبند الثاني يحتوى على تلخيص لواقع النظام الإحصائي في الإكوادور وما طرأ عليه من تقدم وواقع التعليم الأساسي فيها. والبند الثالث يؤكد على ضرورة استخدام اللغة الوطنية في عملية التدريس.

والمشروع يؤكد على أهمية الاعتماد على نظام إحصائي عند وضع الخطط التربوية وكذلك في عمليات التدريس. ثم يشير المشروع إلى الأنشطة والوسائل المستخدمة في المشروع وأوجه التعاون والوسائل المتبعة من أجل تحقيق أهداف المشروع.

---

[22] Unesco, Santiago (Chile), Regional office for education in Latin America and the Caribbean: The major project in the field of education in the Latin American and Caribbean region, Dec. 1986.

-دراسات خاصة بالإدارة التربوية:

١ - دراسة عن السمات الأساسية للإدارة التعليمية[٢٣]:

بذل المجتمع الدولي، وخاصة الدول النامية مجهودات كبيرة لتحقيق ديمقراطية التعليم مما أدى إلى ظهور مشكلة أكثر حدة وهي إدارة وتنظيم التعليم.

وقد تبنى المؤتمر الدولي للتربية في دورته السابعة والثلاثين التي عقدت في عام ١٩٧٧م معالجة هذه المشكلة بناء على رغبة أكيدة من الدول المشتركة في المؤتمر وتشرح هذه الدراسة المشكلات التي تمت مناقشتها في هذا المؤتمر بطريقة تفصيلية موضحة مزايا تحليل نظم التعليم عند بحث موضوع الإدارة التعليمية مبينة مخاطر عقد مقارنات في هذا المجال على مستوى الدول وذلك إذا بحثت هذه القضايا من النواحي الاقتصادية فقط.

وتهتم الدارسة بأساليب تحقيق أعلى مستوى للإدارة التعليمية مركزا في هذا المجال على الحديث عن العلاقات بين التعلم والتلميذ وعن التنظيم الذي يحكم هذه العلاقة سواء كان في مدرسة أو كلية، ففي الفصول الأولى يتناول المؤلف الإدارة التعليمية بالتحليل ويعرض للتطوير الذي حدث في شتى نواحي الحياة وأثره على التعليم وما أدت إليه الزيادة في أعداد الملتحقين بالمدارس من تفاقم مشكلات الإدارة وما تبعها من مشكلات مثل انتشار الأمية، وسوء توزيع المواد، وتسرب التلاميذ ثم يوضح ما يتطلبه ذلك من معالجة هذه المشكلات من وجهة نظر شمولية وسعة أفق المسئولين بحيث يمكنهم وضع أفضل الأساليب لتنظيم العملية التعليمية.

ويستعين المؤلف بالرسوم الإيضاحية لعرض مقترحاته بهذا الخصوص، كما تعرض الدراسة العلاقة بين التعليم والسلطة وتوضح أثر الأوضاع السياسية على تنظيم التعليم وضرورة اهتمام المسئولين بوضع استراتيجية لتنمية العلاقات بين الإدارة المشرفة وبين الذين تحت إشرافها من معلمين وطلبة.

---

(23) Daniel Haag: The right to education, what ling of Man agrement" Unesco: I.B.E. , 1982.

وتعرض الدراسة فى فصلها السادس النتائج التحليلية للاستبيان الذى أعده مكتب التربية الدولى وقام بتوزيعه على الدول الأعضاء ومنها مصر. والذى ساعد إلى حد كبير فى تحديد المشكلات التى تواجه التعليم وخاصة فيما يتعلق بتنظيم التعليم وموارده المالية، ويعرض حلولا لهذه المشكلات، كما يقدم هذا الفصل أنواع التنظيمات التعليمية التى تتناسب مع الأوضاع المتباينة والحالات المختلفة فى الدول ويقترح برامج عمل لها.

والدراسة مزودة بجداول وتوضح توزيع التلاميذ فى مستويات التعليم فى المدة من ١٩٦٠/١٩٧٦ وفى مراحله المختلفة طبقا للجنس وكذلك جداول بأعداد الأميين وأعداد السكان فى سن التعليم كما تتضمن هذه الدراسة نص الاستبيان السابق الإشارة إليه وملحقا للردود التى تلقاها المكتب الدولى للتربية وكذلك نص التوصية رقم ٧٢ التى أصدرها وزراء التعليم المسئولون عن تنمية وإدارة النظم التعليمية لرفع كفاءة التعليم وتحقيق انتشار حق التعليم.

٢- دراسة أجرتها اليونسكو عن إشراك المعلمين فى وضع السياسات التعليمية[٢٤]:

تتناول الدراسة فى الجزء الأول منها تحليل نتائج الاستبيان الذى أعدته اليونسكو عن الأنظمة المدرسية فى الدول المختلفة بشأن نظام وضع التشريعات والقوانين التى تحكم هذه الأنظمة، وتخطيط تحديد سياسة القبول وتنظيم إعداد المعلمين، ووضع قواعد مهنة التعليم، وبيان حقوق وواجبات المعلمين وطرق معاملاتهم وشروط تشغيلهم، ونظام وضع البرامج التعليمية، وإعداد كتب التعليم ووسائله وتحديدا للطرق التربوية، وتوجيه البحوث وتنظيمها.

أما الجزء الثانى من الدراسة فيتناول تقييم نتائج الاستبيان من خلال التحدث عن إشراك المعلمين فى صياغة القوانين والقرارات التعليمية ووضع لوائح التعليم ومدى كيفية هذه المشاركة.

---

(24) Unesco. Teachers and Educational policy, No. 3, 1971.

رابعا : بعض جهود اليونسكو الدولية في مجال التعليم الأساسي:

أولت اليونسكو التعليم الأساسي اهتماما خاصا في الفترة الأخيرة من خلال توصيات المؤتمر الدولي للتربية الذي دعت إلى عقده منظمة اليونسكو في دورته التاسعة والثلاثين من ١٦ – ٢٥ أكتوبر ١٩٨٤م.

ولقد ركز هذا المؤتمر في مستهل أعماله على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولا سيما المادة ٢٦ منه التي تنص على (لكل شخص حق في التعليم ويجب أن يوفر التعليم مجانا على الأقل في مرحلتين الابتدائية والأساسية ويكون التعليم الابتدائي إلزاميا)[٣٦].

ويهدف هذا المؤتمر إلى وضع مبادئ عامة ومفاهيم أساسية لكي يسترشد بها المسئولون عن التعليم الابتدائي في الدول الأعضاء في عدة مجالات منها:

-التأكيد على تعميم التعليم الابتدائي وضمانه لكل الأطفال الذى بلغوا السن المناسبة دون تمييز، وتحسين جودة التعليم، والاهتمام بالتلاميذ المنتمين إلى الفئات الأقل حظا من الناحية الاقتصادية.

-وبالنسبة للفئات المحرومة والفئات الخاصة من السكان أكد المؤتمر على توفير عناية تربوية خاصة لهذه الفئات. واتخاذ تدابير ملائمة لمواجهة مشكلة التغيب والإعادة والفشل المدرسي.

-الاهتمام بالمعلمين والإداريين في التعليم الابتدائي، والعمل على سد النقص في معلمي المرحلة الابتدائية، واتخاذ تدابير تكفل توفير مستوى لائق من العيش للمعلمين. وتجديد التعليم الابتدائي وبشرط تحسين نوعيته، مع مراعاة أن يتضمن قدرا من مبادئ التكنولوجيا.

-وإيمانا بأهمية التعليم الأساسي ودوره الفعال في حياة كل أمة قدم المؤتمر الدولي للتربية في دورته التاسعة والثلاثين لوزراء التربية والسلطات والهيئات المختصة في جميع الدول الأعضاء وسائر وكالات منظمة الأمم المتحدة التي

---

[٣٦] هنري ديوزيد: التعاون الإقليمي في مجال التجديد التربوي من منظور اليونسكو. مرجع سابق، ص.

تضطلع بمسئوليات فى هذا الميدان والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية المبادئ العامة والمفاهيم الأساسية الآتية من خلال توصيات المؤتمر وسنعرضها فيما يلى:

-توصيات المؤتمر الدولى للتربية فى دورته التاسعة والثلاثين:

-تعميم التعليم الابتدائى:

يجب أن تستند عملية تعميم التعليم الابتدائى إلى المبادئ العامة والمفاهيم الأساسية التالية:

١- ينبغى ضمان هذا الحق لكل الأطفال الذين بلغوا السن المناسبة، وذلك دون تمييز بسبب العنصر أو الجنسية أو الأصل العرقى أو الجنسى أو الإعاقة أو مكان الإقامة أو مستوى موارد الآباء أو وضعهم الاجتماعى. وأيا كان المعوق الذى يعانون منه.

٢- الحق فى التعليم هو أساس لكل طفل ينبغى أن يكفل له النمو الشامل لشخصيته.

٣- بناء على ما تنص عليه المادة الرابعة من التوصيات والخاصة بشأن مكافحة التمييز فى مجال التعليم، ينبغى جعل التعليم الابتدائى مجانيا وإجباريا وضمان التزام الجميع بما يفرضه القانون من الانتظام فى المدرسة.

٤- يجب ألا يؤدى تعميم التعليم الابتدائى إلى انخفاض مستوى جودة التعليم. ومن حق كل طفل أن يحصل على تعليم جيد لمدة تكفى لتحقيق النمو الشامل للطفل بوصفه فرداً وبوصفه عضوا فى المجتمع ولتزويده بالمعارف النظرية والمهارات العملية الأساسية التى يحتاجها فى حياته اليومية ومن أجل استمراره فى التعليم ومشاركته الفعلية فى التنمية الاقتصادية الثقافية والاجتماعية لمجتمعه المحلى ولأمته.

٥- ينبغى للسياسات والخطط المتعلقة بالتعليم الابتدائى أن تهتم اهتماما خاصا بالتلاميذ المنتمين إلى الفئات الأقل حظا والأكثر حرمانا، وينبغى أن تولى عناية خاصة بتعليم البنات.

٦- ينبغى للتعليم الابتدائى أن يمارس دائما فى جو عاطفى إيجابى. وينبغى أن يشعر كل طفل فى المدرسة بأنه مقبول وأن له قيمة مما يساعده على نمو شخصيته وشعوره بقيمته الذاتية.

٧- يجب إيلاء عناية خاصة للحلول الكفيلة بالحد من ضعف الإنجاز المدرسى وإعادة الصفوف والتسرب من التعليم وما يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية. كما ينبغى فى هذا الصدد أن يعاد النظر فى طرق الانتقال من صف إلى آخر.

٨- ينبغى النظر إلى التعليم الابتدائى على أنه جزء أساسى من النظام التعليمى العام وتعزيز التنسيق والاستمرارية بينه وبين المراحل التعليمية الأخرى من حيث الأهداف والمضامين والبنى، وأن تتاح لجميع الأطفال - إن أمكن ذلك - الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائى.

الفئات المحرومة والفئات الخاصة من السكان:

ولقد اهتم المؤتمر الدولى للتربية فى دورته التاسعة والثلاثين بالمحرومين والفئات الخاصة وأوصى المؤتمر بالتالى:

- ينبغى أن يستمر إيلاء عناية خاصة بتعليم المعوقين والفئات الأخرى من الأطفال ذوى المشكلات المحدودة فى المناطق الريفية والحضرية على السواء.
- ينبغى بذل جهود أكثر لتوفير عناية تربوية خاصة للأطفال المعوقين تلائم نوع الاحتياجات التعليمية الخاصة لكل طفل. وفيما يتعلق بالأطفال المعوقين الذين يمكن تعليمهم فى المدارس العادية، يجب بذل الجهود من أجل تمكينهم من الالتحاق بتلك المدارس، مع مراعاة الظروف السائدة بالفعل فى كل بلد.

- أن يتلقى العاملون فى التربية الذين يتولون تعليم الأطفال المعوقين إعدادا وتدريبا ملائمين للاضطلاع بهذه المسئولية.

التغيب والإعادة والفشل المدرسي:

يجب اتخاذ تدابير ملائمة وفعالة لتقليل التغيب وإعادة الصفوف والفشل فى المدرسة أو ضعف التحصيل الدراسى وسائر أشكال الهدر من أجل التوصل إلى تحقيق تعميم التعليم الابتدائى ويمكن أن تتضمن هذه التدابير ما يلى:

- اعتماد تشريعات ملائمة تتعلق بالمواظبة المدرسية.
- توسيع نطاق مفهوم مجانية التعليم بحيث يشمل التوفير المجانى للكتب واللوازم المدرسية.
- تقديم المساعدة المادية من المصادر الخاصة أو العامة لأطفال الأسرة المعوذة.
- مراعاة توافر معرفة أفضل لظروف معيشة أطفال الأسرة المعوذة.
- تحسين مضامين التعليم وأساليبه وطرق التقييم بحيث تصبح ملائمة لأعمار الأطفال وخصائصهم وقدراتهم واهتماماتهم.
- تنظيم أنظمة مساندة تكون جزءا لا يتجزأ من البنية التعليمية.
- توعية الآباء بواجبهم نحو إرسال أبنائهم إلى المدرسة. واتخاذ تدابير لتوعيتهم بأهمية المواظبة المدرسية وتعريفهم بتطور نمو الطفل والعمليات التربوية.
- تشجيع البحوث بشأن أسباب الهدر المدرسي. وتشجيع الدراسات بشأن الحلول التى يتعين اعتمادها فى هذا الصدد.

المعلمون والإداريون فى التعليم الابتدائى:

إن الخصائص الإنسانية والمهنية للمعلمين فى مرحلة التعليم الابتدائى من العوامل الحاسمة فى نجاح التعليم، ولذلك ينبغى اتخاذ التدابير الملائمة بما فيها التدابير المالية لسد النقص فى معلمى المرحلة الابتدائية أينما وجد بما يتمشى والتوسع فى التعليم الابتدائى.

واتخاذ تدابير تكفل توفير مستوى لائق من العيش للمعلمين وتعزيز دورهم في المجتمع. كما يتعين أن تكون رواتبهم معادلة على الأقل للرواتب التي يتقاضاها أصحاب المهن الأخرى والذين يشغلون مناصب ذات مستوى مناظر وإيلاء عناية خاصة بالمعلمين العاملين في مناطق نائية ومعزولة.

وعند اختيار المعلمين ينبغي اختيارهم بعناية بالغة من أجل تحسين مهاراتهم مع الحرص على إيلاء مزيد من الاهتمام لاكتساب النوع المطلوب من الشخصية اللازمة والملائمة للتعليم في المدارس الابتدائية.

وكذلك ينبغي تحسين وتطوير إعداد المعلمين والمشتغلين بالإدارة المدرسية في التعليم الابتدائي وذلك عن طريق التذريب والتوجيه أثناء الخدمة وتلقي الدروس بالمراسلة وما إلى ذلك، وأن تشتمل برامج تدريب معلمي التعليم الابتدائي قبل الخدمة على المواد الأساسية وعلى الحافز على التعليم وتشجيع الدورات الدراسية والأساليب التجريبية.

وعلى القائمين على التعليم الابتدائي تنظيم دورات وحلقات دراسية أثناء الخدمة بغية تمكين المعلمين والإداريين من مواكبة التجديد في مضامين التعليم الابتدائي وأساليبه وتمكينهم على الأخص من الالتحاق بدورات تدريبية تكميلية مجانية.

واتخاذ التدابير الملائمة التي تكفل للإدارة التعليمية أن تكون أكثر مرونة وملائمة بغية تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي من خلال التوفيق على أفضل نحو ممكن بين المناهج التي تأخذ بالمركزية والمناهج التي تأخذ باللامركزية وذلك حسب تقدير كل دولة عضو، ويتمثل دور التوجيه بصفة أساسية في تقييم النظام التربوي وتقديم الاقتراحات من أجل تحسينه، وذلك يعني أنه ينبغي أن يكون القائمون بهذه المهام على مستوى عال من الإعداد اللازم وأن تتوافر لهم الوسائل الضرورية التي تمكنهم من الاضطلاع بها.

تجديد التعليم الابتدائى:

يجب أن يسترشد تجديد التعليم الابتدائى بالمبادئ العامة والمفاهيم الرئيسة التالية:

إن التجديد شرط ضرورى لتحسين نوعية التعليم الابتدائى وعامل هام لتعميمه ولا ينبغى اعتبار التجديد عملية إصلاح معينة محددة زمنيًا. وإنما عملية تغيير مستمر تشمل غايات التعليم الابتدائى وأهدافه وبناءه ومضامينه وأساليب تدريسه وإدارته وما إلى ذلك مع مراعاة:

- تشجيع المشاركة الوثيقة والاهتمام النشيط من جانب جميع الأطراف المعنية من سلطات تعليمية ومعلمين وآباء وتلاميذ ومنظمات لهذه الفئات وأعضاء فى المجتمع المحلى.
- أن تشمل إعادة النظر فى البرامج والأساليب الدراسية التى تلائم التطورات الراهنة للمعارف العلمية والتكنولوجية والظروف الاجتماعية والاقتصادية الجديدة والبيئية والمعارف النفسية والتربوية الجديدة بشأن نمو الطفل.
- دراسة أماكن استخدام تكنولوجيا التعليم فى المساعدة على إعداد برنامج تعليمى ضئيل التكاليف وعالى الجودة فى سياق البيئة العلمية والتكنولوجية الجديدة ولكن دون تشجيع النظام على اتخاذ وضع التبعية إزاء هذه الموارد.
- تعبئة موارد غير تقليدية من أجل بلوغ هدف تعميم التعليم الابتدائى، وذلك بصياغة حوافز جديدة للمشاركة ولتدريب مختلف فئات العاملين فى التعليم.
- أن يزود التعليم الابتدائى كل طفل بالمعارف والمهارات والقيم التى يحتاجها حتى يتحقق النمو البدنى والوجدانى والاجتماعى والفكرى والروحى له.

تضمين التعليم الابتدائى قدراً ملائما من مبادئ العلوم والتكنولوجيا:

إنّ تضمين التعليم الابتدائى قدرا ملائما من مبادئ العلوم والتكنولوجيا من أهم العناصر الحاسمة لتجديد هذا التعليم لذلك ينبغى تطويره على ضوء التقدم

العلمى والتكنولوجى ومتطلبات الازدهار العلمى لشخصية الطفل ومتطلبات الحياة الفردية والاجتماعية.

يرتبط تضمين التعليم الابتدائى مبادئ العلم والتكنولوجيا ارتباطه بقضايا ذات طابع عام مثل الحاجة إلى إيجاد بيئة علمية وتكنولوجية ملائمة وبقضايا أكثر خصوصية وتحديدا مثل إصلاح المناهج الرئيسة واستخدام العلوم والتكنولوجيا فى مرحلة التعليم الابتدائى وتوفير المهارات والتقنية التى ينبغى اكتسابها لفهم القيم الثقافية للعمل المنتج والمفيد اجتماعيا، وتدريب معلمى التعليم الابتدائى وتجديد معارفهم فى مجال العلوم والتكنولوجيا.

إن تضمين التعليم الابتدائى مبادئ العلوم والتكنولوجيا ينبغى أن يستهدف تنمية مواقف واتجاهات عملية لدى الطفل مثل الإبداع وروح النقد والموضوعية والدقة وأن يتيح له اكتساب مهارات وقدرات تلائم نموه الفكرى والبدنى وذات صلة ببيئته المباشرة وبالمفاهيم العلمية للتنمية الأساسية.

وينبغى لتضمين التعليم الابتدائى مبادئ العلوم والتكنولوجيا أن يركز على تطوير تفاعل بناء بين التلاميذ وبيئتهم سواء أكانت بيئة طبيعية أو من صنع الإنسان وإيجاد مواقف إيجابية إزاء العلوم والتكنولوجيا لدى جميع التلاميذ بغض النظر عن جنسهم وجعل الأطفال يفهمون ويعون الأغراض والآثار الاجتماعية للتكنولوجيات والتطبيقات العلمية الجديدة وتنمية المواقف السليمة لديهم إزاء الطبيعة وإزاء متابعة دراستهم أو الأنشطة ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا ومن ثم إعدادهم للحياة فى مجتمع حديث.

ويجب مشاركة المتخصصين فى العلوم والتكنولوجيا إلى جانب المعلمين ذوى الخبرة فى إعداد الخطط والبرامج التعليمية على النحو الذى يجعلها مواكبة للتطورات التى تطرأ على المعارف العلمية والتكنولوجية.

وعند إدخال تجديدات فى تعليم العلوم والتكنولوجيا، يحسن أن يتم ذلك بالتدريج وأن يطبق أول الأمر فى معاهد رائدة حيثما كان ذلك ملائما، حتى يمكن تقييم نوعية هذه التجديدات.

إذا كان تعليم العلوم والتكنولوجيا لا يشكل بعد جزءا من السياسة العامة للتعليم فيجب أن توضع سياسة للتعليم تنطوى أينما كان ذلك ملائما على تعزيز التعبئة الوطنية من أجل تعليم العلوم والتكنولوجيا عن طريق ما يلى:

- إدخال أو تطوير العلوم والتكنولوجيا بالقدر الملائم وعلى النحو المناسب فى جميع مناهج المدارس الابتدائية ولجميع الأطفال.
- إيجاد مناهج ملائمة لتجديد وتطوير المناهج الدراسية والمواد التعليمية وأساليب التدريس الملائمة لهذا النوع من التعليم.
- تكريس ما يلزم من الموارد البشرية والمادية والمالية لمساندة هذا الجهد.
- تأمين أقصى قدر ممكن من التنسيق الوثيق بين التعليم فى المدرسة وخارجها وبين الأنشطة خارج المدرسة، بغية التوصل إلى الاستخدام الفعال للموارد المتاحة.
- توعية المسئولين عن تسيير التعليم وإدارته والمعلمين ومنظمات المعلمين والآباء بأهمية تعليم العلوم والتكنولوجيا.
- الشروع فى تدريس مادة معالجة المعلومات (علم الحاسبات) بصورة مبسطة ابتداء من الصفوف المدرسية الأولى دون تمييز.

ويجب أن يتسم نهج تدريس العلوم والتكنولوجيا بأكبر قدر من الجمع بين التخصصات حتى يمكن استعمال عناصر المعرفة القريبة من مجالات المواد الأخرى ومن ثم الإسهام فى تفهم الطفل لشتى جوانب العلوم والتكنولوجيا.

وينبغى إيلاء عناية خاصة لاستخدام أساليب التدريس الملائمة لهذه المرحلة وهذا النوع من التعليم. وينبغى لتعليم العلوم والتكنولوجيا أن يستند قدر الإمكان على أساليب التعليم الإيجابى، وإلى ملاحظات التلاميذ التجريبية والأنشطة الميدانية والتجارب البسيطة واستكمالا للتعليم المدرسى يمكن تنظيم زيارات للمشاتل والمصانع والمتاحف والمعارض، وتنظيم أنشطة مدرسية خارج المنهج ذات طابع علمى وتقنى.

وأن إنتاج معدات لتعليم العلوم والتكنولوجيا بتكاليف زهيدة وباستخدام الموارد والموارد المتوافرة محليا والنهوض بها من شأنه أن يصبح أكثر سهولة إذا حرصت كل مدرسة على إقامة روابط مؤسسية مع مراكز للإنتاج أو الخدمات تقع فى منطقتها.

ولمعاونة أطفال المدارس الابتدائية على التوصل إلى استيعاب أفضل للمعارف النظرية والمهارات العملية، فإنه ينبغى الحرص على إعداد وإنتاج الكتب المدرسية والمواد التعليمية الملائمة لتعليم العلوم والتكنولوجيا باللغات الوطنية وثمة حاجة لوضع معاجم باللغات الوطنية للمصطلحات اللازمة لتعليم العلوم والتكنولوجيا.

ويجب دعم وتجديد البرامج المخصصة لتدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناءها عن طريق تضمينها مضامين وأساليب تتلاءم مع تعليم العلوم والتكنولوجيا.

ويتعين أيضا أن يتدرب معلمو التعليم الابتدائى الذين يجرى إعدادهم على استخدام التقنيات التى تتيح دمج المفاهيم العملية فى مضامين المواد الدراسية الأخرى للتعليم الابتدائى.

ويجب أن تتضمن الدورات الدراسية التى تنظم الخدمة لمعلمى التعليم الابتدائى عناصر تتعلق بمضامين وأساليب العلوم والتكنولوجيا. وتنظيم دورات دراسية لمعلمى العلوم والتكنولوجيا الذين قد يعهد إليهم هذه المواد فى المدارس الابتدائية ويستحسن أن يبقى المعلمون على اتصال دائم بالأوساط العلمية والتقنية المحلية.

وكذلك ينبغى العمل بقدر ما تدعو إليه الحاجة إلى تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل لمعلمى التعليم الابتدائى بشأن تعليم أنشطة خارج المدرسة يمكنها أن تسهم فى تعليم العلوم والتكنولوجيا فى الإطار المحلى.

وأن يستند تضمين التعليم الابتدائى مبادئ العلوم والتكنولوجيا فى إطار أنشطة للبحوث والتقييم فى مجالات معينة. مثل مضامين وأساليب ومعدات تعليم العلوم والتكنولوجيا وإلى الربط بين هذا النوع من التعليم وبين النمو العام للطفل وإلى الإسهام الذى يمكن أن تقدمه تهيئة لتعليم العلوم والتكنولوجيا فى مجال المهارات الأساسية.

التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي في مجال التعليم الابتدائي:

إن التعاون على الصعيد الإقليمي والدولي يشكل شرطا هاما لتحقيق أهداف تعميم التعليم الابتدائي وتجديده. وإن الدول النامية في وضع غير موات بالمرة فيما يتعلق بالتطورات العلمية والتكنولوجية ولذا فمن المهم تكثيف التعاون المتعدد الأطراف والثنائية ودعمه في هذه المجالات. وينبغي التأكيد بوجه خاص في هذا الصدد على الدور المتنامي للتعاون الثنائي والإقليمي، إذ أن تبادل الأفكار والمعلومات والمواد على الصعيدين والإقليمي يمكن أن يسهم إسهاما كبيراً في عملية التجديد.

ويجب أن يشمل التعاون كل المستويات الثنائي منها والمتعدد الأطراف ودون الإقليمي والإقليمي والدولي ما يلي:

- التبادل المنظم للأفكار والمعلومات من خلال تنظيم حلقات تدارس وحلقات عمل وغير ذلك من الاجتماعات ومن خلال إعداد المطبوعات والوثائق الملائمة ومن خلال التوسع في تنمية مراكز وشبكات التوثيق والإعلام التربوي.
- التبادل المنظم للأشخاص من التلاميذ والمعلمين في دور الإعداد وسائر العاملين في التربية من خلال المنح الدراسية ومنح السفر وما إليها.
- تكثيف مشروعات البحوث المشتركة على الصعيد الإقليمي وخاصة فيما يتصل بالموضوعات المتعلقة بتعليم العلوم والتكنولوجيا، وذلك من خلال الشبكات الإقليمية للتجديد التربوي لأغراض التنمية أو اللجان الوطنية لليونسكو، أو غير ذلك من السبل[٣٧].

---

[٣٧] عايدة المناوري وآخرون: مصر واليونسكو: المعلومات والتنمية، الشعبة القومية لليونسكو، مطابع المركز الإقليمي لتعليم الكبار، سرس الليان منوفية، السنة الثانية والعشرون، يوليو — ديسمبر١٩٨٤، ص ص ١٠٩ — ١٢١.

دراسات خاصة بالتعليم الأساسي:

١- دراسة عن وضع التعليم الأساسي في شرق أفريقيا: برنامج مشترك بين منظمة اليونسكو واليونيسيف[28]:

اهتمت هذه الدراسة بأوضاع التعليم الأساسي ودراستها في ١٣ دولة في شرق أفريقيا هي (مدغشقر، وبروندي، جزر القمر، أثيوبيا، مورشيوس، بتسوانا، كينيا، ليسوتو، سوازيلاند، تنزانيا، زامبيا، مالوى، الصومال).

وتشتمل على دراسة برامج التعليم الأساسي والدور الذى تقوم به اليونسكو واليونيسيف في مجال التعليم الأساسي وتحديد الدور الذى يمكن أن تساهما به من أجل تحقيق الهدف العام الذى تسعى إليه اليونسكو وهو تزويد كل المواطنين بالقدر الكافى من التعليم والذى يؤهلهم لممارسة أعمالهم بما يتلاءم مع بيئتهم وحياتهم الاقتصادية.

وتقوم الدراسة بعمل تحليل إحصائى عن برامج التعليم الأساسي في تلك الدول والمهارات اللازمة لتعليم القراءة والكتابة.

ويقوم البرنامج بدراسة حالة للتعليم الأساسي في المدارس الحكومية في تنزانيا كذلك دراسة أوضاع التعليم الذى تقدمه الصومال في المناطق البدوية.

ومن ثم ينتقل البرنامج إلى دراسة الخطط الموضوعة في هذه الدول من أجل تطوير التعليم الأساسي، ومصادر التمويل والبرامج التى يمكن لليونيسيف واليونسكو المشاركة في تنفيذها وتمويلها والتى يعانى منها التعليم الأساسي في هذه البلاد وأهداف التعليم الأساسي ومناهجه وطرق التقويم.

---

[28] Unicef, Nairobi (Kenya), Eastern Africa regional office, Unesco, Nairobi (Kenya), regional office of science and technology for Africa, Survey of basic education in eastern Africa, Unesco/Unicef Co-Operation program, 1980.

٢- دراسة عن اتجاهات التجديد فى التعليم الأساسى فى أفريقيا[٢٩]:

دراسة مقارنة عن التعليم الأساسى فى عشرة دول أفريقية هى: أثيوبيا، كينيا، الصومال، السودان، أوغندا، زامبيا، بنين، مالى، فولتا العليا، أنجولا.

وتبين الدراسة أن التعليم الأساسى يمثل الحد الأدنى من الخبرات اللازمة لكل مواطن والذى يمكنه من القيام بدوره على المستوى الفردى والوطنى.

وتعتمد الدراسة على عدة مصادر أهمها حلقات العمل التى أقامتها اليونسكو وبرامج تدريب معلمى التعليم الأساسى ووثائق التعاون بين اليونسكو واليونيسيف فى مجال التعليم الأساسى فى أفريقيا.

والدراسة توضح الاتجاهات الحديثة فى مجال التعليم الأساسى والمجهودات التربوية لهذه الدول وخاصة فى المناطق الريفية الفقيرة، وكيف تتصل نظم التعليم فى بعض هذه الدول بالبيئة المحلية والأنظمة التعليمية لإعداد معلمى التعليم الأساسى فى هذه الدول ومتطلبات التنمية الاقتصادية بها وارتباطها بالتعليم.

وفى النهاية توضح الدراسة أن التعليم الأساسى الجيد هو السبيل الوحيد من أجل تقدم الأمم.

٣- دراسة قام بها وول تحت إشراف المكتب الدولى للتربية عن تعليم الأطفال[٣٠]:

توضح هذه الدراسة أهمية التعرف على مدى استعدادات الأطفال فيما قبل المدرسة وفى مرحلة التعليم الابتدائى ويبين أثر التقدم السريع الذى يسود العالم فى مجال العلم والتكنولوجيا والتقدم الاجتماعى، كما يبين أهمية العناية بالاستعدادات الفطرية لدى الطفل، إذ أنها تلعب دورا هاما فى تقبله المدرسى.

---

(29) Bartels, Francis L.: Trends in innovation: basic education in Africa, Unesco, Paris, France, mars, 1981.

(30) W.D.Wall: Constructive education for children, Unesco: I.B.E., 1979.

وتستعرض الدراسة مختلف جوانب المشكلة وحلولها، حيث يتناول المشكلات المختلفة بموضوع استعداد الطفل للمدرسة الابتدائية والاتجاهات الحالية المستخدمة في البحوث التي يتم إجراؤها للتعرف على مدى الاستعداد في التعليم المدرسي وأهدافه ومنهجية هذه البحوث ونتائجها وجوانب التطور الاجتماعي في الأطفال كما يتحدث عن العلاقة بين الاستعداد للمدرسة والنجاح فيها.

كما تتناول الدراسة نتائج البحوث المستقبلية للتطبيقات التربوية ورد الفعل تجاه التجديد وانتشار التعليم ومشكلات سنوات التعليم الأولى في حياة الأطفال.

الفصل الرابع
جهود اليونسكو فى مجال التعليم الأساسى في مصر وأبعادها التربوية (المشروعات والدراسات والندوات)

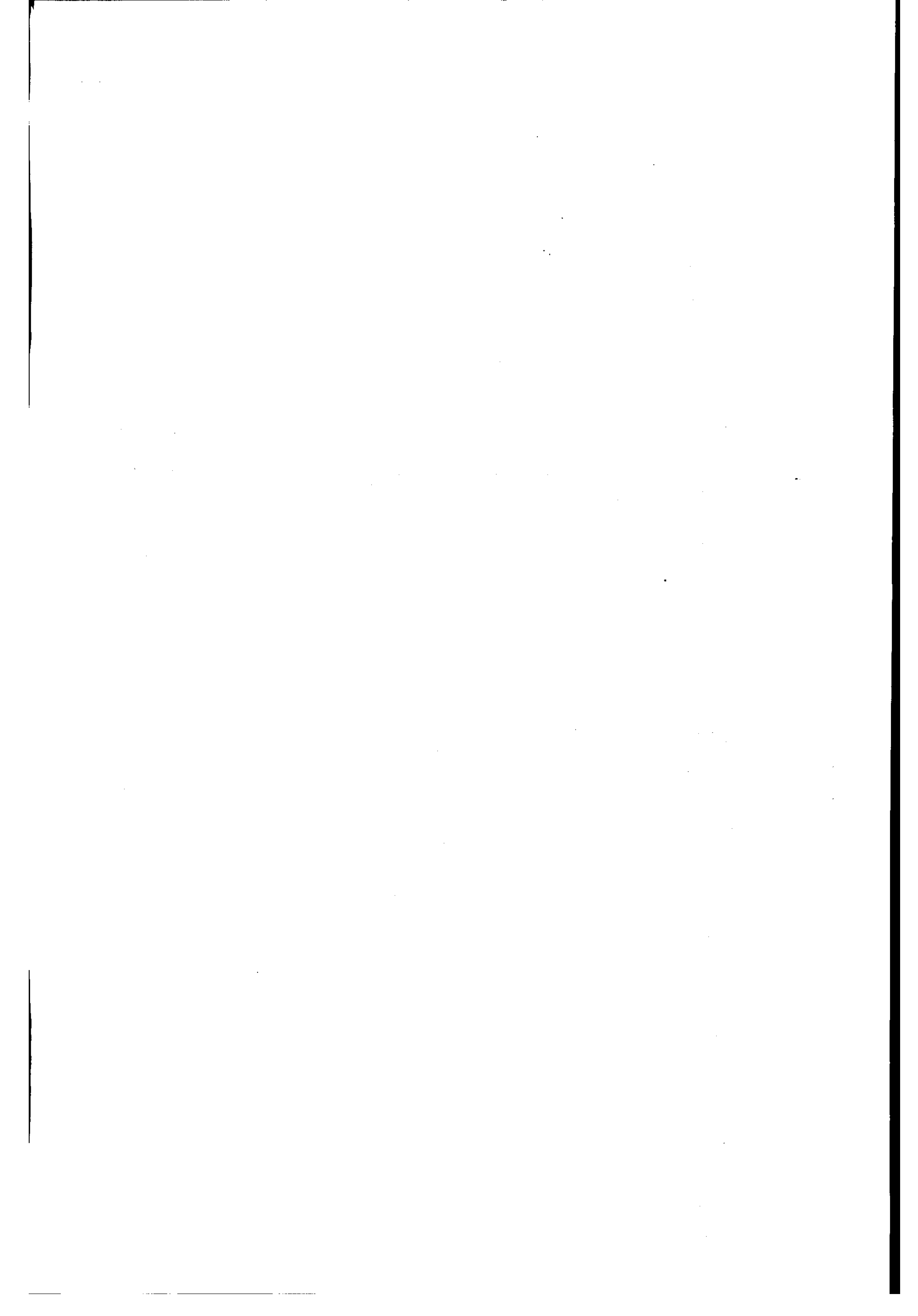
- مقدمة.

أولا : المشروعات (المشروع الإقليمى لتعميم وتجديد التعليم الابتدائى والقضاء على أمية الكبار فى الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٠م)

ثانيا : الندوات.

ثالثا: الحلقات الدراسية.

رابعا : الاجتماعات.



مقدمة:

هذا الفصل يعرض لجهود اليونسكو التربوية فى مجال التعليم الأساسى فى مصر. وتتمثل هذه الجهود فى تنفيذ المشروعات وإقامة الندوات والحلقات الدراسية وعقد الاجتماعات، والاشتراك فى مشاغل سواء علـى المستوى الإقليمى أو المحلى أو الدولى.

وسوف تقتصر الدراسة فى هذا الفصل على حصر هذه الجهود فى الفترة ما بين عامى ١٩٨٢م إلى ١٩٨٩م. وذلك حسب المتاح من الوثـائق الخاصـة بـهذه الجهود. وقد واجه الباحث صعوبة خاصة فى الحصـول علـى الوثـائق نظـرا لأن المسئولين فى الشعبة القومية لليونسكو (كما ذكروا ذلك أثناء المقابلة الشخصية) ينتهى دورهم بانتهاء عقد الندوة أو الاجتماع. أما الدراسات التى تجريها اليونسكو فى مجال التعليم الأساسى، فتقوم اليونسكو بإرسالها إلى الشعبة القومية لليونسكو، وتقوم الأخيرة بإرسالها للجهات المختصة بهدف الاستفادة منها.

أولا : المشروع الإقليمى لتعميم وتجديد التعليم الابتدائى والقضاء على أمية الكبار فى الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٠م:

كان من الضرورى البدء فـى تنفيذ مشروع رئيس إقليمى للمنطقة العربية، يركز اهتماما على تعميم التعليم الابتدائـى وتجديـده واستئصال شأفة الأمية. وهذا المشروع إذا ما أولى المساندة الماليـة والتقنيـة الملائمة، يكـون عـامل حفز وتجديد لتوفير التعليم الابتدائى لجميع الأطفال العرب واستئصال شأفة الأميـة فـى وقـت قصير.

مبررات المشروع:

رغم التقدم الملحـوظ الـذى أحرزتـه الكثير مـن الـدول العربيـة فـى قطـاع التعليم الابتدائى وفى مجال محو أمية الكبار، إلا أن المنطقة العربية فى حاجة ماسـة لتنفيذ هذا المشروع للأسباب التالية:

- أكثر من ٤٠٪ من سكان المنطقة العربية الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ -١٧ عام ما يزالون خارج المدينة. وإن أعلى نسب للأمية فى العالم تتواجد فى المنطقة العربية (٥٤,٤٪ عام ١٩٨٥م)[1].
- الارتفاع الكبير فى نسب الرسوب خلال المرحلة التعليمية الأولى، بالإضافة إلى النقص فى البرامج الجيدة.
- الدول العربية فى حاجة إلى مراجعة استراتيجياتها المتعلقة بالتعليم الابتدائى وذلك بهدف إعادة تخطيط وتوجيه تلك الاستراتيجيات من أجل زيادة قدرتها على الاستجابة الفعالة للمشاكل المزمنة.
- تأخر المشروع الإقليمى لتعميم التعليم الابتدائى والقضاء على أمية الكبار فى المنطقة العربية، حيث قامت اليونسكو بتأسيس عدة مشروعات مماثلة فى أنحاء العالم تركز على الاستراتيجيات المتكاملة للتعليم الابتدائى ولمحو الأمية مثل: المشروع الرئيس فى أمريكا اللاتينية عام ١٩٨١م، وثانيها المشروع الإقليمى لمحو الأمية فى أفريقيا عام ١٩٨٤م، وثالثها برنامج آسيا – الباسفيك حول التعليم للجميع عام ١٩٨٦م[2].

أهداف المشروع:

يسعى المشروع إلى تعميم وتجديد التعليم الابتدائى والقضاء على الأمية فى الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٠م عن طريق تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز الجوانب الإيجابية لمختلف التجارب التى مرت بها الدول العربية خلال تنفيذ برامجها الوطنية فى مجال التعليم الابتدائى ومحو الأمية.
- تسهيل وتقوية التعاون المتبادل بين دول المنطقة للإسراع فى التوصيل سنة ٢٠٠٠، إلى تحقيق الاستيعاب الكامل والاستمرارية فى المرحلة الابتدائية وذلك لجميع الأطفال ممن هم فى سن الدراسة.
- تحقيق التكامل بين التعليم من جهة والعمالة والتنمية من جهة أخرى.

---

(1) مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية: مجلة التربية الجديدة "ملحق خاص عن وثيقة العمل الرئيسة". العددان الأربعون والواحد والأربعون، السنة الرابعة عشر، كانون الثانى (يناير) آب (أغسطس)، عمان الأردن، ١٩٨٧، ص ٩٢.

(2) المرجع السابق: ص ٩٣.

- تقديم المعونة الفنية إلى الدول الأعضاء الراغبة فى إقامة البنى التحتية المناسبة المتعلقة بالتخطيط، والإدارة، والبحث، والتقييم، فى مجالات التعليم الابتدائى بهدف خلق نظام تعليمى شامل وملائم للأطفال.
- نشر ودعم برامج تدريب فعالة موجهة إلى كافة العاملين فى التعليم الابتدائى مع التركيز على تحقيق التكامل بين التعليم النظامى وغير النظامى.
- التشجيع على تعميم وتنفيذ مناهج مناسبة خاصة بالتعليم الابتدائى ومرحلة المتابعة بهدف زيادة كفاءة النظام التعليمى.
- تشجيع مشاركة الجماعات المحلية بشكل فعال، وذلك من خلال تنظيمات مختلفة حكومية وغير حكومية فى تخطيط وتنفيذ عملية تعليم الأطفال.
- تقديم الدعم والتركيز اللازمين لتعليم البنات وخاصة فى المناطق الريفية.
- دعم الجهود التى تبذلها الدول الأعضاء من أجل تنمية مؤسسات التعليم التقليدية وتمكينها من استخدام قدراتها الكامنة فى تعليم الأطفال وفقا للسياسات والمخططات الوطنية.
- تعزيز وتقوية المخططات الإقليمية التى تساعد على استخدام وسائل الاتصال بشكل فعال، فى نقل البرامج الجماعية لتعليم الأطفال لا سيما فى المناطق النائية والمناطق قليلة السكان.
- تحديد وتعبئة الموارد البشرية والمادية على الصعيدين الإقليمى والعالمى للوصول عام ٢٠٠٠ إلى تحقيق الأهداف الأساسية للبرنامج.
- تشجيع الابتكار والإبداع فى تخطيط وتنفيذ برامج التعليم الابتدائى، وذلك من خلال القيام بنشاطات إقليمية وعلى المستوى الوطنى حول تعميم واستخدام المرافق التعليمية، تدريب المعلمين وإعداد المواد والوسائل التعليمية، مع الاستفادة الكاملة من التجارب السابقة.
- تعزيز وتقوية نشر وتبادل المعلومات فى مجال التعليم الابتدائى.

إدارة المشروع على الصعيد الإقليمى:

تشمل إدارة المشروع على الصعيد الإقليمى ما يلى:

أ- وحدة فنية ضمن مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية تعمل على تقديم الدعم الفنى إلى كافة البرامج الوطنية، وعلى تبادل المعلومات والخبرات مع برامج ومشاريع مشابهة فى أماكن أخرى من العالم. وسوف تقوم الوحدة بناءاً على طلب الدول الأعضاء، بمراجعة ومتابعة وتقييم البرامج والمشاريع الوطنية فى تلك الدول.

ب- لجنة إقليمية استشارية تمثل كبار المسئولين فى كافة الدول العربية وتعقد اجتماعا كل سنتين لمتابعة ما يتم إحرازه من تقدم ولمراجعة المخططات.

ج- المؤتمر الإقليمى لوزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى، والذى سوف يتلقى التقارير حول سير البرنامج الإقليمى، ويقدم إلى منظمة اليونسكو توصيات خاصة بالخطط المستقبلية.

إدارة المشروع على الصعيد الوطنى:

تقوم كل دولة بتأسيس جهاز وطنى، ملائم لتنسيق النشاطات ضمن إطار البرنامج الإقليمى، بحيث يقوم الجهاز الوطنى فى كل بلد بإنجاز المهام التالية:

١- خلق وعى بالحاجة إلى تحصيل التعليم الابتدائى.

٢- التركيز على مفهوم الاستراتيجيات المتكاملة المتعلقة بالتعليم الابتدائى، ضمن إطار التعليم المستمر مدى الحياة.

٣- التأكيد على تنسيق النشاطات بين الوكالات والمؤسسات المعنية ببرامج التعليم الابتدائى، ومرحلة المتابعة.

٤- تقديم المشورة الفنية إلى السلطات الوطنية حول الأمور المتعلقة بتخطيط وتنفيذ برامج التعليم الابتدائى، وبرامج المتابعة.

٥- جمع وتحليل ونشر المعلومات عن أنشطة البرنامج الوطنى.

٦- العمل كحلقة وصل بين الدول الأعضاء والوحدة الإقليمية لتنسيق ودعم أنشطة البرنامج.

التمويل الخارجي والإقليمي للمشروع:

هناك ثلاثة مصادر رئيسة للمشروع:

١- ميزانية اليونسكو الخاصة بالبرنامج الاعتيادى.

٢- التمويل الخارجي من مصادر إقليمية وعالية.

٣- الميزانيات العامة والتبرعات فى الدول الأعضاء.

كيفية استفادة مصر من مشروع تعميم وتجديد التعليم الابتدائى والقضاء على أمية الكبار فى الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٠م:

إن مصر فى حجة ماسة للاستفادة بهذا المشروع حيث أن معدلات النمو السنوى فى القيد بمرحلة التعليم الابتدائى تتزايد باستمرار حتى بلغت فى عام ١٩٨٥م إلى ٥,٩٪[٣] حيث يمكن لمصر الاستفادة من هذا المشروع الطويل الأجل فى عدة مجالات مثل تدريب وإعداد المعلمين، تشييد أبنية مدرسية جديدة وإنشاء بنى أساسية للمتابعة والتقويم وإنتاج المواد التعليمية محليا.

ومن الأهداف الرئيسة للمشروع مساعدة الدول الأعضاء من أجل تشييد المدارس الابتدائية، التى تستوعب جميع التلاميذ الذين هم فى سن الإلزام.

وبدراسة أوضاع المدارس الابتدائية فى مصر نجد أن عددًا كبيرًا منها غير صالح تماما، وعدد آخر يحتاج إلى إصلاح .. ففى إحصاء عام ١٩٨٧م بلغ عدد المدارس الابتدائية ١٩٧٠٠ مدرسة، وعد د المدارس الصالحة تماما بلغ ٥٤٢٢ مدرسة فقط وعدد المدارس التى تحتاج إلى إصلاح ٢٧٨٩ مدرسة، وعدد المدارس

---

[٣] المؤتمر العالمى حول التربية للجميع (المسودة ب) نيويورك، سبتمبر ١٩٨٩، ص ١٠٠.

الغير مزودة بالكهرباء ٣٦٣٣ مدرسة، وعدد المدارس غير المزودة بمياه الشرب الجارى ٧٢١ مدرسة، وعدد المدارس التى تنقصها المرافق الصحية ٣٣٥ مدرسة[٤].

وبنظرة فاحصة على الإحصاء السابق تبرز الحاجة إلى تنسيق الجهود بين الأجهزة المعنية بمصر من أجل تحقيق أقصى استفادة من المشروع الإقليمى الذى يهدف إلى تعميم وتجديد التعليم الابتدائى والقضاء على أمية الكبار بحلول عام ٢٠٠٠م والعمل على إزالة العقبات التى قد تعترض تنفيذ أنشطة المشروع فى مصر.

ثانيا : الندوات :

وسوف يعرض الباحث لنموذجين من هذه الندوات مع التركيز الخاص على الجوانب التى تخص التعليم الأساسى فى هذه الندوات:

١- ندوة التجديد التربوى فى الفترة من ٢/٢٧ - ١٩٨٨/٣/٢ فى مصر:

موضوع الندوة:

انطلاقا من الاهتمام الذى تبديه مصر بقضايا التجديد التربوى كعامل له تأثيره على تطوير المجتمع، باعتبار إصلاح التعليم أحد السبل التى يمكن من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك عقدت الوحدة الإقليمية لبرنامج التجديد التربوى من أجل التنمية فى الدول العربية (أبيداس) بالاشتراك مع الشعبة القومية لليونسكو هذه الندوة حول "التجديد التربوى فى مصر" معالمه، اتجاهاته ومستقبله.

وتم خلال الندوة عرض مجالات التجديد التربوى فى مصر فى الفترة الحالية حيث تم اختيار ثلاث مجالات للتجديد التربوى كنماذج للعرض والمناقشة وهى:

- المجالات العملية فى التعليم الأساسى.
- مدارس اللغات الرسمية والتجريبية.

---

[٤] امانى قنديل: سياسات التعليم فى وادى النيل والصومال وجيبوتى، منتدى الفكر العربى، عمان – الأردن، ١٩٨٩، ص ٢٢٧.

- المدارس الفنية نظام الخمس سنوات.

وسوف يقتصر الباحث على تناول الموضوع الأول الخاص بالتعليم الأساسي وهو (المجالات العملية في التعليم الأساسي).

أهداف الندوة:

تستهدف الندوة ما يلي: فيما يتعلق بالتجديد التربوي في مصر : مفهومه ومجالاته:

١- التعريف بمفهوم التجديد التربوي من أجل التنمية والأسس التي يقوم عليها.

٢- التعرف على العوامل التي أدت إلى التجديد التربوي في مصر.

٣- عرض نماذج لمجالات التجديد التربوي في مصر.

وفيما يلي عرض لما يتعلق بالمجالات العلمية في إطار التعليم الأساسي:

١- عرض لتطبيق فلسفة التعليم الأساسي في مصر.

٢- عرض للجهود والمحاولات التي تمت في مصر لتطبيع التعليم بالطابع العلمي.

٣- التعرف على الواقع الحالي للمحاولات العملية في التعليم الأساسي والمشكلات التي تواجهها.

٤- وسائل تحقيق التكامل بين الجانب النظري والجانب العملي في التعليم الأساسي.

٥- استكشاف مستقبل المجالات العملية في إطار التعليم الأساسي.

توصيات الندوة بالنسبة للمجالات العملية بالتعليم الأساسي:

١- استمرار الحاجة إلى بلورة فكر عام يقبله ويؤمن به قطاع عريض من العاملين في حقل التربية والتعليم وخاصة فيما يتعلق بنماذج التكامل بين النظري، والعملي في إطار فلسفة التعليم الأساسي، واتخاذ مزيد من الخطوات الإيجابية نحو تحقيق ذلك التكامل وفي هذا الصدد توصي الندوة بما يلي:

١-١ إعادة النظر بشكل جذرى فى محتويات مناهج التعليم الأساسى بحيث يختفى الفصل المصطنع بين النظرى والعملى. والعمل على أن يتم التمازج بين الاثنين فى خطط الدراسة والمناهج وطرق التدريس وبشكل يضمن انسياب المعرفة إلى عقل التلميذ ووجدانه.

١-٢ اعتبار كل محاولة خطوة جيدة على الطريق السليم ومن بينها مقررات العلوم العامة والأنشطة البيئية للصفوف الأربعة الأولى من التعليم الأساسى.

١-٣ إقامة ورش عمل تضم كافة المتخصصين فى كل مادة تتناول:

أ- تعميق مفهوم وأهداف التعليم الأساسى.

ب- تحليل محتوى المقررات الدراسية لكل مادة فى كل صف من الصفوف والتركيز على أسلوب التدريس المناسب والذى يكفل ربط النظرى بالعملى.

ج- تطوير وسائل تقييم الطلاب.

١-٤ أن تصدر الوزارة كتيبات عن بعض التجارب الناجحة فى ربط التعليم بالعمل يتم توزيعها على كافة المدارس مع التوصية بأن تكون هذه التجارب محور لندوات تعقد على مستوى المدارس أو المحليات.

٢- ويؤكد انعقاد الندوة على أهمية الزيارات الميدانية لمواقع العمل والإنتاج كلما سنحت بذلك ظروف كل مدرسة وما يتوافر لها من إمكانات مادية وبشرية.

٣- يرى أعضاء الندوة تدعيم الاتجاه بأن تكون الحلول المطروحة للمشكلات التى يواجهها تنفيذ التعليم الأساسى متسمة بالمحلية، بمعنى أن تعكس الظروف والإمكانات المتاحة مع إعطاء المحليات فرصا أكبر لمواجهة ما يعترض التطبيق أولا بأول.

٤- أجمعت المناقشات على أن المدرسة التجريبية البولتيكنيكية ذات الثمان صفوف "مدرسة مدينة نصر" نقطة مضيئة على طريق التجديد التربوى، وعليه توصى الندوة باستمرار الاهتمام بها وأن يستكمل المركز القومى للبحوث

التربوية ما يجرى حاليا من دراسات بشأن تقييم المدرسة بحيث توضع حصيلة التجربة بإيجابياتها وسلبياتها أمام الوزارة فى أقرب وقت ممكن.

٥- انطلاقا من الإيمان الكامل بدور "المعلم" فى تحقيق التعليم الأساسى لأهدافه وفى إطار الواقع التعليمى الحالى توصى الندوة بأن يعاد النظر وبشكل جذرى فى البرامج الحالية بكليات التربية بحيث تؤدى إلى تخرج المعلم القادر على تحقيق أهداف التعليم الأساسى وبحيث تعكس البرامج الجديدة النماذج التماذج المنشود بين الجانب النظرى والجانب العملى فى معلمى المستقبل ليتخرجوا متشبعين بالفلسفة التكاملية.

٦- ترى الندوة أن التدريب أثناء الخدمة للمعلمين بالتعليم الأساسى أساس هام لسلامة التكامل بين "العملى" والنظرى وفى هذا الصدد توصى الندوة بما يلى:

أ- تطوير الإدارة العام للتدريب، ومراكز التدريب وأقسام التدريب بالمحليات وتزويدها بالكفاءات وبحيث يتحقق أفضل تنسيق بينها لسلامة برامج التدريب المقدمة وحسن متابعتها والقضاء على سلبياتها أولا بأول.

ب- عمل برامج تدريبية مستمرة أثناء الخدمة لكافة المعلمين العاملين فى التعليم الأساسى مع الاهتمام بإقامة الورش لتدريب المعلمين على كافة الجوانب التى تساعد على فاعلية تنفيذ النظرى والعملى.

٧- توصى الندوة بالتجريب المستمر وعمل قضايا وأفكار عديدة بالنسبة لمناهج التعليم الأساسى، وتدعيم الصلة بين التدريب ونتائجه من جهة وبين ما تضعه وزارة التربية والتعليم من خطط وسياسات من الجهة الأخرى.

٨- تأكد من خلال مناقشات اللجنة أن تطوير مناهج التعليم الأساسى فى إطار التكامل بين النظرى والعملى ينبغى أن يكون عملية مستمرة وفى هذا الصدد توصى الندوة بما يلى:

٨-١ - أن توضع ترتيبات تضمن أن يكون المعلمون فى الميدان على دراية مستمرة بكل الاتجاهات التى يبنى عليها التطوير وحتى لا يفاجئوا بتطوير لم يعدوا أو يستعدوا له.

٨-٢- إتاحة المزيد من الفرص للعاملين فى الميدان من معلمين وغيرهم لإبداء آرائهم وملاحظاتهم على ما بين أيديهم من مناهج مع عمل الترتيبات للوصول بهذه التغذية المرتجعة إلى القنوات الأعلى فى الوزارة والمركز القومى للبحوث التربوية لدراستها وإعداد التطورات والتجديدات اللازمة بناءا عليها.

٩- توصى الندوة بالاهتمام بالتوجيه الفنى فى التعليم الأساسى وذلك لتوفير الكوادر الفنية اللازمة له على المستويين المركزى والمحلى مع الاهتمام باختيار العناصر الصالحة وتدريبها.

١٠- توصى الندوة بإعادة نظام البعثات الداخلية لكليات التربية بهدف إعداد الموجه والمرشد التربوى المزود بالخبرات والمهارات الكافية تربويا ومهنيا وذلك بالتفرغ لمدة عام دراسى فى بعثة داخلية ويتم هذا الأمر بالنسبة لأعداد متزايدة من العاملين وبصفة دورية.

١١- وفى ضوء ما اتضح من مناقشات أعضاء الندوة فيما يتعلق بعدم ملاءمة بعض المبانى المدرسية لتحقيق أهداف التعليم الأساسى ونقص بعض التجهيزات والمعدات توصى الندوة بما يلى:

١١-١- التأكيد على ما جاء بنشرة الوزارة رقم ٣ ١٩٨٨/١/١٣م بشأن ضرورة التنسيق بين التجهيزات الموزعة على مدارس التعليم الأساسى بحيث يتحقق أفضل استثمار ممكن لتلك التجهيزات لخدمة أكبر عدد من التلاميذ.

١١-٢- تشجيع التلاميذ بمدارس التعليم الأساسى على إحضار بعض الخامات التى يتدربون عليها ثم تصبح ملكا خاصا لهم فيما بعد.

١١-٣- إنشاء مراكز خدمة للصيانة والتشغيل خاصة بأدوات وتجهيزات التعليم الأساسى على المستوى المحلى لإطالة العمر الافتراضى لتلك المعدات والآلات.

١١-٤- العمل على تبسيط الإجراءات المالية لتسوية السلف بما يعطى المدارس قدرا أكبر من حرية الحركة[*].

٢- الندوة الدولية حول تداخل الاختصاصات فى التعليم العام والتى عقدت بباريس من ١-٥ يوليو عام ١٩٨٥م:

يعتبر التعليم الأساسى أهم مراحل التعليم العام، لذلك سيعرض الباحث لتوصيات الندوة التى تتناول تداخل الاختصاصات فى التعليم العام بما فيه التعليم الأساسى فيما يلى:

توصيات الندوة على الصعيد الوطنى:

- ينبغى على السياسات التربوية الوطنية التعبير بوضوح عن قبولها ودعمها لمنهج تداخل الاختصاصات فى التعليم العام.
- ينبغى لأهداف وغايات التعليم العام على الصعيد الوطنى أن تعكس وتبادر فى تطبيق جوانب تداخل الاختصاصات.
- ينبغى على الدول الأعضاء مواصلة عملها للبحوث العامة الموجهة نحو الأنشطة فى مجال تداخل الاختصاصات وذلك على مستوى البحوث المستقلة والتأسيسية.

أ- تأثير أهداف وغايات التعليم العام على تطوير المناهج ضمن منظور تداخل الاختصاصات.

ب- اختيار المحتوى الملائم فيما يتعلق بمبادئ التكامل والتوازن والملائمة والأخذ فى الاعتبار احتياجات الجزء المشترك للمفاهيم والمهارات والقيم المتعلقة بمختلف الاختصاصات.

ج- منهجية تعليم الملائمة لمنهج متداخل الاختصاصات.

---

[*] المركز القومى للبحوث التربوية: ندوة التجديد التربوى فى مصر فى الفترة ما بين ٢/٢٧ — ١٩٩/٣/٢، التقرير الختامى، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ص ١٠ — ١٣.

- اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان تبادل وتعزيز البرامج المدرسية والأنشطة غير النظامية بعضها للبعض الآخر بغية التوصل لغايات وأهداف المناهج ضمن منظور متداخل الاختصاصات.
- تصميم برامج إعداد المعلمين قبل وأثناء الخدمة بأسلوب يساعد المعلمين على تنفيذ المناهج ضمن منظور متداخل الاختصاصات.
- اتخاذ التدابير لإعادة تدريب وتوجيه الإداريين والمفتشين والعاملين الآخرين والمسئولين عن تنفيذ المناهج بالإضافة إلى تدريب الاختصاصيين في مجال تقييم وتطوير المناهج مع توجيه متداخل الاختصاصات، وبث الوعى بين الآباء والجمهور العام بشأن أسباب الإصلاح الذى يهدف لتطبيق تداخل الاختصاصات فى التعليم العام.
- تشجيع الجامعات على الاهتمام بتطوير دورات دراسية استقصائية متكاملة أو متداخلة الاختصاصات متميزة عن تلك التى تركز على أسلوب الاختصاصات كجزء من الإعداد العام لطلاب الدراسات الجامعية فى السنوات الأولى وكذلك تشجيعها على معالجة الموضوعات والمشكلات المختارة من الاختصاصات التعليمية بأسلوب متكامل أو متداخل الاختصاصات.
- ينبغى للفرق المسئولة عن تطوير وإصلاحات التعليم العام أن تكون ذات طابع متداخل الاختصاصات وأن يضم إليها اختصاصيون من قطاعات غير تربوية.
- ينبغى لبرامج الإصلاح الاسترشاد بالبحوث الملائمة بأن تخضع لبرامج الإشراف والتقييم.

توصيات الندوة على الصعيدين الإقليمى والعالمى:

- ينبغى لليونسكو والشبكات الإقليمية تقديم المساعدة فى المجالات التالية:

أ- جهود البحث التى تبذلها الدول الأعضاء فى توزيع النتائج التى تتوصل إليها تلك البحوث.

ب- تنظيم الندوات وبرامج العمل الإقليمية والدولية وتشجيع التعاون فى مجال البحوث.

ج- برنامج لتبادل المعلومات والعاملين والمواد المصدرية ما بين الدول الأعضاء.

- كما طرحت الندوة بشكل خاص الاقتراحات العملية التالية:

أ- أن الخبرة المكتسبة فى مشروع اليونسكو لشبكة المدارس المنتسبة يهدف إلى توجيه الشباب ضمن روح من التفاهم الدولي وبأسلوب متعدد الاختصاصات مشروع جدير بالتعميم مع تبادله على المستويات الوطنية والإقليمية.

ب- ينبغي لليونسكو تشجيع إجراء دراسات الحالات عن تطوير وتنفيذ البرامج المدرسية المرتكزة على منهج متداخل الاختصاصات بهدف مساعدة العاملين فى تطوير هذه البرامج وكذلك مساعدة المعلمين القائمين بالتخطيط وغيرهم.

ج- ينبغي لليونسكو المساعدة فى إعداد كتاب مصدرى يشمل ويوفر النتائج المحققة على المستوى الدولى مع تأكيد خاص على النهوض بالمناهج والمنهجيات وعمليات التقويم.

د- بغية التغلب على انعزال المتخصصين فى المشاريع الوطنية وتجنب تكرار الجهود ينبغى على اليونسكو تشجيع تأسيس مشاريع وفرق غير وطنية وذلك بالتعاون مع المنظمات الحكومية على الصعيدين الدولى والإقليمى.

- كما طرحت الندوة الاقتراحات التالية بشأن التقييم:

أ- ينبغى لليونسكو توفير منبر يضم عددا من الخبراء للنظر فى استراتيجيات تقييم تداخل الاختصاصات وتطوير الوسائل الملائمة لذلك.

ب- تجهيز وإنتاج كتيب عن تقييم منهج تداخل الاختصاصات لتوزيعه على الدول الأعضاء.

ج- تواجد فريق صغير للتقييم لفترة عامين على الأقل للإشراف على منهج تداخل الاختصاصات واقتراح العمليات التشخيصية بشأنه.

- وفيما يتعلق بالموضوعات المعينة فى مجال البحوث يمكن توجيه اهتمام خاص بأسلوب ملائم لعملية توزيع إصلاح المنهاج:

أ- الصعوبات على المستوى الوطنى والدولي والتى تواجه قنوات الاتصال القائمة للتجديد التربوى.

ب- اتخاذ التدابير العملية للتغلب على تلك الصعوبات.

ج- السرعة فى درجة الإنجاز التى بلغتها القرارات المتخذة بشأن إصلاح المناهج على المستويات الوطنية وفى سرعة وصولها للمعلمين والمشرفين عليهم خلال العقدين الماضيين.

ثالثا : الحلقات الدراسية:

سيعرض* الباحث لنموذج من هذه الحلقات، وهى الحلقة الدراسية التى عقدت بالقاهرة حول تطوير المناهج وتحقيق التوازن والتكامل فى مضامين التعليم العام بما فيه مرحلة التعليم الأساسى فيما يلى:

١- الحلقة الدراسية شبه الإقليمية حول تطوير المناهج: تعزيز وتكامل وتوازن وملاءمة محتوى التعليم العام فى الفترة من ٢٣-٢٧ نوفمبر ١٩٨٦م:

موضوع الحلقة:

تدور هذه الحلقة حول تطوير المناهج، حيث التركيز على تعزيز تكامل وتوازن وملائمة محتوى التعليم العام، تحت إشراف مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية (يونداباس) وذلك تنفيذا لبرنامج اليونسكو المعتمد ٢٣ج/٥ لعامى ١٩٨٦ - ١٩٨٧م وتحت البرنامج الفرعى ٤و ٢و ٤: تحسين مضامين التعليم.

ومع أن مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية قد نظم فى فترات سابقة عدة حلقات دراسية إقليمية أو شبه إقليمية حول تطوير المناهج (١٩٧٤، ١٩٧٦، ١٩٧٨) فإن الصعيد الدولى قد أبدى اهتماما أوسع بمفاهيم التكامل وتداخل الاختصاصات وبالمفاهيم الأخرى المرتبطة بذلك، كالترابط والتوازن والملاءمة وقد عبرت اليونسكو عن هذا الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع، فعقدت

الندوة الدولية حول موضوع تداخل الاختصاصات فى التعليم العام فى مقر المنظمة بباريس، فى شهر يوليو عام ١٩٨٥م.

ومن أجل دراسة هذه الأمور (تكامل - توازن - ملاءمة). نظمت هيئة اليونسكو هذه الحلقة الدراسية شبه الإقليمية حول تطوير المناهج بمقر المركز القومى للبحوث[١].

المصطلحات الأساسية:

التكامل:

يشتمل تكامل المنهاج عموما تنظيم كافة ميادين المعرفة ومختلف النهوج المتبعة فى نطاق شامل ذى مغزى، وتطوير لغة مشتركة تسمح بتبادل المفاهيم والمنهجيات ولقد استعملت عبارة "تكامل المنهاج" بالمعنى التقليدى للإشارة إلى دمج مادتين دراسيتين أو أكثر لتشكيل مجال للتعليم المجدى، الذى يساعد فى تحقيق تكامل فعال بين خبرات التعليم لدى الدارس. أما تكامل المنهاج بمعناه الواسع فيعنى تنظيم خبرات التعليم التى تشمل العمل بقدرات تتعلق بأكثر من اختصاص أو موضوع. ويمكن تصور التكامل أيضا على أنه تعاون الأفراد والجماعات ذات الاهتمام المشترك فى تخطيط وتنفيذ المنهاج.

التــوازن:

وهو مدى وجود توزيع متساو للاهتمامات على مختلف عناصر المحتوى ونظم التعليم والتعليم وكذلك ضمن هيكل كل من التعليم النظامى وغير النظامى.

ولذا يقصد بالتوازن محتوى معين للتعليم ضمن منهاج شامل وذلك من خلال وجهتى نظر كمية وكيفية، أو توازن بين مختلف أنواع المضامين المنهجية، أو توازن فى أهداف التدريب (الثقافة العامة والخبرات العامة) أو توازن بين أنماط الأنشطة المتبعة (الذهنية، الجسدية ...إلخ).

---

[١] المركز القومى للبحوث التربوية: الحلقة الدراسية شبه الإقليمية التى نظمتها اليونسكو حول تطوير المناهج: تعزيز وتكامل وتوازن وملاءمة التعليم العام، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ص ١٣ — ١٧.

التعليم العام:

هو الجذع المشترك للمعرفة الأساسية والسلوك والمهام التى يفترض من كافة الدارسين اكتسابها خلال المراحل المبكرة من تعلمهم والتى لدى اختيارها لخبرات التعليم لا تهدف لأى تخصص يعدهم للعمل فى قطاع معين. وتتباين فترة التعليم العام وفق النظام التربوى لبلد ما، ففى بعض البلدان تتحدد هذه الفترة بمرحلة التعليم الابتدائى وتمتد فى بلدان أخرى إلى المرحلة الأولى من التعليم الثانوى ويشهد كل من دور وظائف التعليم العام تغيرا، وذلك نظرا لضرورة إعداد الدارسين للتفاعل مع التنمية المستمرة الحاصلة على كلا المستويين العالمى والمحلى.

واتسع نطاق التعليم العام ليشمل ميادين أخرى كالعلوم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والجمالية والتربية البدنية والتعليم ما قبل المهنى، وأصبح يشمل بعض عناصر الموضوعات الحديثة المتداخلة الاختصاصات كالتربية السكانية وقضايا حول البيئة، والسلم، ونزع السلاح، والتفاهم الدولى... إلخ.

أهداف الحلقة:

أ- مراجعة آخر الممارسات والأمثلة عن تكامل وتوازن وملاءمة محتوى التعليم العام.

ب- مناقشة الجوانب السلبية والإيجابية لتكامل وتوازن وملاءمة محتوى التعليم العام.

ج- تحديد النسل والوسائل الكفيلة بتعزيز تطوير المناهج نحو زيادة تكامل وتوازن وملاءمة محتوى التعليم العام.

د- اقتراح خطوات معينة لتنفيذ إجراءات المتابعة.

التوصيات:

على المستوى الإقليمى:

تبادل الخبرات بين الأقطار العربية من جانب، وفيما بين الأقطار العربية والمنتظمات الإقليمية والدولية من جانب آخر، وذلك بتبادل الوثائق والدراسات

والخبرات فى مجال تطوير المناهج حول تكامل وتوازن وملاءمة المضامين فى التعليم.

على المستوى الوطنى:

- إيجاد نوع من التنسيق بين الجامعات والتعليم العالى ووزارة التربية والتعليم ومراكز البحوث فى كل قطر عربى بالنسبة لإعداد وتدريب المعلمين، من أجل تحقيق الغايات والأهداف التربوية المنشودة من خلال توظيف أساليب وطرق التدريس التى يتلقاها المعلم قبل وأثناء الخدمة.
- إجراء دراسات وبحوث ميدانية فى كل قطر عربى للتعرف على إمكانات تحقيق التكامل والتوازن والملاءمة فى مضامين التعليم العام وذلك فى حدود الإمكانات المتاحة لكل قطر.
- تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل واجتماعات لخبراء المناهج والمسئولين فى قطاعات التعليم بهدف الوصول إلى فهم مشترك بين المشاركين فى عمليات تطوير المناهج.
- التنسيق بين المؤسسات التربوية النظامية وغير النظامية مثل المؤسسات الإعلامية فى كل قطر عربى، لتدعيم العملية التربوية من برامج تليفزيونية وإذاعية تدعم الدور الذى تقوم به المدرسة ولا يتناقض معه.
- بناء المناهج فى ضوء دراسات وبحوث للتعرف على حاجات واهتمامات الطفل العربى وحاجات المجتمع ومتطلباته، لتكون الملاءمة المرجوة مطابقة للواقع العربى.
- القيام بدراسات وبحوث فى مجال تطوير المناهج ذات النظرة المستقبلية[٧].

---

[٧] المركز القومى للبحوث التربوية: الحلقة الدراسية الإقليمية التى نظمتها اليونسكو حول تطوير المناهج، مرجع سابق، ص ص: ٥٤ — ٥٥.

رابعا : الاجتماعات:

١- الاجتماع الاستشارى شبه الإقليمى حول إدماج علوم المعلوماتية والحاسب الآلى فى تدريس العلوم والتكنولوجيا والتأهيل التربوى:

عقد فى القاهرة فى الفترة من ٢٨/ ١٩٨٩/٥م إلى ١/ ١٩٨٩/٦م الاجتماع الاستشارى شبه الإقليمى حول إدماج علوم المعلوماتية والحاسب الآلى فى تدريس العلوم والتكنولوجيا والتأهيل التربوى وشارك فيه ممثلون من الإمارات العربية والأردن وجمهورية مصر العربية.

حيث تولى منظمة اليونسكو اهتماما كبيرا بقضية تنمية الوعى بالحاسب وإدخاله فى التعليم منذ السبعينات من هذا القرن وقد أشاد وزير التعليم المصرى فى كلمته التى وجهها إلى المؤتمر إلى جهود اليونسكو، وما قامت به من تنفيذ خمسة عشر مشروعا فى استخدام الحاسب الآلى فى التعليم، وثمانية عشرة حلقة دراسية وستة عشرة دورة تدريبية إلى جانب دعمها للتعاون الدولى العملى والفكرى فى مجالات الحاسب وفى مجال بحوثه وتقنياته وأنشطته وفى مجال تبادل المعلومات وتقديم العون الفنى لإدخال الحاسب فى التعليم فى مختلف دول العالم النامى.

وأعدت وزارة التربية والتعليم مشروعا قوميا لإدخال الحاسب فى التعليم بالمدارس المصرية ويهدف هذا المشروع إلى خلق وعى عن الحاسب الآلى لدى التلاميذ وأن تتضمن المناهج التعليمية المختلفة دراسات حول الحاسب ومبادئه وبعض لغاته واستخداماته كوسيلة تعليمية.

وفيما يلى عرض لاتجاهات مناقشة الأبحاث التى قدمت إلى الاجتماع وكذلك مناقشة تجربة الإمارات العربية المتحدة والأردن.

اتجاهات المناقشة:

- التركيز على البعد الوجدانى فى عملية التحاور بين الطلبة الدارسين وبين الوسيلة التعليمية، وكذلك البعد الحركى واللونى وعنصر السرعة فى عملية التعليم الذاتى.

- ضرورة أن يتجه منهج التعليم فى الحاسبات نحو استخدام البرامج التطبيقية مع الاحتفاظ بتعليم البرمجة لتعميق بعض المفاهيم المنطقية الأساسية.
- السعى إلى استخدام الحاسب كأداة تعليمية فى التدريس وخاصة فى تدريس الرياضيات والعلوم. واستخدام إمكانياته فى سد النقص فى التجارب المعملية المتقدمة والغير متاحة للطالب.
- مراعاة الشمولية فى المناهج والمقررات التعليمية عند إدخال علوم المعلوماتية.
- التأكيد على إجراء البحوث العلمية التربوية فى علوم الحاسب وبالأخص فاعلية استخدامات الحاسب كوسيلة تعليمية.
- أهمية التركيز على تنمية قدرات الابتكار والإبداع عند المتدرب والمعلم والباحث لتوفير المستوى والتأهيل المناسب فى المربى.
- الاهتمام بالتكامل بين ما يدرس من علوم الحاسب وتطبيقاته وبين العلوم الأخرى.
- الاهتمام بتطوير مقررات العلوم لتعكس إمكانية استخدام الحاسب فيها.
- كانت المناقشة فى الاتجاه المؤيد لإعداد فريق عمل لإنتاج برامج تعليمية تخدم المناهج والمقررات الدراسية فى البلاد العربية، بحيث تمكن من استخدام الحاسبات الإلكترونية كوسيلة تعليمية.
- أهمية إجراء البحوث فى مجال إنتاج البرمجيات التعليمية.
- أهمية إجراء البحوث فى مجال تعريب الحاسبات الآلية.

التوصيات:

- ضرورة استحداث قسم لعلوم الحاسب الإلكترونى فى كلية التربية.
- حث الدول العربية على إصدار كتيب يحتوى على فهرس لحزم البرامج التربوية التى تستخدمها والعمل على تبادلها.
- مطالبة المنظمات العربية التابعة لجامعة الدول العربية بالعمل على توحيد المصطلحات المستخدمة فى مجال الحاسب الإلكترونى ونظم المعلومات.

- تبادل الخبراء فى مجال استخدام الحاسب فى التعليم بين الدول العربية.
- أكد الحاضرون على توصيات مؤتمر المعلوماتية والتربية الذى نظمته اليونسكو فى باريس فى الفترة من ١٩٨٩/٤/١٢ إلى ١٩٨٩/٤/٢١ وخاصة المتعلقة بالمنطقة العربية.
- ضرورة تقييم التجارب فى مجال المعلوماتية والتربية وتقييم النتائج.
- مناشدة المكتب الإقليمي لليونسكو فى الدول العربية على السعى لمتابعة مخرجات هذا الاجتماع الاستشارى وتوظيف نتائجه[٨].

---

[٨] اللجنة القومية المصرية لليونسكو: الاجتماع الاستشارى شبه الإقليمى حول إدماج علوم المعلوماتية والحاسب الآلى فى تدريس العلوم والتكنولوجيا والتأهيل التربوى فى الفترة من ٨٩/٥/٢٨م إلى ١٩٨٩/٦/١م. التقرير الختامى والتوصيات، القاهرة، ١٩٨٩م.

الفصل الخامس

جهود اليونسكو فى مجال التعليم الأساسى فى مصر وأبعادها التربوية (المشروعات والدراسات والندوات)

خامسا : الاشتراك فى مشاغل العمل الإقليمية.

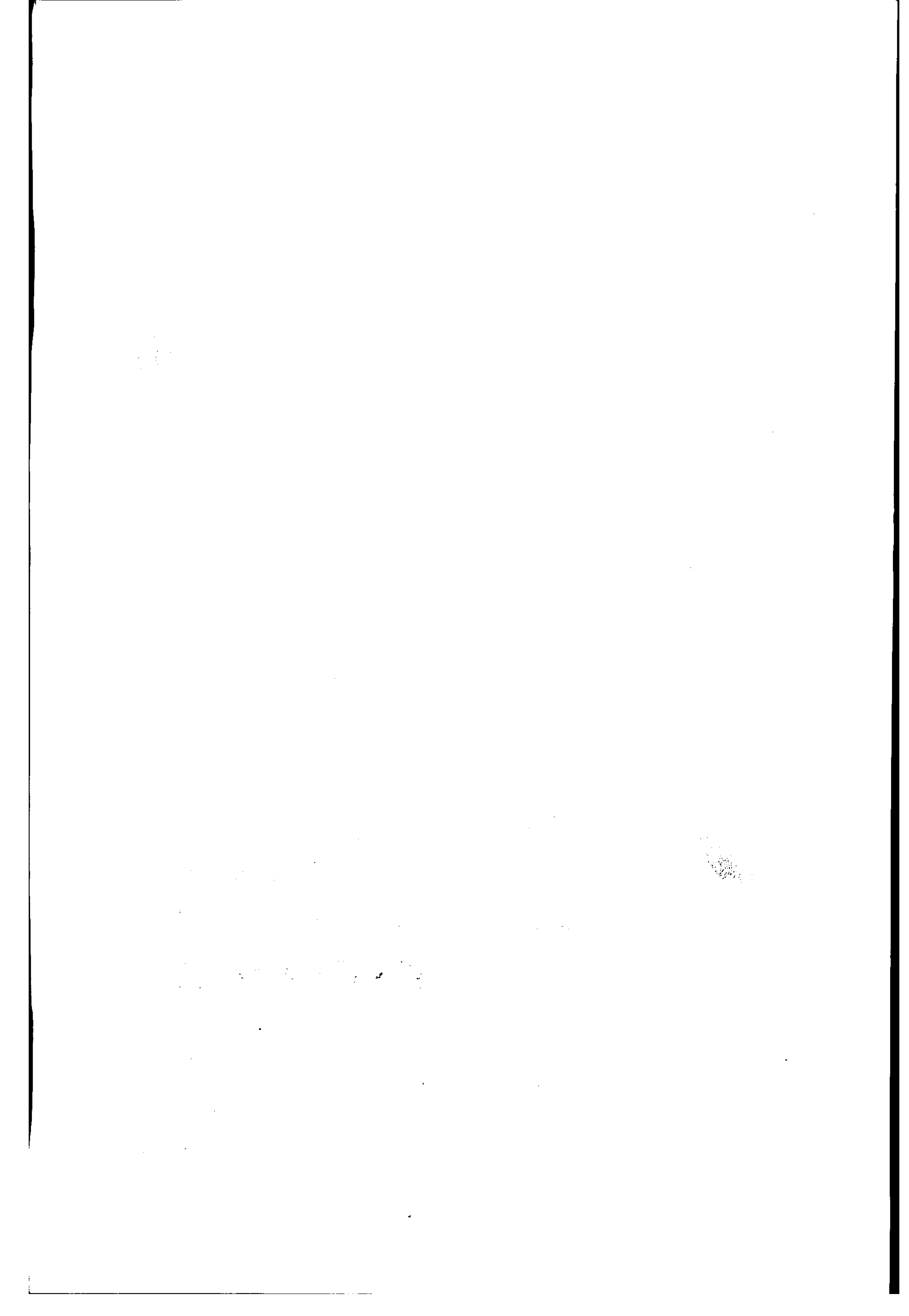
سادسا : اشتراك طلاب التعليم الأساسى فى مصر فى معارض ومسابقات عالمية فى مجال الرسم والموسيقا.

سابعا: كوبونات اليونسكو.

ثامنا : إجراء البحوث المسحية عن طريق استخدام الاستبيان الذى يطبق على العديد من المجتمعات والدول بهدف تشخيص الواقع.

تاسعا : إنشاء المدارس المنتسبة إلى اليونسكو.

عاشرا : إنشاء أندية اليونسكو.



خامسا: الإشتراك في مشاغل العمل الإقليمية:

وسوف يعرض الباحث لنموذج من مشاغل العمل الإقليمية، وهو مشغل العمل الإقليمي حول تطوير المناهج وتعزيز تداخل الاختصاصات والترابط والتوازن فى محتوى التعليم العام، والذى يركز على التعليم الأساسى فيما يلى.

١- مشغل العمل شبه الإقليمي حول تطوير المناهج، تعزيز تداخل الاختصاصات والترابط والتوازن فى محتوى التعليم العام، عمان ٢٠ – ٢٤ أكتوبر عام ١٩٨٥م:

تبدو الحاجة ملحة لنهج متداخل الاختصاصات فى مراحل التعليم العام، نظرا لدوره فى تشكيل الشخصية المتكاملة للفرد وفى تمكينه أو تمكينها من التفاعل مع المجتمع. وأيضا نتيجة للتغيرات السريعة التى يشهدها المجتمع، حيث أدى تفجر المعلومات إلى ظهور عدد من التخصصات المهنية المتعددة الاختصاصات.

توصيات مشغل العمل:

*بالنسبة للسلطات التربوية فى الدول العربية:

- الدعاية لنهج متداخل الاختصاصات وبسطه على الجمهور العام.
- تنظيم الحلقات الدراسية ومشاغل العمل الاختصاصى للمناهج عند التربويين العرب، لكى يألفوا نهج تداخل الاختصاصات.
- نشر نتائج البحوث فى مجال تداخل الاختصاصات.
- تشكيل لجان مهمتها تحليل مناهج التعليم العام، لتعيين أكثر المجالات ملاءمة والتى تؤدى إلى نهج تداخل الاختصاصات، وإعداد نهوج ملاءمة لتوسيع تعميم المناهج.
- تركيز الاهتمام على مهارات التعليم الأساسى وفى أدنى مستويات التعليم الابتدائى بما أن هذه المهارات تشكل أساس التعليم والاتصال والتفاعل مع الفروع التربوية الأخرى.

- توسيع اللجان المنهجية المسئولة عن تداخل الاختصاصات وذلك بدعوة مسئولين من مختلف القطاعات الاجتماعية للمشاركة فى أعمال اللجنة.
- التنسيق الفعال بين اللجان العاملة لتحقيق تداخل الاختصاصات فى المنهج.
- إعادة تنظيم البيئة التقنية لأقسام إعداد المناهج بهدف تسهيل تصميم وتخطيط المناهج المتداخلة الاختصاصات من خلال جمع وضم المواد المتعلقة بعضها ببعض تحت وحدة تقنية واحدة وذلك على سبيل المثال.
- إدخال بعض المواد فى المناهج والتى تتيح بطبيعتها تعزيز نهج متداخل الاختصاصات بحيث تتضمن التربية البيئية، الصحة والنظافة، وحياة الأسرة والمرور...إلخ.
- تدريب المعلمين على مضامين وسبل التعليم المتداخل الاختصاصات.
- إصدار مطبوعات دورية عن النهوج المتداخلة الاختصاصات وبخاصة عن تصميم وتنفيذ وتقييم هذه النهوج.
- تنظيم الحلقة الدراسية ومشاغل العمل للمشرفين التربويين عن النهوج المتداخلة الاختصاصات ودعوة مركز اليونسكو الإقليمى لتدريب العاملين التربويين فى الدول العربية المشاركة فى مثل هذه اللقاءات.
- مناشدة كليات التربية لدى الجامعات العربية، تنظيم دورات دراسية تتعلق بالنهوج المتداخلة الاختصاصات.

*** بالنسبة للجامعات العربية ومؤسسات البحث المتخصصة:**

- إعداد الدراسات فى البلدان العربية عن النهوج المتداخلة الاختصاصات فى التراث العربى الإسلامى مع الأمثلة عن إمكانات تنفيذها.
- إجراء دراسات ميدانية محلية عن النهوج المتداخلة الاختصاصات ومدى ملاءمتها للمنطقة العربية.
- إعداد البحوث الدراسية على المستوى الوطنى وعلى المستوى الأقاليم العربية، بغية تيسير إجراء اتخاذ القرارات بشأن اعتماد وتطبيق نهوج متداخلة الاختصاصات لتطوير المناهج.

*** بالنسبة للمنظمات الإقليمية والدولية:**

- تنظيم - وبخاصة اليونسكو - لحلقات دراسية ومشاغل عمل عن التطبيق العملى للنهج المتداخل الاختصاصات.
- إعداد وثيقة شاملة تضم البحوث والتجارب الدولية عن تداخل الاختصاصات والمشاكل التى تواجه هذا النهج وعن تطبيقه وتقييمه.
- تشجيع تبادل الوثائق والدراسات عن تداخل الاختصاصات ما بين البلدان العربية من جانب وما بين البلدان العربية والمنظمات الإقليمية والدولية من جانب آخر[1].

من خلال الندوات، والحلقات الدراسية، والاجتماعات أو الاشتراك فى مشاغل العمل الدولية يتضح أن اليونسكو قد عالجت الجوانب التالية فى مجال التعليم الأساسى:

١- تداخل الاختصاصات فى التعليم العام.
٢- التجديد التربوى فى مصر (بما فى ذلك التجديد فى التعليم الأساسى).
٣- تعزيز وتكامل وتوازن وملاءمة محتوى التعليم العام.
٤- إدماج علوم المعلوماتية والحاسب الآلى فى تدريس العلوم التكنولوجيا.
٥- تعزيز تداخل الاختصاصات والترابط والتوازن فى محتوى التعليم العام.

سادسا: اشتراك طلاب التعليم الأساسى فى مصر فى معارض ومسابقات عالمية فى مجال الرسم والموسيقا:

تنظم وتشرف اليونسكو على العديد من الأنشطة والمسابقات العالمية الخاصة بأطفال مدارس التعليم الأساسي وسوف يعرض الباحث نماذج لها فيما يلي:

١- المعرض العالمى لفنون الأطفال بكوريا:

ينظم المركز الكورى للأطفال سنويا معرضا عالميا للأطفال فى مجال الرسم وتحرص جمهورية مصر العربية منذ عدة سنوات على الاشتراك فى المسابقات

---

[1] المركز القومى للبحوث التربوية : الحلقة الدراسية شبه الإقليمية حول تنوير المناهج مرجع سابق. ص ص ٤٧ — ٥٠.

والمعارض الدولية لرسومات الأطفال، والتي تقيمها الدول المختلفة تحت إشراف اليونسكو لتشجيع الأطفال على التعبير عن أنفسهم وعن أفكارهم تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بهم من خلال الرسم.

ومن بين هذه المعارض التي اكتسبت شهرة عالمية المعرض العالمي لفنون الأطفال الذي ينظمه المركز الكوري للأطفال في سول بكوريا تحت رعاية اللجنة القومية الكورية لليونسكو[٢].

الهدف من المعرض:

يهدف هذا المعرض إلى تعزيز التفاهم المتبادل بين الأطفال بثقافاتهم المختلفة وتحقيق الصداقة الدولية وموهبة الإبداع عند الأطفال والتعرف على دور الفن في حياة الأطفال من خلال تبادل الأعمال الفنية.

شروط المسابقة:

- أن يكون سن التلاميذ من ٦ – ١٢ سنة.
- يمكن استخدام أدوات الرسم المختلفة.
- على كل متقدم الاشتراك برسم واحد.
- يكتب اسم المشترك، جنسيته، سنة، اسم مدرسته أو الجهة التابع لها.

وتشترك مصر سنويا في هذا المعرض ويفوز الطلاب بالعديد من الجوائز سنويا وتقوم وزارة التربية والتعليم بتنظيم مسابقة بين أطفال مدارس الحلقة الأولى والثانية من التعليم الأساسي للتعبير بالرسم عن مختلف الموضوعات، ويتم اختيار اللوحات الفائزة وإرسالها إلى هذا المعرض.

– اشتراك طلاب مصر في المعرض السابع والعشرون عام ١٩٨٥ وفوزهم بالجوائز التالية:

حصلت طالبة من مدرسة القومية المشتركة بمصر الجديدة على ميدالية فضية وشهادة تقديرية، وحصلت طالبة بمدرسة أحمد طلعت بالإسكندرية على ميدالية برونزية وشهادة تقدير، كما فاز خمسة أطفال مصريين بشهادات تقديرية.

---

[٢] عبد اللطيف شلش وآخرون: مصر واليونسكو، الاتصال، السنة الثالثة والعشرون، يوليو – ديسمبر ١٩٨٥، الشعبة القومية لليونسكو، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص ١٠١ – ١٠٢.

- كما اشتركت مصر في المعرض العالمي لفنون الأطفال الذى أقيم بمناسبة الذكرى العاشرة للألعاب الآسيوية بمدينة سول في الفترة ما بين ١٧ أكتوبر - ٣١ ديسمبر١٩٨٧م وقد فاز تسعة طلاب بشهادات تقديرية وميدالية فضية وأخرى برونزية.
- واشتركت مصر على التوالى أيضا في المعرض العالمي الثلاثين لفنون الأطفال بكوريا في الفترة ما بين ٥ سبتمبر إلى ٢ أكتوبر ١٩٨٨م وفي المعرض الدولى الحادى والثلاثين لرسوم الأطفال في الفترة ما بين ١-١٩٨٩/١٠/٣١م. وفاز الطلاب بجوائز متعددة[٣].

٢- الاشتراك في المهرجان الدولي للموسيقا والغناء للأطفال باليابان:

تحرص وزارة التربية والتعليم بمصر على الاشتراك في المهرجان الدولى للموسيقا والغناء للأطفال باليابان، وهذا المهرجان تنظمه وزارة الخارجية اليابانية، ومعها وزارة الشئون الاجتماعية ووكالة الشئون الثقافية والسفارات الأجنبية باليابان ومجلس طوكيو للتعليم واتحاد اليونسكو، ويشرف على المهرجان هيئة اليونسكو.

ويشترط أن تكون أعمار التلاميذ المشاركين ما بين ٦ -١٢ سنة ويتم اختيار الأعمال الفنية وكلمات الأغانى التى تشترك بها مصر في المهرجان العالمى عن طريق لجنة خاصة من وزارة التربية والتعليم لاختيار أفضل الأعمال ثم ترسل إلى إدارة المهرجان، وعندما تفوز أحد هذه الأعمال يتم إخطار وزارة التربية والتعليم من أجل إخطار التلاميذ الفائزين حتى يتم سفرهم إلى اليابان للاشتراك وتمثيل مصر في هذا المهرجان الدولي. وقد مثل مصر عدة مرات عدد من التلاميذ فازت أعمالهم، وعلى سبيل المثال فاز أحد التلاميذ بمدرسة النصر بمصر الجديدة بكلمات أغنية كتبها ووضع تلحينها بنفسه وقام بتمثيل مصر في المهرجان خلال الفترة ١٤ - ٢٠أغسطس ١٩٨٥م[٤].

---

[٣] وزارة التربية والتعليم: العلاقات الثقافية الخارجية، قسم المنظمات الدولية، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٩.

[٤] وزارة التربية والتعليم: العلاقات الثقافية الخارجية، قسم المنظمات الدولية، القاهرة، أكتوبر، ١٩٨٥.

والجدير بالذكر أنه بالإطلاع على قائمة المشاركين نجد أنهم جميعا من القاهرة والإسكندرية، وهذا يدل على أن وزارة التربية والتعليم تقتصر على إشراك تلاميذ مدارس القاهرة والإسكندرية، وإهمال قطاع كبير من التلاميذ في بقية محافظات مصر.

سابعا : كوبونات اليونسكو وشراء المراجع العلمية:

أنشأت هيئة اليونسكو النظام المعروف باسم نظام كوبونات اليونسكو عام ١٩٤٩م بسبب عدم توافر العملات الأجنبية في كثير من الدول التي تعجز بالتالي عن استيراد الكتب والمطبوعات والمواد العلمية والثقافية الأخرى، وما يشكله ذلك من عقبات تحول دون التقدم العلمي والثقافي وتمنع الباحثين والدارسين من الحصول على أحدث الإنتاج الفكري العالمي الذي تحتويه الدوريات والمطبوعات.

ومنذ ذلك الحين تسعى المنظمة إلى توسيع رقعة عمل البرنامج ومد فاعليته إلى أقصى حد مستطاع. ويتضح ذلك من قيمة الكوبونات التي وزعت على الدول الأعضاء بالمنظمة بداية من العمل بهذا البرنامج وحتى نهاية عام ١٩٨٠م إذ بلغت أكثر من مائتي مليون دولار، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء التي أسهمت وتعاونت في تنفيذ هذا البرنامج سواء كدولة مستفيدة منه أو موردة للمواد التعليمية والثقافية عدد ٨٥ دولة[٥].

تقوم منظمة اليونسكو بطبع وإصدار الكوبونات وقيمتها مقومة بالدولار الأمريكي، ويتم تداول الكوبونات باعتبارها عملة ووسيلة للتعاون ولكن في نطاق محدود ولخدمة أهداف معينة تنحصر في معاونة رجال التربية والباحثين والطلاب من الدول الأعضاء ذات السيولة المحدودة في العملات الأجنبية على الحصول على المطبوعات والأفلام والمواد التي تدور في هذا الفلك كالكتب المدرسية ومستنسخات الأعمال الفنية والنوت الموسيقية والأفلام الفوتوغرافية والمواد

---

[٥] عايدة المغاروى وآخرون: مصر واليونسكو، العام الدولي للشباب. السنة الثالثة والعشرون – يناير – يونيو ١٩٨٥، الشعبة القومية لليونسكو، القاهرة، ص ١٠٩.

المصورة والمجموعات الخاصة بالعروض فى الراديو والتليفزيون وأشرطة التسجيل والآلات الكاتبة والآلات الموسيقية والأجهزة العلمية والمواد الكيماوية وبعض الأدوات والمعدات وأجهزة القياس.

يسدد المستفيدون من الكوبونات قيمتها بالعملة المحلية بالأسعار الرسمية التى تحددها الأمم المتحدة وقت الشراء. ثم يقوم المستفيد بإرسال الكوبونات التى تقابل ما يطلب شراءه إلى البائع مضافا إليها نفقات البريد والتأمين والشحن ....إلخ.

وفى بعض الأحيان تضيف الهيئات التى تقوم بتوزيع الكوبونات مبالغ إضافية على القيمة الحقيقية تغطى بها عملية التوزيع.

ويقبل كثير من الناشرين وبائعى الكتب والمؤسسات التى تنتج المواد التعليمية والعلمية والثقافية على التعامل بكوبونات اليونسكو. وفى حالة ما يكون التعامل مع مؤسسات لم تعتاد التعامل بالكوبونات فإنها تلجأ إلى المكتب المختص فى السكرتارية العامة لليونسكو الذى يتولى توضيح الأمر وإعلام البائع بشروط التعامل بهذه الكوبونات وصرف قيمتها، لكى يتولى العمل على تيسير التعامل بها بين البائع والمشترى.

ومنظمة اليونسكو لا تتدخل فى أسلوب المعاملات والاتفاقات التجارية بين المشترى والبائع فهذا من شأن الطرفين فقط حيث يتم الاتفاق بينهما على نوع السلعة ومواعيد الاستلام وطريقة التأمين والتغليف والشحن، وهما اللذان يتبادلان مباشرة وعلى مسئوليتهما الخاصة المراسلات والشكاوى فيما يتصل بهذه الأمور.

الكوبونات إذن هى مجرد وسيلة متفق عليها لسداد قيمة المشتريات وعلى المشترى أن يتخذ جميع الاحتياطات لتأمين عدم التلاعب فى استخدامها أو فقدها أو سرقتها وفى هذه الحالة الأخيرة ينبغى إعلام مكتب الكوبونات باليونسكو بأرقام الكوبونات التى فقدت، وإنه إذا لم يتم تقديم هذه الكوبونات لاسترداد قيمتها من المكتب فى غضون ستة أشهر فإن المكتب يرسل إلى صاحبها بدلا منها[٢].

---

[٢] الشعبة القومية لليونسكو: مصر واليونسكو، العام الدولى للشباب، مرجع سابق، ص ص١٠٩ — ١١١.

وهناك نوع من الكوبونات تقدمه الدول المشتركة فى اليونسكو إلى الدول الأعضاء من العالم الثالث وذلك بتنسيق مع هيئة اليونسكو وهذه الكوبونات منحة مجانية من هذه الدول وقد سبق أن استفادت مصر من هذا النظام عندما أرسلت مدرسة النور بنين وبنات تطلب من هيئة اليونسكو تزويدها (بلوحات برايل).

وقدم مركز اليونسكو بهولندا منحة مالية عن طريق نظام كوبونات اليونسكو قيمتها أربعة آلاف دولار أمريكى وتم إرسالها إلى الجهة المنتجة لهذه اللوحات وتسلمت المدرسة بالفعل هذه اللوحات[٨].

ومن الملاحظ أن استخدام كوبونات اليونسكو يقل تدريجيا فى مصر نتيجة لبعض المعوقات الإدارية. ويقتصر حاليا على بعض الجوانب التى وضع من أجلها، مثل حصول بعض الأساتذة بمجهودهم الشخصى على هذه الكوبونات من أجل شراء بعض المراجع العلمية. أو شراء بعض الأجهزة والمعدات بمجهودات فردية تقوم بها بعض المدارس أو المؤسسات العلمية.

ثامنا : إجراء البحوث المسحية عن استخدام الاستبيان الذى يطبق على العديد من المجتمعات والدول بهدف تشخيص الواقع:

تجرى اليونسكو العديد من البحوث المسحية بهدف تشخيص الواقع باستخدام الاستبيان. وتشارك مصر سنويا فى استيفاء الاستبيانات التى تعدها هيئة اليونسكو وترسلها إلى الدول الأعضاء من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة بها، حتى تتمكن اليونسكو من الوقوف على آخر الإحصاءات والبيانات الخاصة بالدول الأعضاء، لكى تتمكن من أداء مهامها وسوف يعرض الباحث لنموذجين من هذه الاستبيانات فيما يلى:

١- الاستبيان الخاص بالإعداد للدورة التاسعة والثلاثين للمؤتمر الدولى للتربية المزمع عقده بجنيف، وموضوعه (تعميم التعليم الابتدائى وتجديده بهدف تضمينه قدرا ملائما من مبادئ العلوم والتكنولوجيا).

---

(٨) وزارة التربية والتعليم: الإدارة العامة للعلاقات الثقافية الخارجية، قسم المنظمات الدولية، وثيقة رقم ٢٣٦٠، القاهرة، ١٩٨٣.

- يتناول الاستبيان استيضاحات للسياسة الحالية التى تنتهجها الدول تجاه التعليم الابتدائى من حيث خططه وأهدافه والاستراتيجيات التى تطبق فى سبيل تعميمه والعقبات والمشكلات التى تقف أمام ذلك.
- يتطلب الاستبيان عرضا موجزا لنظام التعليم الابتدائى ومظاهر التجديد فيه والتطورات التى طرأت عليه والخطوات التى اتخذت لتحقيقها.
- ما تم إدخاله على مناهج ومقررات وأساليب التعليم الابتدائى حتى يساير التطور العالمى العلمى والتكنولوجيا الحديثة.
- الأهداف الحالية والمستقبلية لتعليم العلوم والتكنولوجيا.
- يتضمن الاستبيان أيضا موضوع المعلم فى التعليم الابتدائى وطرق إعداده وبرامج تدريبه وتأهيله ومستواه العلمى.
- كذلك يتضمن المشكلات الرئيسة والصعوبات التى واجهت تدعيم الخدمات التعليمية.
- يتضمن كذلك نظام التقويم والامتحانات فى التعليم الابتدائى[٩].

٢- الاستبيان الخاص بمشاورة الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بغرض إعداد خطة اليونسكو متوسطة الأجل للفترة من ١٩٨٤ – ١٩٨٩م.

- هذه الوثيقة تحتوى على مجموعة من الأسئلة التى تهدف إلى تمكين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية من أن تحدد أولاً تصورها للمشكلات العالمية وأهميتها فيما يتعلق بتنمية المجتمعات، فضلاً عن المتطلبات التى تترتب فى رأيهم على هذه المشكلات بالنسبة لمستقبل البشرية وتقدمها، ثم توضح بعد ذلك رأيها فى المشكلات الخاصة التى تطرح فى مجالات اختصاص

---

[٩] المركز القومى للبحوث التربوية: جهاز التوثيق والمعلومات التربوية: الاستبيان الخاص بالإعداد للدورة التاسعة والثلاثين للمؤتمر الدولى للتربية وموضوعه تعميم التعليم الابتدائى وتجديده بهدف تضمينه قدرا ملائما من مبادئ العلوم والتكنولوجيا، القاهرة، ١٩٨٣م.

اليونسكو وتنتهى الوثيقة بأسئلة تتعلق من جهة بدور المنظمة ومهامها ومن جهة أخرى بطريقة عرض بيانات الموارد فى الخطة المقبلة وتدور الأسئلة حول:

- المشكلات العامة: المشكلات العالمية المطروحة وكيف تؤثر على بلدهم وما هو التصور لدور اليونسكو فى دراسة وإيضاح هذه المشكلات وفى إثارة وعى المسئولين وكيف ينبغى توجيه الجهود لحل هذه المشكلات.
- المشكلات الخاصة: المطلوب ذكر المشكلات الرئيسة التى تواجه البلد والتى يبدو أنها ستكتسب أهمية جوهرية من الآن وحتى نهاية هذا القرن.
- يتضمن القرار ٢١م/١٠٠ الفقرة التالية:

يرى أن العمل الذى تضطلع به اليونسكو للإسهام فى حل المشكلات العالمية يمكن أن يتخذ الأشكال الرئيسة التالية:

أ- تشجيع البحوث وأعمال الفكر والتعاون الفكرى والعلمى.

ب- تعريف الرأى العام بطبيعة هذه المشكلات، لكى يدرك المجتمع الدولى أهميتها ومدى الحاجة إليها.

ج- تعزيز نشر المعارف وتبادل الخبرات.

د- الإسهام فى إعداد سياسات واستراتيجيات تهدف إلى إيجاد حلول عملية لهذه المشكلات.

ه- تنفيذ برامج موجهة نحو العمل وذلك تحقيقا لأهداف التنمية ولا سيما لصالح البلدان النامية.

مقترحات أخرى:

يمكنكم بغض النظر عن الأسئلة سالفة الذكر تقديم أية مقترحات أو توصيات أخرى قد يؤدى إبداءها بغية الإسهام فى إعداد الخطة متوسطة الأجل للفترة من ١٩٨٤م - ١٩٨٩م[١٠].

---

[١٠] وزارة التربية والتعليم: العلاقات الثقافية الخارجية - قسم المنتظمات الدولية: الاستبيان الخاص بمشاورة الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين والمنظمات الدولية والحكومية بغرض إعداد خطة اليونسكو متوسطة الأجل للفترة من ١٩٨٤ - ١٩٨٩ القاهرة.

ويقتصر دور مصر على استيفاء الاستبيانات وإرسالها إلى منظمة اليونسكو، لكن الهدف الرئيس الذى تسعى إليه اليونسكو هو الاستفادة من نتائج هذه الاستبيانات ووضعها أمام المسئولين عن تخطيط التعليم فى الدول المختلفة، والتعرف على الاتجاهات الحديثة فى مجالات التربية المختلفة، وكيفية مواجهة الدول لبعض مشكلات التعليم والتعرف من خلال هذه البحوث المسحية على الجهات العالمية سواء أكانت منظمات عالمية أو مؤسسات خاصة، والتى تقدم العون وتساند الدول النامية فى مواجهة مشكلات التعليم.

تاسعا : المدارس المنتسبة إلى اليونسكو:

نشأة المدارس المنتسبة إلى اليونسكو:

أنشئت المدارس المنتسبة إلى اليونسكو بناء على القرارات التى اتخذتها منظمة اليونسكو فى اجتماعها الذى انعقد فى نوفمبر عام [١١]١٩٥٣م. وإنشاء هذه المدارس هو ثمرة جهود المعلمين والأخصائيين التربويين المتعاونين مع اليونسكو فى غضون سنوات عديدة.

وقد تطور نظام المدارس المنتسبة بدرجة كبيرة من ناحية الكم والنوع، فبعد أن كان يضم ٣٣ مدرسة تنتشر بين ١٥ دولة ١٩٥٣ أصبح يضم اليوم أكثر من ١٧٢٣ مدرسة توجد فى ٨٥ دولة موزعة على مراحل التعليم المختلفة[١٢].

أهداف المدارس المنتسبة إلى اليونسكو:

يهدف نظام المدارس المنتسبة إلى اليونسكو فى واقع الأمر إلى تعزيز التفاهم والسلام الدوليين من خلال التعليم المدرسى، وهو الذى يمثل هدفا من الأهداف الأساسية لليونسكو منذ البداية.

---

[١١] فوزى عبد الظاهر وآخرون: اليونسكو وجمهورية مصر العربية، عدد خاص عن المدارس المنتسبة، السنة العشرون، العدد الثالث والرابع، الشعبة القومية لليونسكو، القاهرة، ص ١١٥.

[١٢] احمد رشدى وآخرون: مؤتمر القاهرة الثالث للتعريف بالأمم المتحدة واليونسكو ٢٤ - ٢٨ مارس ١٩٨٤، مرجع سابق، ص١١٥.

والغرض من شبكة المدارس المنتسبة إلى اليونسكو والمعنية بتطبيق برنامج التربية من أجل التعاون والسلام على الصعيد الدولي، هو تشجيع معاهد التعليم الابتدائي والثانوي ودور المعلمين التي تعنيها اللجان الوطنية من خلال شبكة واسعة الانتشار من المؤسسات التعليمية بتنفيذ البرامج وتسهيل تبادل المعلومات وزيارات التلاميذ والمدرسين بين المدارس في مختلف الدول وتنظيم برامج خاصة تؤدي إلى:

- تحسين الإلمام بالقضايا العالمية والتعاون الدولي.
- تعزيز التفاهم الدولي عن طريق تفهم الشعوب الأخرى وثقافتها.
- تعميم مبادئ حقوق الإنسان وإدراكها واحترامها[١٣].
- إضفاء بعد دولي وإطار عالمي على التربية في جميع مراحلها وبكافة أشكالها.
- الوعي بزيادة التكافل بين جميع الشعوب والأمم على الصعيد العلمي.
- تنمية القدرة على الاتصال بالآخرين والحوار معهم.
- عدم اقتصار الوعي على الحقوق وحدها بل شموله واجبات الأفراد والفئات الاجتماعية والأمم كل منها إزاء الأخرى.
- فهم ضرورة التضامن والتعاون الدوليين.
- تنمية استعداد الفرد للإسهام في حل مشكلات مجتمعه المحلي ووطنه والعالم أجمع.

وقد أسهمت شبكة المدارس إسهاما كبيرا بالفعل في امتداد النشاط الذي تبذله اليونسكو بميدان التربية من أجل التفاهم الدولي والسلام إلى طائفة من معاهد التعليم في عدد من البلاد، واكتسب هذا النظام في خلال السنوات الأخيرة خبرة قيمة سواء فيما يتصل بالمناهج والبرامج أو بمسائل البحث والتقييم.

ولقد أفضى هذا النظام في بلاد كثيرة إلى نتائج بارزة لتحسين التوفيق بين البرامج المدرسية وبين أهداف التفاهم الدولي، وإنتاج المواد التربوية الحديثة،

---

[١٣] احمد رشدي وآخرون: مؤتمر القاهرة الثالث للتعريف بالأمم المتحدة واليونسكو ٢٤ —٢٨ مارس ١٩٨٤، مرجع سابق، ص١١٦.

وازدياد اهتمام السلطات التربوية والمعلمين بمجمل هذه القضية وبعدد من المسائل المتعلقة بالبحوث والتنمية فى مضمار التعليم[١٤].

نظام المدارس المنتسبة إلى اليونسكو:

تجدر الإشارة فى بادئ الأمر إلى أن المدارس المنتسبة لا تعتبر نمطا مختلفا من المدارس والمعاهد التعليمية الأخرى فى البلد الواحد، فقد صممت مشروعات المدارس المنتسبة منذ البداية للتكامل مع الأنظمة التعليمية القائمة وفقا لنظامها الأساسى وهو التربية من أجل التفاهم والسلام الدوليين الذى يهدف إلى الاندماج فى المناهج التى تدرس بالفعل، وليس كمنهج إضافة أو كمادة منفصلة لإدخالها فى جدول الحصص.

فالمدارس المنتسبة ببساطة هى المؤسسات التعليمية الموجودة بالدول الأعضاء بالمنظمة على المستوى الإعدادى والثانوى والمهنى ومعاهد تدريب المعلمين، التى تؤمن بأن التعليم من أجل عالم المستقبل يقتضى تدريس المبادئ الأساسية للتفاهم الدولى والتعاون من أجل السلام ورفض كل ما يحرم العالم من مستقبله وغده.

وهناك عدة عناصر وهيئات تتولى تنسيق المشروع وتنفيذه وهى:

١- اللجان الوطنية لليونسكو بالدول الأعضاء.

٢- منظمة اليونسكو.

٣- المدارس المنتسبة.

وفيما يلى عرض لدور كل هيئة من الهيئات السابقة:

١- دور اللجان الوطنية فى مجال المدارس المنتسبة:

يتم تشكيل لجنة وطنية تابعة لليونسكو فى كل بلد عضو بالمنظمة حيث تقوم هذه اللجان بدور تحضيرى هاما عند تنفيذ المشروع على المستوى المحلى

---

[١٤] فوزى عبد الظاهر وآخرون: اليونسكو وجمهورية مصر العربية، عدد خاص عن المدارس المنتسبة، مرجع سابق، ص ١٠.

فهى تقوم بدور الوسيط بين منظمة اليونسكو وبين السلطات المسئولة فى بلدها والمساعدة على تحويل المبادئ إلى التطبيق العملى.

فاللجان الوطنية مسئولة عن اختيار المدارس والمعاهد المنتسبة إلى المشروع وإرسال استمارات انضمامها إلى اليونسكو، كما أنها تتولى بالتعاون مع وزارات التربية والتعليم الإشراف على سير المشروع وأحيانا تنظيم المؤتمرات وحلقات البحث لإعداد المدرسين واضطلاعهم على الطرق الحديثة من خلال دورات تنشيطية وغيرها من أشكال التدريبات أثناء الخدمة.

كما تأخذ اللجان الوطنية على عاتقها مسئولية إحياء وتعزيز المشروع عن طريق نشر وإعلان أنشطة المدارس المنتسبة إلى المشزوع على أوسع نطاق داخل البلاد وخارجها والتأكد من حصول تلك المدارس على المطبوعات والوثائق وما يتوافر لديها من أفلام وشرائح، وترتب اللجان برامج زيارات متبادلة بين المدارس المنتسبة وبين الطلبة والمسئولين بها والمؤسسات التعليمية الأخرى وكذلك مشروعات اليونسكو داخل البلد.

٢- دور منظمة اليونسكو:

أما بالنسبة لدور منظمة اليونسكو فإنها تقدم المساعدات المالية المحدودة للدول الأعضاء، بناء على طلبها من أجل وضع وإنتاج الوثائق والمعينات التربوية الخاصة وتنظيم اجتماعات وحلقات دراسية للمدارس المنتسبة.

كما تعهد المنظمة إلى بعض خبرائها المهتمين بتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء من أجل تنظيم البرامج.

كما تقدم المنظمة عددا من المنح للدول الأعضاء لكى تتيح لبعض المشرفين على مشروعات المدارس المنتسبة أن يطلعوا على الأنشطة التى تنظمها المدارس المنتسبة فى البلاد الأخرى كى يقوموا بزيارة الأمم المتحدة واليونسكو والمؤسسات المتخصصة الأخرى، وتتولى المنظمة التنسيق بين المدارس المنتسبة فى الدول الأعضاء وتيسير مهمة الاتصال فيما بينهما، كما تتيح لها فرص نشر

الإعلانات لتبادل المراسلات والمعلومات من خلال المطبوعات والوثائق التى تصدرها المنظمة والتى تعتبر عنصرا هاما من عناصر المدارس المنتسبة وتوزيعها على اللجان الوطنية التى تقوم بدورها لتوزيعها على المدارس، وهى تتضمن أخبار المدارس المنتسبة وأنشطة المنظمة واللجان الوطنية، وتعنى المنظمة بتوزيع الوثائق المتعلقة باليونسكو بصفة عامة، وتوصى باشتراك المدارس فى دورياتها.

أما الوثائق الأساسية المتعلقة بالشبكة مثل "نشرة التفاهم الدولى فى المدرسة وعمل المدارس المنتسبة إلى اليونسكو واقتراحات من أجل التعليم الخاص، بحقوق الإنسان والمشكلات العالمية ودور الأمم المتحدة" فقد وزعت على الدول الأعضاء بالمنظمة ولجانها الوطنية توزيعا واسع النطاق، وتتضمن أمثلة مفيدة عديدة للمشروعات التى تقوم بتنفيذها المدارس المنتسبة فى التعليم الإعدادى والثانوى ودور المعلمين.

٣- المدارس المنتسبة:

أثبتت شبكة المدارس المنتسبة فى ظروف مختلفة إمكانية تطبيق البرامج الخاصة دون أن يثقل العبء على البرنامج المدرسى العادى أو أن يختل توازنه، كما برهنت فى العديد من الدول أن هذا التعليم يفيد ويدعم تعليم المواد المدرسية، وقد تبين أن البرامج التى أسفرت عن أحسن النتائج هى تلك التى تندمج مع تدريس عدد من مواد البرنامج العادى.

وهذا الأسلوب يتيح الاستفادة من الإمكانات الكثيرة التى يوفرها البرنامج فى المدرسة بأن يكلف عددا من المعلمين بمهمة وضع البرنامج الخاص، وبالتالى فإنه يفترض قيام تعاون وثيق ودائم بين هؤلاء المعلمين كما يستدعى القيام بالتوجيه والتنسيق الفعال ومن أجل حث التلاميذ وإثارة اهتماماتهم وتشجيعهم على العمل فإن ذلك يقتضى اختيار الموضوعات الدراسية بالتشاور معهم.

وهذه الموضوعات الدراسية الخاصة تتداخل مع تعليم التاريخ والجغرافيا أو التربية الاجتماعية، كما أنها تتداخل أيضا مع تعليم اللغات الأجنبية، والتربية

القومية والتعليم الفنى، والعلمى والموسيقا ويمكن أن يختلف اتساع هذا التعليم ومداه اختلافًا كبيرًا من معهد تعليمى إلى آخر سواء فيما يتعلق باختيار الموضوع الدراسى أو أسلوب تعليمه أو ما يتوافر لديه من وثائق عن أعمار التلاميذ أو غير ذلك من العوامل.

ولا يمكن حصر الأنشطة التى يمارسها التلاميذ فى المدارس المنتسبة، وإنما يمكن إعطاء بعض الأمثلة عن هذه الأنشطة:

- تبادل الرسائل السمعية والبصرية، المحلية أو الدولية بين المدارس.
- الدخول فى مسابقات فن الرسم أو التحرير.
- الاحتفالات الفنية.
- الاشتراك فى حملات التبرعات.
- تبادل زيارات المعلمين والتلاميذ بين مختلف المدن والدول[١٥].

الطرق التربوية ومواد التعليم والإعلام فى المدارس المنتسبة:

ينطوى التفاهم الدولى على عناصر فكرية واجتماعية وعاطفية، وأفضل المناهج التربوية التى توفر للتلاميذ فرص تحمل المسئولية وإمكانيات المبادرة الفردية أو الجماعية والاضطلاع بالعمل، كما أنها تتيح الفرصة للتنسيق والتوفيق بين هذه العناصر الثلاثة.

وتعتمد شبكة المدارس المنتسبة منذ إنشائها على الأساليب الفعالة، فيما يتعلق بإثارة الاهتمام وإنجاز الأنشطة المستهدفة وفيما يلى أمثلة لبعض هذه الأساليب الفعالة:

- تناولت الأساليب الفعالة سلسلة جديدة من التقنيات والأنشطة مثل إسهام التلاميذ إسهاما كاملا فى عملية اختيار المشروعات وتخطيطها وتقييمها، والاستعانة فى الفصول الدراسية بتقنيات الألعاب والنماذج التجريبية وإجراء التجارب وتنظيم برامج التنفيذ فى المجتمع المحلى.

---

(١٥) فوزى عبد الظاهر وآخرون: اليونسكو وجمهورية مصر العربية، عدد خاص عن المدارس المنتسبة، مرجع سابق، ص٦.

- يوكل إلى التلاميذ مهمة جماعية، كالقيام باستقصاءات وتنظيم ملفات لقصاصات الصحف وتحرير التقارير الصادرة عن المجموعات، وكثيرا ما يروق للتلاميذ الصغار أن يعهد إليهم، فرديا بإعداد بعض المواد البيانية كالملصقات، والجداول والخرائط مما يتيح لهم التعبير عن أفكارهم بسهولة تفوق التعبير الكتابى أو الشفهى.
- تبادل المراسلات بين التلاميذ فى معاهد التعليم له فائدة كبيرة للمشروعات المعدة من اجل التعرف على البلاد الأجنبية وثقافتها.
- كما تعلب الأنشطة خارج المدرسة دورا هاما فهناك عدد من البرامج جرى تنفيذها بصورة كاملة خارج المدرسة وتحت إشراف معلم منتدب لهذا الغرض.
- الاتصال بأندية اليونسكو وأندية العلاقات الدولية والأمم المتحدة والاشتراك فى الندوات الفنية والموسيقية والمجموعات المدرسية وهى جميعها تقوم بتنظيم عدد من الأنشطة الثقافية الممتازة، والمناقشات الجدية حول المسائل العالمية الراهنة.
- وفيما يتعلق بالوسائل يستحسن استخدام الأفلام والشرائح الملونة والصور والتسجيلات الصوتية وغير ذلك من المعينات السمعية والبصرية، ويستحسن أيضا استخدام الوسائل البصرية غير الشفهية سواء على المستوى الدولى أو الوطنى.

ويمكن الحصول على وسائل ملائمة للموضوعات التى تدرس من السفارات الأجنبية ومكاتب السياحة والمؤسسات التجارية ومنظمات الشباب وقاعات العرض الفنى والمراكز الثقافية، كما يمكن الحصول على الوثائق المتعلقة بالأمم المتحدة والمؤسسات المتخصصة من مقار هذه المنظمات ومن سائر المراكز الإعلامية التابعة للأمم المتحدة والمنتشرة فى العالم.

والتبادل الدولى للمواد التى يعدها التلاميذ أنفسهم والتى تصف بيئتهم وحياتهم اليومية وتعتبر وسيلة فعالة لتشجيع التلاميذ على الاستعلام مباشرة عن بلادهم وعن البلاد الأجنبية، وأيا كانت المواد المستخدمة فلا بد لها من أن تكون صحيحة وشاملة لأحدث المعلومات.

ولا شك أن الأنشطة التى تقوم بها المدارس المنتسبة لها قيمتها الفعالة سواء للتلاميذ أو للمعلمين أو للمدرسة نفسها.

ويمكن زيادة الاستفادة منها بدراسة المناهج والبرامج والمواد وعرض نتائج هذه الدراسة للنقد والتقييم الموضوعى وبالتالى فيقضى الأمر بقدر الإمكان، لدى وضع البرامج إفساح المجال فيها لتنظيم بحوث من هذا النوع، ليتسنى معها للمشتركين أن يطلعوا على نتائج الإهمال ووسائل تحسينها فى ضوء الخبرة المكتسبة.

وإيمانا من اليونسكو بأهمية الدور الذى تقوم به هذه المدارس المنتسبة لها وكذلك مسئولية اليونسكو فى العمل مع الدول الأعضاء على تشجيع ودعم الأنشطة الرامية إلى تربية الجميع. فقد كانت هذه المدارس محل دراسة فى المؤتمر العام لليونسكو وأصدر فى دورته الثامنة عشر فى نوفمبر ١٩٧٤م التوصية الخاصة بالمدارس المنتسبة ووجهت هذه التوصية إلى جميع الدول الأعضاء[١٦].

الموضوعات التى تدرس فى المدارس المنتسبة إلى اليونسكو:

إن الحرية متروكة للمدارس المنتسبة لابتكار وتنفيذ برامجها الخاصة وذلك إلى أقصى حد ممكن، ولكن من المستحسن أن تركز على أربعة موضوعات أساسية ترى منظمة اليونسكو أهميتها كركائز للبرامج الدراسية، وهذه الموضوعات هى:

١- المشكلات العالمية ودور الأمم المتحدة فى حلها.

٢- حقوق الإنسان.

٣- الإنسان وبيئته.

٤- الثقافات والبلاد الأجنبية.

وتتميز هذه الموضوعات بأنها توفر إطارًا سهلاً للتربية من أجل التفاهم الدولى وبأن كل موضوع من موضوعاتها يتقبل أشكالا مختلفة من التنوع، وهى تترابط فيما بينها ترابطا يجعل دراسة كل منها مدخلا طبيعيا لدراسة الآخر.

---

(١٦) فوزى عبد الظاهر وآخرون: اليونسكو وجمهورية مصر العربية، عدد خاص عن المدارس المنتسبة، مرجع سابق، ص ص ٥-٧.

غير أن محور الاهتمام يتغير بعض الشيء وعلى مر السنين فيكون التركيز أحيانًا على بعض جوانب الموضوعات المذكورة دون جوانبها الأخرى،وهذا تطور طبيعي ففي مجال التعليم الخاص بالأمم المتحدة والمؤسسات المنتمية إليها، آثر عدد من معاهد التعليم أن تنطلق الدراسة إلى القضايا العالمية الكبرى بدلا من المؤسسات ذاتها كما أن دراسة البلاد والثقافات الأجنبية أخذت تتناول النواحي الاقتصادية والاجتماعية ومشكلات التنمية، وكذلك الدراسات المتعلقة بحقوق الإنسان، فبدلا من التركيز على المبادئ المجردة أخذت تعنى بالأوضاع المعاصرة التي تتعرض إلى حقوق الإنسان على مستوى المجتمعات أو على مستوى العالم.

١- المشكلات العالمية ودور الأمم المتحدة في حلها:

إن التعليم الخاص الذي يتناول هذه المشكلات العالمية ودور الأمم المتحدة والمؤسسات المنتمية إليها وأهدافها ومبادئها وتكوينها وخلفياتها وأنشطة المؤسسات التابعة لها يعتبر دائما حجر الأساس لمجتمع دولي متفاهم ومتعاون ولقد قام مشروع المدارس المنتسبة منذ البداية على أساس تلك الحقيقة الهامة.

وعلى مر السنين تولت المدارس المنتسبة بنفسها تغيير الموضوعات محل البحث ومثار الاهتمام وذلك تبعا لتغير قضايا واهتمامات العالم ككل، فالمشكلات العالمية التي تشغل بال المجتمع الدولي مثلا تتغير باختلاف الزمان والمكان، فمن مشكلة نقص الغذاء في العالم إلى مشكلة سباق التسليح إلى مشكلة التنمية الاقتصادية.

ويقوم بانتقاء هذه الموضوعات ودراستها التلاميذ بأنفسهم، وعند إحساسهم بالمشكلة وفهمهم بعضا من متضمناتها، فإنهم يبحثون لها عن حلول ممكنة. وهذا البحث يفتح أمامهم المجال لدراسة أخرى حول دور المنظمات الدولية كالأمم المتحدة مثلا في المساهمة أو الاشتراك في حل مشكلة ما.

٢- حقوق الإنسان:

تحتل دراسة حقوق الإنسان دائما مركز الصدارة ضمن الموضوعات التى تدرس فى مشروع المدارس المنتسبة وذلك لأنه ينبغى أن يكون هناك تفاهم دولى يستلزم التمسك بمبادئ حقوق الإنسان. ولكن بالرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة، يؤكد تلك الحقوق، كما أن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والاتفاقيتين الدوليتين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية تحدد تلك الحدود وتعرفها فإنه من الواضح أن التمسك بالمبادئ ليس ضمانا لتحقيقها.

وهذا فضلا عن أن مفهوم حقوق الإنسان يختلف باختلاف الجماعات وأى تعليم يتناول هذه الحقوق يستلزم تقديمه مع مراعاة التقاليد الاجتماعية والحالة النفسية لكل مجتمع.

وهنا وكما جاء بالنقاط السابقة فإن التعليم المتعلق بحقوق الإنسان يرتكز على مدخلين النين يكمل كل منهما الآخر:

الأول : ويمكن أن نطلق عليه المدخل "التاريخى" ويتناول نشوء وتطور مفهوم حقوق الإنسان على مر السنوات فى مختلف المجتمعات ودلالتها المعاصرة.

الثانى: وهو المدخل "المقارن" ويعنى بالعلاقات الاجتماعية على كافة المستويات من المحلية وحتى العالمية وحيث تشكل حقوق الإنسان هنا عدة قضايا هامة كحقوق المرأة والفرد والوطن ومحاربة التفرقة العنصرية ووضع الأقليات، ومشاكل العمال المهاجرين، والمواطنين المقيمين ...إلخ.

الأقليات التى غالبا ما تكون مغبونة الحقوق، ولذلك فالمشروعات التى يتصل فيها طلبة المدارس المنتسبة بأفراد من هذه الأقليات فى مجتمعاتهم لها آثار بعيدة المدى فى التأثير على الأوضاع السائدة، كما أنها تركز الضوء على الواجهة الفعالة المليئة بالقوة والنشاط للإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

٣- الإنسان وبيئته:

إن البيئة وحمايتها والحفاظ على التوازن الطبيعي لموارد الكرة الأرضية أهم القضايا التى تشغل عالمنا المعاصر. وهذا التوازن لا يؤثر فقط على العلاقات بين مختلف عناصر البيئة ولكن يؤثر أيضا على العلاقات بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث.

ويلعب المدرسون على جميع المستويات دورا حيويا فى تعزيز إدراك التلاميذ بالمشكلات الموجودة فى مجتمعاتهم وفى أنحاء العالم وذلك على سبيل المثال – عن طريق تطوير المشروعات المعنية برفاهية الحياة فى بيئتهم مثل تلك المشروعات التى تستدعى القيام بدراسات عميقة حول تنقية مياه الشرب مثلا وعدم تلوث الهواء وتلك الدراسات يقوم بها التلاميذ للتعرف على المشكلة، ثم محاولة معرفة أسبابها، ثم دراسة طرق العلاج والوقاية منها، وفى بعض البلاد يقوم التلاميذ بعمل موازنة لما تسببه مشروعات التنمية من فوائد أو أضرار للبيئة فى مجتمعاتهم[١٧].

٤- الثقافات والبلاد الأجنبية:

إن فهم ومعرفة الشعوب الأجنبية وثقافتها ما هى إلا صياغة لمصطلح التفاهم الدولى ومازالت الاحتفالات الثقافية إحدى الوسائل الإيجابية لتدعيم التفاهم الدولى والسلام بما يشتمل عليه من مجموعات الفنون الشعبية ومعارض الفنون المتنقلة والعروض المسرحية والسينمائية والأشغال اليدوية والوطنية والزيارات الجماعية والمحاضرات التى يلقيها الزوار الأجانب ... إلخ.

ويمكن للمدارس المنتسبة أن تقدم برامج للأنشطة تربط بين ما يدرس داخل الفصل الدراسى حول الشعوب الأجنبية وثقافتها وبين الأنشطة خارج المنهج والتى تجرى داخل مجتمعات تلك الشعوب، وهذا يمكن تنفيذه – أحيانا –

---

[١٧] فوزى عبد الظاهر وآخرون: اليونسكو وجمهورية مصر العربية، عدد خاص عن المدارس المنتسبة، مرجع سابق، ص ص ١٩-٢٠.

بالاتصال المباشر عن طريق دعوة بعض التلاميذ من بلاد وثقافات أجنبية لإلقاء محاضرات عن بلادهم وثقافتهم داخل الفصل وإعطاء بيانات عملية عنها.

موضوعات أخرى:

إن الموضوعات الدراسية التى ذكرناها فيما سبق هى بمثابة إطار لتناول المدارس المنتسبة من خلاله عددا من المسائل الراهنة المطروحة للبحث كالتنمية مثلا أو بعض القضايا الجماعية ذات التأثيرات الثقافية ويفضل الاتجاه نحو برامج دراسية عملية مرتكزة على المشاكل الحقيقية المعاصرة لأن البرنامج الدراسى لن يؤتى ثماره ما لم تشتق المواد التى يعالجها من صميم الحياة والحاضر، وما لم تستجيب لاهتمامات الشباب المعاصر(١٨).

عاشرا: أندية اليونسكو:

نشأة أندية اليونسكو:

نبعث حركة إنشاء أندية اليونسكو بصورة عفوية من حماس الأفراد فى بلاد كثيرة وتشبثهم بالمثل العليا فى السنوات التى أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، ففى اليابان انبثقت الأندية من بين إطلال ما بعد الحرب حتى قبل أن تنضم اليابان إلى عضوية اليونسكو.

وتأسس النادى الأول لليونسكو فى مدينة سنداى باليابان فى عام ١٩٤٧م. هكذا بعد أشهر قليلة من تأسيس اليونسكو وازدهرت حركة شعبية تولى زمام المبادرة فيها الجامعيون حيث ساندت المثل العليا للمنظمة الناشئة من أجل إقرار السلام العالمى.

والواقع أنه حينما وجه المدير العام لليونسكو نداء فى عام ١٩٤٩م بإنشاء هذه الأندية فى المدارس والجامعات كانت توجد بالفعل عدة أندية تعمل بنشاط وخصوصا فى فرنسا واليابان.

---

(١٨) فوزى عبد الظاهر وآخرون: اليونسكو وجمهورية مصر العربية، عدد خاص عن الدارس المنتسبة، مرجع سابق، ص ٣١.

وهكذا نرى أن إنشاء الأندية لم يستند إلى قاعدة تشريعية أو وثيقة رسمية كما هو الوضع بالنسبة للمدارس المنتسبة التى تمارس فى إطار أكثر نظامية فى مؤسسة تعليمية ويستهدف أيضا تعزيز التفاهم الدولي.

وقد قرر المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو فى دورته الثامنة عشر عام ١٩٧٤، للمدير العام للمنظمة مهمة "البحث عن إنشاء أندية اليونسكو وإنمائها وتطوير نشاطها وتنسيقها على جميع المستويات، عن طريق تقديم المعونة إلى اللجان الوطنية واتحادات الأندية والروابط وكذلك إلى الأندية والروابط التى لا تنتمى لعضوية هذه الاتحادات" ويقع على عاتق اللجنة الوطنية لليونسكو فى كل بلد أن تحدد هى أولا طبيعة أنشطة أندية اليونسكو ومداها. ويترتب على هذا أنه يتعين على كل من يرغب فى إنشاء ناد لليونسكو أن يتصل باللجنة الوطنية فى بلده فتزوده بالمعلومات اللازمة وتسدى له المشورة التى تراها نافعة فى تنفيد مشروعه.

وتتسع حركة أندية اليونسكو تدريجيا فى العالم بأسره حتى أن عددها ارتفع إلى أكثر من ٢٥٠٠٠ ناد، ١٨٠١ اتحادا موزعة على أكثر من ٨٠ دولة تمثل المناطق المختلفة وعددها يزداد بصفة مستمرة[١٩].

إمكانية تأسيس أندية اليونسكو:

إذا كانت أندية اليونسكو فى الوقت الحالى قد أنشئت فى إطار المدارس الثانوية وهى الأكثر انتشارا وفى المدارس الابتدائية بنسبة قليلة، بل ويمكن تأسيسها فى الحلقة الثانية من التعليم الأساسي، وفى الإمكان إنشاء أندية فى المراكز الثقافية والاجتماعية وداخل حركات التعليم الشعبى وفى المصانع وفى مناطق تجمعات العمال وفى المكتبات وفى مراكز الإعلام وفى الرابطات التى لا تستهدف الربح.

وتنقسم أنشطة الأندية التى تضم أعضاء كثيرين إلى "أقسام" متخصصة لكى تتمكن من مواصلة أنشطتها المختلفة. وتشمل هذه الأقسام: التصوير الفوتوغرافى

---

[١٩] احمد رشدى وآخرون: مؤتمر القاهرة الثالث للتعريف بالأمم المتحدة واليونسكو فى الفترة من ٢٤- ٢٨ مارس ١٩٨٤م، مرجع سابق، ص ص ١١٩ — ١٢٠.

والسينمائى والمسرح والموسيقا، وطوابع الهواة والرحلات، وتبادل الوثائق والرسائل، وصور الآثار وإبداعات العمل اليدوى، وتنظيم المؤتمرات، والتوجيه المهنى... إلخ.

أهداف أندية اليونسكو ودورها:

على الرغم من تميز كل ناد فى تكوينه وانفراده بخصائصه فإن الأندية تشترك جميعها فى سمات واحدة فهى الأماكن التى يلتقى فيها من يرغبون فى أن يشتركوا معا فى شتى أنواع الأنشطة فى جو مفعم بالثقة والتسامح، بلا تمييز بسبب الجنس (أو الجنسية) أو العنصر أو الدين أو الوسط الاجتماعى أو الرأى السياسى.

ويمكن أن يعتبر نادى اليونسكو مركزا للتربية بأوسع وأسمى معانيها ويلعب النادى بالنسبة لأعضائه دورا تثقيفيا يحظى بالمرتبة الأولى من الأهمية لأن الهدف النهائى للنادى بالإضافة إلى مجرد اكتساب المعارف هو ما تقوم به رابطات كثيرة أخرى وهو حث أعضائه على التفكير والعمل ومحاولة فهم الآخرين.

ولما كان نادى اليونسكو بمثابة مجتمع صغير توضع فى داخله البرامج وتتخذ القرارات وتنفذ باتفاق الجميع، مع احترام حقوق كل فرد ومراعاة واجباته، فإن أعضاءه يتعلمون شيئا فشيئا ممارسة نوع من الديمقراطية المصغرة وفيما يلى عرض لبعض أهداف أندية اليونسكو:-

- التعرف معا على مشكلات العلاقات بين الأفراد والمصاعب التى تواجه السلطة واتخاذ القرارات، كما أنهم يدركون فى ذات الوقت قيمة العمل الجماعى.
- احترام رأى الغير وضرورة الاستماع إلى حجج الآخرين وأخذها فى الاعتبار من أجل التوصل إلى حل يقبله الجميع وهى بمثابة عناصر لا غنى عنها للحياة المتناسقة فى المجتمع، وإدراك أن اختلاف الآراء لا يبرر الصراعات أبدا بل يمكن أن يغدو ينبوعا لإثراء وعى الجميع. وخلاصة القول فإنهم يجدون أن المعرفة تعنى الفهم أولا – وأن الفهم يعنى التقبل وإن لم يكن المحبة شريطة ألا تكون حقوق الإنسان الطبيعية معرضة للخطر.

- وفي البلاد المتقدمة تهدف الأندية إلى تحقيق مهام إضافية وهي تشجيع أعضائها على العمق في معرفة مشكلات التنمية والصور التي تظهر فيها بلادها. لأن التنمية عملية ذاتية يستحيل أن تتحول إلى واقع إلا بعزيمة الجميع ومشاركتهم. ويتعين على الأندية أن تشجع أعضاءها على اكتشاف القيم الثقافية في كل أمة والضرورة الملحة لصونها وإدراك أهميتها وقيمتها وأصالتها.
- وتهدف إلى إكساب الأعضاء الصفات التي تؤهلهم لأن يصبحوا أولا مواطنين حريصين على خير بلادهم ثم "مواطنين عالميين" يدركون أن المشكلات التي تواجه جميع الدول تضحى أكثر تعقيدا من يوم لآخر، وأنه لا يمكن حلها إلا ببذل جهود على الصعيد المحلي والدولي وبروح التعاون المنزه عن أية أنانية أو نزعة قومية ضيقة الأفق وبهذا تشجع الأندية وازدهار هذا الشعور عالمي النزعة يستلهم فكرة التراث المشترك للبشرية جمعاء"[٣٠].

الأنشطة التي تستطيع أن تضطلع بها أندية اليونسكو:

. تعتمد الأنشطة التي يمكن القيام بها في إطار النادي في المقام الأول على أعمار أعضائه واهتماماتهم وكذلك على الإمكانات المالية المتاحة للنادي.

وبالنظر إلى هذه العوامل، فإن اختيار البرامج يمكن أن يختلف كثيرا كما أنه رهن بحدود خيال ودينامية موجه النادي وأعضائه.

وعلى سبيل المثال نورد فيما يلي بعض الأنشطة التي باشرها فعلا عدد من الأندية البالغة التباين من حيث حشد أعضائها وأعمارهم والمناطق الجغرافية الموجودة بها هذه النوادي:

- دراسة الميثاق التأسيسي لليونسكو وميثاق الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والإعلان العالمي لحقوق الطفل.

---

[٣٠] فوزي عبد الظاهر وآخرون: اليونسكو وجمهورية مصر العربية، عدد خاص عن المدارس المنتسبة، مرجع سابق، ص ص ٣٢ – ٣٣.

- المشاركة فى الأعوام الدولية التى أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو مثل العام الدولى لحقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والتميز العنصرى، العام العالمى للمرأة، والعام العالمى للشباب.
- تنظيم مسابقات فى كتابة القصائد الشعرية والموضوعات المستمدة من برنامج اليونسكو أو الأمم المتحدة.
- المشاركة فى حملات التضامن الدولية، ولا سيما طرق برنامج اليونسكو للعمل التعاونى.
- دراسة المشكلات السياسية ومنشأ التوترات الدولية ومظاهرها.
- دراسة البلاد والثقافات الأجنبية عن طريق تنظيم محاضرات واجتماعات موائد مستديرة ومناقشات، ومؤتمرات وعروض أفلام مصورة، والاستماع إلى أسطوانات وأشرطة التسجيل وإقامة معارض والقيام برحلات ثقافية أو تعليمية، وزيارة المتاحف والمصانع والمكتبات والمعارض.
- إقامة علاقات مع أندية اليونسكو الأخرى فى العالم.
- دراسة المشكلات المترتبة على العنصرية والتمييز العنصرى، ودراسة التمييز فى مجال التعليم.
- تنظيم فرق موسيقية، أو فريق رياضى أو دورات لتعليم اللغات والفنون.
- الاحتفال بالذكرى السنوية لشخصيات عالمية اشتهرت بعملها فى خدمة السلام والعلم والتربية والثقافة.
- إنتاج نشرات زهيدة الثمن مثل صحيفة النادى.
- دراسة مشكلات التنمية، النظام الاقتصادى الدولى الجديد والنظام الإعلامى العالمى الجديد.
- دراسة مكانة المرأة فى المجتمعات المختلفة.
- دراسة مشكلات الأطفال والمعوقين ومشكلات الشباب ومكانة الشباب فى المجتمع.
- دراسة مشكلات الجوع وسوء التغذية، وقضايا السكان ونزع السلاح.

- دراسة المحيط الحيوى، ومشكلات التلوث والإنسان وبيئته.
- تنظيم معسكرات العمل ومعارض للأعمال الفنية التى ينتجها أعضاء الأندية.
- المشاركة فى حملات محو الأمية، حماية الطبيعة، وصون التراث الثقافى.
- معاونة الفلاحين والقرويين بتوعيتهم بمشكلات الزراعة والصحة والتغذية.
- الاستقبال الجماعى لبرامج الإذاعة والتليفزيون، والذى تعقبه مناقشة عامة لمضمون هذه البرامج.
- حملة للوقاية من حوادث الطرق، وحملة إعلامية عن الضمان الاجتماعى.
- حملات ترويحية لإنشاء أندية أخرى لليونسكو فى أماكن جديدة.

العلاقة بين الأندية ومنظمة اليونسكو:

لما كانت أندية اليونسكو والتى نبعت أساسا وكما رأينا من مبادرة الأفراد فإن إنشاءها يلبى منذ البدء – ويلبى دائما – حاجة شعر بها أعضاؤها تلقائيا تحثهم على المشاركة وعلى نحو أكثر فعالية فى الحياة الدولية، مهتمين بالمجالات الداخلة فى اختصاص اليونسكو وفى إطارها.

وقد حرصت اليونسكو على التقيد باحترام حرية الاختيار لدى الأندية، فأبت بالتالى أن تمارس منذ إنشائها وتطورها سلطة "توجيهية" قد تنال من نضارة إلهامها وأصالتها. ومع ذلك فهى تسعى إلى معونتها وتشجيعها فى كل فرصة سانحة.

وتنقسم هذه المعونات إلى معونة فكرية ومعونة مادية ومعونة مالية:

المعونة الفكرية:

وتتمثل فى تشجيع المبادرات واقتراح إنشاء أندية جديدة وتلبية طلبات المشورة من أجل وضع برنامج عمل. وهى تحاول إقامة تيارات من المعلومات المتبادلة مع الاتحادات أو الأندية لكى يتسنى للأندية أن تستفيد إلى أقصى حد من التجارب التى تجريها أندية أخرى، وأن تباشر هى بدورها إسداء المشورة.

كما تقترح موضوعات للدراسة ترتبط ببرنامج اليونسكو وتتوافق مع التوجيهات الكبرى للمؤتمر العام. وهى تشجيع تبادل الأشخاص والمعلومات بين

أندية البلاد المختلفة وقد أصدرت لهذه الغاية نشرة أندية اليونسكو التى تقدم تقريرا موجزا فى صورة مرتين فى العام عن الأنشطة التى تنجزها المراكز.

المعونة المادية:

تزود اليونسكو كل ناد بناء على طلبه بمطبوعات عن المنظمة، وتعمد فى بعض الحالات إلى تقديم وثائق محددة عن مسألة بعينها، وعندما توجد اتحادات وطنية فإن اليونسكو ترسل إليها كمية كبيرة من مطبوعاتها لتوزيعها على الأندية المختلفة.

واستنادا إلى المعلومات التى تبلغها اللجان الوطنية إلى منظمة اليونسكو فإن سكرتارية المنظمة الدولية تصدر وتوزع كل عامين "الدليل الدولى لأندية اليونسكو" وتنشر وقائع اليونسكو التى توزع على نطاق واسع بصفة منتظمة تقارير عن أنشطة الأندية المختلفة.

المعونة المالية:

يجدر لفت النظر هنا إلى أن اليونسكو لا تزود الأندية بمعونة مالية مباشرة إلا فى أحوال قليلة ويتعين على هذه الأندية أن تتقدم بطلباتها عن طريق الاتحاد الذى يرسلها إلى اللجان الوطنية أو عن طريق اللجان الوطنية لليونسكو فى بلادهم مباشرة.

ونظرا لضآلة الاعتمادات المخصصة لحركة أندية اليونسكو فإن السكرتارية تضطر إلى إجراء عملية اختيار بين ما يصلها مع إعطاء الأولوية للأنشطة التالية:

- تنظيم اجتماعات إقليمية أو دون إقليمية لموجهى الأندية وأعضائها.
- تنظيم اجتماعات إقليمية احتفالات بأنشطة اليونسكو.
- القيام بأية أنشطة أخرى تهدف إلى التعريف باليونسكو وأعمالها.
- أنشطة ترويحية فى بلد ما أو مجموعة من البلاد.
- أنشطة منتظمة من أولويات برنامج المنظمة.

وتنقسم أندية اليونسكو إلى قسمين رئيسين:

- أندية مدرسية : تمارس نشاطها داخل نطاق المدرسة.

- أندية بحتة : تمارس نشاطها بعيدا عن المؤسسة التعليمية، وهذه تكون فى مجتمع عمالى أو ريفى ... إلخ.

وسواء كانت الأندية مدرسية أو غير مدرسية فإنها تتسم بسمات مشتركة، إلا أنها تتنوع تنوعا كبيرا طبقا لصفة الأعضاء المنتمين إليها والظروف التى تعمل فيها.

وجدير بالذكر أن الأندية المدرسية هى أكثر الأندية عددا وانتشارا حتى الآن لأن الوسط التربوى يساعد على ازدهارها، ويسهم فى ذلك توظيف الإمكانات المدرسية من مكتبات وصالات عرض ووسائل تعليمية، إلى جانب الإمكانات البشرية المتاحة والخبرات المتوفرة لدى العاملين بهذه المدارس، هذا فضلا عن أن مرحلة التكوين والتنمية التى تتم فى إطار العملية التربوية تجد لها فى المدرسة أفضل مناخ يمكن أن ترسى "حصون السلام" التى جاء ذكرها فى صدر الميثاق التأسيسى لمنظمة اليونسكو.

ويجب أن يكون على رأس كل ناد موجه أو مشرف يتحلى بصفات خاصة:

- أن يكون على إلمام بالمنظمات الدولية ومبادئها وبرامجها.
- أن تكون لديه معرفة جيدة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمشكلات الدولية.
- أن يكون ملما بتقنيات التوجيه والتنشيط كى يحمل جميع أعضاء النادى على المشاركة فى جميع الأنشطة.
- أن تكون لديه القدرة على وضع أهداف محددة والقيام بتنفيذها واتخاذ القرارات وتنظيم التبادل الثقافى والإعلامى مع سائر أندية اليونسكو والمهارة اللازمة لخلق روح العمل الجماعى.

التكامل بين المدارس المنتسبة وأندية اليونسكو:

هناك فى الواقع نوع من الاتصال بين المدارس المنتسبة وأندية اليونسكو وينبغى تعزيز التكامل بقدر الإمكان. فهى تتماثل فى الأهداف وإن كانت تختلف على صعيد الوسائل واستراتيجيات العمل.

- فالوسائل فى المدارس : تربوية وتعليمية فى غالب الأحيان، وينبغى دمج أنشطة هذه المدارس بقدر كاف فى المناهج الرسمية.
- أما الأندية : فتعمل فى الغالب على صعيد إعلام الجمهور والأنشطة التى تضطلع بها، غالبا ما تكون لأغراض محددة.

فإذا ما أقمنا نوعا من المقارنة بين المدارس المنتسبة وأندية اليونسكو فإنه يمكن أن نستخلص بعض النقاط الأساسية من ناحية الشكل والأسلوب، ليس من ناحية الهدف كما أسلفنا:

- فالمدارس المنتسبة مؤسسات رسمية على المستوى الوطنى.
- فى حين أن الأندية مؤسسات مستقلة بمعنى أنها تقوم بما لا يمكن أن تقوم به المدارس من ناحية الاتصال بالمجتمع.
- المدارس متجانسة وإن كانت متماثلة فى جميع البلدان.
- الأندية متنوعة حسب البيئة.
- المدارس تعد بمثابة معامل للتجربة.
- الأندية تعتبر ورشا للتطبيق.
- المدارس تعمل على خلق أندية اليونسكو.
- الأندية تساعد على قيام المدارس المنتسبة.
- فى المدارس يقوم بالأنشطة تلاميذ من أعمار متقاربة.
- الأندية تضم أعضاء من مختلف الأعمار والثقافات.

والنظامان يهدفان إلى تعزيز التربية ودعم السلام العالمى والتفاهم الدولى ونشر المعرفة الدولية.

ونحن فى حاجة إلى التكامل بين هذين النظامين على المدى القريب والبعيد لأن المشكلات العالمية فى طبيعتها تهدد الإنسانية ومصيرها ويمكن أن تقلل من خطرها بفضل الجهود المتضافرة التى يبذلها الجميع وبصفة خاصة فى مجال الجهود العلمية والتعليمية، وجهود أندية اليونسكو والمدارس المنتسبة.

ولقد تناول مؤتمر صوفيا في سبتمبر عام ١٩٨٣م موضوع المدارس المنتسبة وأندية اليونسكو والتكامل بينهما وأصدر بصددها العديد من التوصيات منها ما يلي:

- تنظيم الندوات والمؤتمرات وتبادل المعلومات والمعلمين بين المدارس المنتسبة.
- تعيين منسق وطني لتنظيم تبادل الزيارات بين المدارس المنتسبة.
- تنظيم المعارض المشتركة بين المدارس والنوادي.
- استخدام شعار للمدارس المنتسبة يوضع على لافتات المدارس في صورة "بادج" للزي المدرسي، وعلى المطبوعات المدرسية.
- وضع سلام وطني للمدارس المنتسبة.
- إنشاء أندية لليونسكو داخل المؤسسات المدرسية نفسها.
- تنظيم لقاءات بين أعضاء المدارس المنتسبة وأندية اليونسكو.
- الاشتراك في الاحتفال بالمناسبات الوطنية المختلفة.
- الاشتراك في الاحتفالات بالأعوام الدولية[٣١].

ومن الملاحظ أن عدد المدارس المنتسبة إلى اليونسكو بمصر يبلغ ١٣ مدرسة[٣٢]، وهذا العدد الإجمالي لمدارس التعليم العام بمراحله المختلفة في مصر والجدير بالذكر أنه توجد مدرسة واحدة من مدارس التعليم الأساسي ضمن العدد السابق ذكره، وبالاطلاع على الوثائق الخاصة بالمدارس المنتسبة في الشعبة القومية لليونسكو وجد أن عدد هذه المدارس ثابت منذ عام ١٩٨٢، بل سوف يتناقص هذا العدد مدرستين بعد إغلاق مدارس المعلمين في العام القادم.

وهذا النقص في عدد المدارس المنتسبة يتعارض مع أحد أهداف اليونسكو، وهو العمل على نشر شبكة هذه المدارس داخل الدول الأعضاء.

---

(٣١) احمد رشدي وآخرون: مؤتمر القاهرة الثالث للتعريف بالأمم المتحدة واليونسكو، مرجع سابق، ص ص ١٢٠ — ١٣٠.

(٣٢) فوزي عبد الظاهر وآخرون: اليونسكو وجمهورية مصر العربية، عدد خاص عن المدارس المنتسبة، مرجع سابق، ص٢٩.

كذلك إهدار فرص استفادة قطاع التعليم فى مصر من الإمكانات التى تتيحها منظمة اليونسكو للمدارس المنتسبة، وهى على سبيل المثال: معونات مالية، وسائل تعليمية تنفيذ برامج، تبادل المعلومات، تبادل زيارات التلاميذ والمدارس بين المدارس فى مختلف الدول.

وهذه المدارس ومن خلال تنفيذ برامجها توفر للتلاميذ فرص تحمل المسئولية وإمكانيات المبادرة الفردية أو الجماعية والاضطلاع بالعمل، وتعريف التلاميذ بالمشكلات القائمة فى مجتمعاتهم والمشاركة فى حلها. وبالتالى فإن المدارس المنتسبة تتيح للتلاميذ فرصة كبيرة للتعليم من التجربة الشخصية والتوصل إلى التصرف المناسب لحل المشكلة بعد إدراكها.

والمدارس المنتسبة إلى اليونسكو بدأت بحماس شديد ثم بدأ المشروع فى التقلص لدرجة توقف أنشطة بعض هذه المدارس نتيجة لبعض المعوقات الإدارية التى توصلت إليها نتائج الدراسة الميدانية وسوف يعرضها الباحث فى الفصل الأخير.

ونظم الامتحانات بوضعها الحالى تجعل التلاميذ يهتمون بالجانب التحصيلى من أجل الحصول على درجات عالية، ومن ثم العزوف عن المشاركة فى الأنشطة الأخرى التى تتيحها المدارس المنتسبة.

كذلك لا توجد توعية كاملة بأهداف هذه المدارس والأنشطة التى تمارس من خلالها ونظام الاشتراك بهذه المدارس. وهذه المهمة يجب أن تقوم الوزارة بها من خلال التنسيق مع الشعبة القومية لليونسكو.

أما بالنسبة لأندية اليونسكو فمن الملاحظ ازدياد عددها تدريجيا فى دول العالم حتى بلغ أكثر من ٢٥٠٠ ناد موزعة على ٨٠ دولة[٢٣]، ونجد أن عدد هذه الأندية فى مصر لا يتجاوز خمس نواد ويقتصر وجودها على بعض المدارس المنتسبة.

---

[٢٣] احمد رشدى وآخرون: مؤتمر القاهرة الثالث للتعريف بالأمم المتحدة واليونسكو، مرجع سابق، ١١٩.

وهذا العدد ثابت منذ عام ١٩٨٠م ولا يتمشى مع الأهداف المنشودة من التعاون بين مصر ومنظمة اليونسكو.

وحيث أن أندية اليونسكو تعتبر مراكز للتربية بأوسع معانيها، وتقوم هذه الأندية بدور تثقيفي بالنسبة لأعضائها وحث الأعضاء على التفكير والعمل ومحاولة فهم الآخرين.

ويمكن لمدارس التعليم الأساسي أن تستفيد وفي مجالات متعددة من أندية اليونسكو فعلى سبيل المثال: تنظيم دورات لتعليم اللغات، وتكوين الفرق الرياضية، وتنظيم فرق موسيقية، والاشتراك في تحرير الصحف التي تصدرها تلك النوادي، وتنظيم معسكرات عمل والاشتراك في المعارض الفنية، وتنظيم حملات وبرامج توعية للوقاية من الحوادث كل ذلك من خلال الإمكانات التي تتيحها هذه الأندية.

ويمكن عن طريق التوسع في الاشتراك في نظام المدارس المنتسبة وأندية اليونسكو أن نوفر للطلاب أثناء الدراسة وخلال العطلات الصيفية المكان المناسب لممارسة الأنشطة المختلفة وبدون تكلفة أولياء الأمور تكلفة مادية ومن خلال المدارس المنتسبة وأندية اليونسكو، يمكن إشراك الطلاب في بعض المشروعات التي تخدم البيئة، بالإضافة إلى توعيتهم ببعض المشكلات العالمية.

الفصل السادس

الدراسة الميدانية وتحليل النتائج

- مقدمة.
- أهداف الدراسة الميدانية.
- أداة الدراسة الميدانية.
- محتوى المقابلة الشخصية.
- أسئلة المقابلة الشخصية.
- تحليل بيانات المقابلة الشخصية.

مقدمة:

بعد أن تم استعراض مختلف الأنشطة التى تساعدنا بها اليونسكو فى مجال التعليم الأساسى فى مصر، كان لزاما على الباحث أن يستخدم أداة ميدانية للتعرف على المجهودات والأبعاد التربوية لهيئة اليونسكو فى مصر، والتى سبق شرحها نظريا، وكذلك لمحاولة تقييم هذه الأعمال من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين.

ومن أجل تحقيق ذلك لجأ الباحث إلى استخدام أسلوب المقابلة الشخصية، بهدف التعرف على واقع المعونات الفنية التى تقدمها هيئة اليونسكو إلى التعليم الأساسى المصرى والمجالات التى توجه إليها. ومعرفة الأنشطة التربوية والندوات والاجتماعات، وحلقات العمل والدراسات التى تجريها هيئة اليونسكو كذلك التعرف على واقع التعاون بين هيئة اليونسكو ووزارة التربية والتعليم فى مجال التعليم الأساسى، ومدى فاعلية هذا التعاون.

ولا تقتصر أسئلة المقابلة الشخصية على التعرف وحصر جهود اليونسكو فى مجال التعليم الأساسى بمصر، ولكنها عنيت بآراء الخبراء والمتخصصين لما يجب أن توجه إليه تلك الجهود من خلال الخبرة الفعلية والواقع العملى.

أهداف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية التى قام بها الباحث واستخدم خلالها أسلوب المقابلة الشخصية لعدد من الخبراء المتخصصين إلى تحقيق ما يلى:

١- التعرف على واقع المعونات الفنية التى تقدمها هيئة اليونسكو إلى التعليم الأساسى المصرى والمجالات التى توجه إليها هذه المعونات.

٢- التعرف على الأنشطة التربوية والندوات والاجتماعات وحلقات العمل والدراسات التى تجريها هيئة اليونسكو فى مجال التعليم الأساسى المصرى.

٣- التعرف على واقع التعاون بين هيئة اليونسكو ووزارة التربية والتعليم بمصر فى مجال التعليم الأساسى فى المجالات المختلفة، مثل المدارس المنتسبة إلى اليونسكو وأندية اليونسكو وكوبونات اليونسكو والأنشطة الثقافية وغير ذلك.

٤- التعرف على أهم المعوقات التى تقلل من الاستفادة من جهود هيئة اليونسكو فى مجال التعليم الأساسى بمصر.

٥- دراسة أهم طرق ووسائل الحصول على الاستفادة المثلى من اليونسكو فى سبيل تطوير التعليم الأساسى بمصر.

أداة الدراسة الميدانية:

استخدم الباحث أسلوب المقابلة الشخصية لعدد من المسئولين عن التعليم الأساسى بوزارة التربية والتعليم وخبراء التربية بالشعبة القومية لليونسكو وعدد من أساتذة التربية، وبعض المدرسين المشرفين على المدارس المنتسبة إلى اليونسكو وأندية اليونسكو وروعى أن يكون منهم مدرسون قد حضروا دورات تدريبية أقامتها اليونسكو، وعدد من تلاميذ المدارس المنتسبة إلى اليونسكو التقى بهم الباحث أثناء معسكر عمل نظمه نادى اليونسكو بمدرسة أم المؤمنين الثانوية بنات بالمنصورة.

- والإجابة على أسئلة المقابلة الشخصية يتطلب وضع علامة (√) مقابل الإجابة التى يتم اختيارها.
- كما تشتمل أسئلة المقابلة على بعض الأسئلة المفتوحة التى تتطلب مقترحات خبراء التربية بالشعبة القومية لليونسكو وأساتذة التربية، والمسئولين عن التعليم الأساسى بوزارة التربية والتعليم.

محتوى المقابلة الشخصية:

تتكون أسئلة المقابلة الشخصية من ثلاثة محاور أساسية بيانها كالتالى:

* المحور الأول : التعاون بين اليونسكو ووزارة التربية والتعليم:

يتناول هذا الجانب دراسة واقع التعاون القائم بين هيئة اليونسكو ووزارة التربية والتعليم فى مصر. وأهم المعونات الفنية المقدمة من هيئة اليونسكو، وأهم المعوقات التى تحد من الاستفادة منها، كذلك الندوات التربوية والاجتماعات والحلقات الدراسية التى تعقدها اليونسكو وتتعلق بالتعليم الأساسى وأهم العقبات التى تحد من الاستفادة من هذه المجهودات.

ويتكون هذا المحور من عدد من العناصر قام الباحث بصياغتها في صورة تساؤلات كتبها في نهاية البحث الملحق رقم (١) ومفرداته الأسئلة من (١ – ٧).

* **المحور الثاني : مدى الاستفادة من تنظيمات اليونسكو المختلفة مثل المدارس المنتسبة وأندية اليونسكو:**

ويتناول مدى الاستفادة من المدارس المنتسبة إلى اليونسكو وأندية اليونسكو وتتضمن الأسئلة مدى استفادة المدارس المنتسبة إلى اليونسكو تربويا وكيف تستطيع هذه المدارس تحقيق الهدف منها، ومدى التعاون بين المدارس المنتسبة بعضها البعض والمعوقات التي تقلل من هذه الاستفادة من المدارس المنتسبة وأندية اليونسكو ومدى إمكانية التعاون والتكامل بين المدارس المنتسبة لليونسكو وأندية اليونسكو.

ويتكون هذا المحور من عدد من العناصر قام الباحث بصياغتها في صورة تساؤلات ومفرداتها الأسئلة من (٨ – ١٥).

* **المحور الثالث : أهم المقترحات لتطوير الاستفادة من معونات اليونسكو:**

يتناول أهم المقترحات التي قدمها السادة الخبراء والمتخصصون في هذا المجال من خلال الأبعاد التالية:

- **البعد الأول :** المجالات التي تعتقد أن اليونسكو يكون ذا قيمة وفائدة في مجالات عمل المختصين.
- **البعد الثاني :** أهم العوامل التي تساعد على تحقيق الاستفادة المثلى من الندوة أو الحلقة الدراسية أو الدورة التدريبية.
- **البعد الثالث :** أهم العوامل التي تساعد على تحقيق الاستفادة المثلى من المدارس المنتسبة إلى اليونسكو.
- **البعد الرابع :** أهم العوامل التي تساعد على تحقيق الاستفادة المثلى من أندية اليونسكو.

أسئلة المقابلة الشخصية(*):

بعد قيام الباحث بتحديد الأبعاد الرئيسة التى يستهدفها، قام بتحديد عناصر كل بعد ثم صاغ كل عنصر فى سؤال محدد المعالم لكى يتاح للباحث الفرص للاستفسار عن كافة العناصر الهامة من الخبير الذى يقابله. ولكى يتمكن أيضا من مقارنة إجابات الخبراء والمختصين مع بعضهم البعض. وكذلك الرجوع إلى الوثائق الخاصة بمجالات التعاون بين وزارة التربية والتعليم وهيئة اليونسكو بإدارة العلاقات الثقافية بوزارة التربية والتعليم والشعبة القومية لليونسكو كلما أمكن ذلك.

عينة البحث:

تتكون عينة البحث من عشرين فردا قسمهم الباحث إلى أربع مجموعات، وتشتمل كل مجموعة على خمسة أفراد وبيانها كالتالى:

- خمسة من أساتذة التربية.
- خمسة من خبراء التربية بالشعبة القومية لليونسكو.
- خمسة من المسئولين عن التعليم الأساسى بوزارة التربية والتعليم.
- خمسة من المدرسين المشرفين على المدارس المنتسبة إلى اليونسكو، روعى أن يكون كل واحد منهم قد اشترك فى دورات تدريبية أقامتها اليونسكو.
- فريق من طلاب المدارس المنتسبة إلى اليونسكو تم مقابلتهم بهدف استطلاع آرائهم فى بعض الأنشطة مع مراعاة عدم إضافتهم إلى عينة البحث السابقة عند تحليل النتائج.

الصعوبات التى واجهت الباحث عند إجراء الدراسة الميدانية:

واجه الباحث بعض الصعوبات التى تتعلق بالأطر التنظيمية وبسرية بعض المعلومات المتاحة ومن أهم الصعوبات التى واجهت الباحث ما يلى:

- صعوبة الاطلاع على الوثائق الخاصة بتكلفة عقد الدورات التدريبية أو الاجتماعات أو الحلقات الدراسية والدورات التدريبية.

(*) أسئلة المقابلة الشخصية مدرجة فى نهاية الكتاب بالملحق رقم (١).

- صعوبة الحصول على معلومات عن الأنشطة التى تقوم بها اليونسكو فى السنوات العشرة الأخيرة بقسم الوثائق وإدارة العلاقات الثقافية لأن مهمة الوزارة تنتهى عند عقد الندوة أو الدورة التدريبية أما النتائج والتوصيات والمتابعة فغير موجودة.
- صعوبة مقابلة وكلاء وزارة التربية والتعليم المعنيين بالتعليم الأساسى، وكانوا دائما يحيلون أسئلة المقابلة الشخصية على من يليهم فى الوظيفة لكى يتولوا الإجابة عليها بحجة ضيق الوقت أو شغل المنصب حديثا.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

قام الباحث بتحليل الإجابات التى وردت على المحاور الثلاثة التى سبق ذكرها وكان المحور الأول يتناول التعرف على واقع التعاون القائم بين هيئة اليونسكو ووزارة التربية والتعليم فى مصر وأهم المعوقات التى تحد من هذا التعاون. وقد صيغ هذا المحور فى صورة عدة تساؤلات سنتناولها كالتالى:

- **السؤال الأول :** وكان يتناول مدى التعاون الذى حدث بين قطاع التربية والتعليم أو المدرسة وبين منظمة اليونسكو. ومن الملاحظ أن جميع من قابلهم الباحث أفادوا بوجود نوع من التعاون بين أجهزتهم وبين منظمة اليونسكو ويمكن تحليل نتائج ووجهة نظر كل مجموعة كما وردت عند تحليلنا لإجابات السؤال الثانى.
- **السؤال الثانى :** ويتناول نوع التعاون الفنى بين قطاع التربية والتعليم أو المدرسة وبين منظمة اليونسكو. من الملاحظة أن هناك إجابات قد تكررت ضمن إجابات جميع أفراد العينة، وإجابات اختصت بها كل مجموعة من المجموعات التى صنفها الباحث فى عينة البحث.وسوف نتناولها فيما يلى:

أولا : الإجابة التى وردت ضمن إجابات جميع أفراد العينة وهى:

- المعونات المالية التى تمنحها اليونسكو لقطاع التعليم وخاصة التعليم الأساسى.

ثانيا : إجابات اختصت بها كل مجموعة من مجموعات العينة وهي:

** إجابات وآراء أساتذة التربية وسوف نذكر الإجابة والآراء والتعليقات التى وردت عليها فيما يلى:

- عقد مؤتمرات لدراسة مشكلات تربوية متعلقة بالتعليم الأساسى.

جاء فى تعليق أحد الأساتذة أن هذه المؤتمرات يدعى فيها عدد قليل من الأساتذة المختصين والمفروض توجيه الدعوة لقطاع كبير من الأساتذة من أجل الاستفادة بآرائهم وخبرتهم. كذلك يجب استطلاع آراء معلمى التعليم الأساسى عند دراسة المشكلات التربوية.

وأفاد أساتذة التربية بأن اليونسكو والجهات المنظمة للمؤتمرات لا تمد كليات التربية وجهات البحث العلمى بنتائج المؤتمرات. ويتم الحصول عليها نتيجة جهود فردية لبعض الأساتذة.

بعض المؤتمرات لا يعلن عنها قبل موعد انعقادها بوقت كاف لكى تتاح الفرصة للأساتذة لكى يستعدوا لهذه المؤتمرات.

- إجراء بحوث ودراسات تربوية تتعلق بالتعليم الأساسى:

هذه البحوث والدراسات تعتمد بالدرجة الأولى على خبراء اليونسكو، ويجب أن تتيح اليونسكو الفرصة لأساتذة التربية وخبراء التربية للاشتراك فى إجراء البحوث والدراسات.

على القائمين على التعليم الأساسى أن يستفيدوا من نتائج إجراء هذه البحوث والدراسات.

- تسهيل تبادل المعلومات بين الدول من كتب ونشرات وتقارير دولية:

إن الكتب أثمانها باهظة، والتقارير والنشرات الدولية يجب أن تصل إلى جهات الاختصاص المعنية بها حتى تتحقق الاستفادة منها.

- تتحمل اليونسكو نفقات بعض المنح الدراسية أو تسهل الحصول عليها فى بعض الدول الأخرى.

لا يتم الإعلان الكاف عن هذه المنح ولذلك تقل الفرص أمام الكفاءات من الاستفادة من هذه المنح.

إجابات مجموعة خبراء التربية:

- نفقات مالية تتمثل في الإنفاق على العديد من الأنشطة.

هذه الأنشطة متعددة مثل تحمل نفقات انعقاد المؤتمرات وتمويل إجراء الدراسات، والحلقات الدراسية.

- المشاركة فى تنفيذ بعض المشروعات سواء أكانت وطنية أو إقليمية أو دولية.
- إقامة مسابقات عالمية والإشراف عليها.

وتوجه اليونسكو الدعوة لمصر من أجل الاشتراك فى هذه المسابقات، وشروط الاشتراك فيها، وذلك عن طريق قنوات الاتصال الخاصة بذلك.

إجابات مجموعة المسئولين عن التعليم الأساسى بوزارة التربية والتعليم:

- المشاركة فى تنفيذ بعض المشروعات الوطنية:

مساهمة اليونسكو فى تمويل بعض المشروعات المتعلقة بالتعليم الأساسى فى مصر.

- عقد دورات تدريبية للمدرسين والمسئولين عن العملية التربوية:

تعقد هذه الدورات فى مجالات مختلفة وتكون دائما بطلب من وزارة التربية والتعليم وتتحمل اليونسكو النفقات، ومن أمثلة ذلك الدورات الدورات الخاصة بإعداد المعلم، والتدريب على المناهج المطورة.

إجابات مجموعة المدرسين المشرفين على المدارس المنتسبة:

-الاشتراك فى دورات تدريبية فى مجالات مختلفة:

- تبادل المعلومات والتقارير.
- إقامة معارض فنية.
- الاشتراك فى المسابقات العالمية التى تشرف عليها اليونسكو.
- تسهيل تبادل زيارات الطلبة والمدرسين على المستوى الدولى والوطنى.

السؤال الثالث : ويتناول نوع المعونة الفنية:

هناك إجابة واحدة تكررت ضمن إجابات جميع أفراد العينة وهى:

- المعونات المالية.

وقد علق أساتذة التربية على إجاباتهم بأن هذه المعلومات يجب أن توجه إلى المشروعات الملحة.

وهناك إجابات اختصت بها كل مجموعة من مجموعات الدراسة وسوف نتناولها فيما يلى:

إجابات أساتذة التربية:

- مساعدات مالية لتنفيذ أنشطة محددة:

وقد ركزت الآراء على ضرورة أن تكون البرامج والمشاريع التى تنفذها اليونسكو فى مصر نابعة من واقع التعليم الأساسى المصرى، ويجب اشتراك الخبراء وأساتذة التربية فى مصر فى تحديد ماهية هذه المشروعات والبرامج.

-تمويل دراسات تربوية فى مصر:

وقد علق الأساتذة على ضرورة تمحور هذه الدراسات حول مشكلات التعليم الأساسى المصرى، من أجل التوصل إلى نتائج تسهم فى التغلب على هذه المشكلات.

-الإنفاق على منح دراسية للدارسين المصريين:

وهذه المنح متنوعة فبعضها من أجل الحصول على درجات علمية، والبعض الآخر بهدف التدريب فى مجالات التعليم الأساسى المختلفة.

إجابات خبراء التربية بالشعبة القومية لليونسكو:

-أجهزة ومعدات:

وهذه الأجهزة أو المعدات محدودة لأنها تتم بناء على طلب الدول الأعضاء، ويتم منحها إما عن طريق اليونسكو مباشرة، أو بالتنسيق مع جهات دولية أخرى.

- تبادل الخبراء الاستشاريين بين مصر والدول المختلفة:

ويتم هذا التبادل إما عن طريق طلب مصر الاستعانة ببعض الخبراء في مجالات محدودة، أو بناء على طلب بعض الدول الأجنبية عن طريق اليونسكو إيفاد بعض الخبراء من مصر.

- الإنفاق على منح دراسية للدارسين من الدول النامية في مصر:

وتتولى اليونسكو الإنفاق على هؤلاء الدارسين من أجل الحصول على درجات علمية، أو بغرض التدريب في مجالات متعلقة بالتعليم الأساسي.

إجابات المسئولين عن التعليم الأساسي بوزارة التربية والتعليم:

-المساهمة في برامج تطوير التعليم:

وذلك يتم عن طريق الدراسات والمعلومات المختلفة التي تزود اليونسكو المسئولين عن التعليم الأساسي بها.

إجابات المدرسين والمشرفين على المدارس المنتسبة:

-تدعم اليونسكو المدارس المنتسبة ماليا، وفنيا:

تتولى اليونسكو دعم المدارس المنتسبة عن طريق المعونات المالية، وتزويدها بالوسائل التعليمية.

السؤال الرابع: ويتناول مدى استفادة الوزارة من هذه المعونة:

وكان عدد الإجابات التي ذكرت أنها استفادة معقولة ١٧ إجابة من مجموع إجابات العينة البالغة ٢٠ إجابة.

وثلاثة إجابات ذكرت بأنها استفادة كبيرة. وهذه الإجابات الثلاث منها اثنين من خبراء اليونسكو، وأحد المسئولين عن التعليم الأساسي بوزارة التربية والتعليم.

السؤال الخامس: ويتناول المجالات التي تعتقد أن تعاون اليونسكو ذا قيمة في هذه المجالات.

إجابات أساتذة التربية :

-الاستفادة من الدراسات والبحوث ذات الاتجاهات الحديثة فى التربية:

وقد ركزت الآراء على ضرورة الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات المتعلقة بالتعليم الأساسى، وذلك بمحاولة سد الفجوة بين النظرية والتطبيق.

إجابات خبراء التربية بالشعبة القومية لليونسكو:

-إدخال الأساليب الجديدة فى التعليم:

الاستعانة بالإمكانات المتاحة لليونسكو فى إدخال الحاسب الآلى وتكنولوجيا التعلم إلى نظم التعليم فى مصر.

-تسهيل الاطلاع على تجارب الدول الأخرى والاستفادة منها:

وذلك عن طريق شبكات المعلومات المختلفة التابعة لليونسكو والدراسات المقارنة والمسحية التى تجريها اليونسكو.

إجابات المسئولين عن التعليم الأساسى بوزارة التربية والتعليم:

- مساعدة اليونسكو فى بعض المشروعات التى تخص التعليم الأساسى.

إجابات المدرسين المشرفين على المدارس المنتسبة:

- المساعدة فى شراء معدات وأجهزة تخدم العملية التعليمية:

وذلك إما عن طريق اليونسكو، أو بالتنسيق مع دول أخرى من أجل تسهيل الحصول على هذه المعدات والأجهزة.

السؤال السادس: ويتناول مدى استفادة الوزارة من نظام كوبونات اليونسكو:

عدد الإجابات التى أجابت بالنفى ١٦ إجابة، وقد ذكرت معظم هذه الإجابات بأنه ليس لديهم علم كاف بنظام كوبونات اليونسكو.

أما عدد الإجابات التى أجابت بنعم (٤) وتصنيفهم كالتالى: اثنين من خبراء اليونسكو، وواحد من أساتذة التربية، وواحد من المسئولين عن التعليم الأساسى بوزارة التربية والتعليم.

السؤال السابع: ويتناول مدى الإفادة من الندوة أو الدورة التدريبية فى مجال العمل:

أفادت إجابات كل الذين شاركوا فى أحد هذه الأنشطة بنعم. وفيما يلى التعليقات التى وردت من كل مجموعة على هذا السؤال:

إجابات أساتذة التربية :

-هذه الإفادة تكون أجدى إذا كان هناك متابعة لهذه الأنشطة:

بعد انتهاء الدورة التدريبية أو الندوة، ينبغى أن يعقبها فترة متابعة وتوجيه من الجهات المختصة بذلك.

-ينبغى أن يعقب هذه الندوات والدورات عملية تقويم:

عملية التقويم تجرى على مراحل فعلى سبيل المثال هناك تقويم فى نهاية هذه الدورات، ثم بعد النزول بهذه الأنشطة إلى الميدان وتطبيقها فى الواقع.

إجابات خبراء التربية بالشعبة القومية لليونسكو:

-العمل على زيادة فعالية دور الوزارة فى تحديد هذه الأنشطة:

هذه الأنشطة يجب أن تكون متصلة بواقع التعليم الأساسى واحتياجاته ومشكلاته ولذلك يجب أن يكون دور الوزارة أكثر فعالية واتصالا باليونسكو، وخاصة فى تحديد نوع الأنشطة.

إجابات المسئولين عن التعليم الأساسى بوزارة التربية والتعليم:

- **فترة الإعداد لهذه الأنشطة قليلة:**

ولهذا ينبغى أن تخطر الوزارة قبل موعد انعقاد هذه الأنشطة بفترة كافية حتى تستطيع الوزارة الإعداد لهذه الأنشطة.

إجابات المدرسين المشرفين على المدارس المنتسبة لليونسكو:

- بدلات السفر والإقامة النقدية لا تكفى أو تفى بالغرض:

هذه الأنشطة فى القاهرة ولذلك يتكلف المدرسون نفقات كبيرة مما يجعلهم يعزفون عن الحضور والمشاركة فى هذه الأنشطة، ولذلك يجب توفير نفقات الإقامة والسفر للمدرسين.

السؤال الثامن: ويتناول مدى إفادة المدارس تربويا من انتسابها إلى اليونسكو:

عدد الاجابات التى أجابت بنعم ١٨ إجابة، وإجابتين أجابت بأن ليس لديهم معلومات كافية عن هذه المدارس. والمفروض أن يكون الإعلان عن هذه المدارس أكثر من ذلك.

السؤال التاسع: ويتناول مدى تحقيق المدارس المنتسبة الهدف من انتسابها:

وسنتناول فيما يلى الإجابات والتعليقات التى وردت عليها:

إجابات أساتذة التربية :

- تعميق المعرفة بالأهداف التى أنشئت من أجلها هيئة اليونسكو وغرسها فى النشء والسعى إلى تحقيقها.
- وجود إدارة مدرسية مرنة تعمل على تشجيع التلاميذ والمدرسين والتلاميذ على ممارسة أنشطة التفاهم الدولى.

إجابات خبراء التربية بالشعبة القومية لليونسكو:

-الاستفادة من مشروعات التعاون الدولى التى تقيمها اليونسكو:

وهذا لا يتأتى إلا إذا كان هناك تنسيق بين وزارة التربية والتعليم والشعبة القومية لليونسكو والمدارس المنتسبة.

-وجود المدرس الواعى المؤمن بأهمية التعاون والتفاهم الدولى:

لذلك يجب عند اختيار المدرسين أن نضع ذلك فى الاعتبار، من أجل اختيار أفضل العناصر لذلك.

إجابات المسئولين عن التعليم الأساسى بوزارة التربية والتعليم:

- الحصول على معونات فنية من هيئة اليونسكو.
- الحصول على معونات مالية من هيئة اليونسكو.
- وجود اتصال مستمر ومباشر بين الشعبة القومية لليونسكو والمدارس المنتسبة.

إجابات المدرسين المشرفين على المدارس المنتسبة إلى اليونسكو:

- توفير المطبوعات والدوريات التى تصدرها اليونسكو بصورة منتظمة:

غالبا ما تصل هذه المطبوعات بعد الموعد الذى حددت من أجله، مثل الاحتفال بالمناسبات والأيام العالمية.

-توعية الآباء بدور المدارس المنتسبة فى تحقيق التفاهم الدولى:

لا يقدر بعض الآباء أهمية هذه المدارس ويخشون تضييع وقت أبنائهم، وذلك لعدم وعيهم وإدراكهم لأهداف هذه المدارس.

- ضرورة وجود اتصال بين المدارس المنتسبة بعضها البعض فى الداخل وفى الخارج.
- ضرورة وجود اتصال مستمر بين المدارس المنتسبة والشعب القومية لليونسكو.

السؤال العاشر : ويتناول مدى التعاون بين المدارس المنتسبة بعضها البعض:

- كانت إجابات المدرسين المشرفين على المدارس المنتسبة وعددهم خمسة بالنفى. وعلقوا على ذلك بعدم وجود تنسيق واتصال بين هذه المدارس والشعبة القومية لليونسكو.

السؤال الحادى عشر: ويتناول مدى استفادة المدارس المنتسبة تربويا من أندية اليونسكو:

جاءت إجابات ثلاثة مدرسين بأن هناك إفادة تربوية من أندية اليونسكو نظرا لوجود أندية بنفس المدارس، وجاءت إجابتان بالنفى لعدم وجود أندية لليونسكو بهذه المدارس.

ومن أوجه الاستفادة التى ذكرت فى الإجابات:

- إطلاع الطلاب على المشكلات العالمية وقضايا التنمية ومشكلات العالم الثالث وقضية التمييز العنصرى، وكفاح الشعوب من أجل التحرر عن طريق شرائط الفيديو والأفلام التى تمد بها اليونسكو الأندية.
- ممارسة الأنشطة التربوية المختلفة التى تخدم المادة العلمية.

السؤال الثاني عشر: ويتناول العقبات التى تقلل من استفادة المدارس المنتسبة وكذلك العقبات أمام أندية اليونسكو:

أجمع المدرسون وعددهم خمسة بوجود عقبات وقد ركزت الإجابات على المعوقات التالية:

- ازدحام الجدول المدرسى بالحصص.
- وجود عقبات إدارية مثل عدم تفهم بعض مديرى المدارس لأهمية ممارسة هذه الأنشطة.
- هذه الأنشطة تكون عبئا على المدرس بالإضافة لأداء جدوله كاملا.
- عدم تفهم بعض الأسر لأهمية الأنشطة التى تمارس بهذه الأندية.
- صعوبة التصرف فى المنح المالية التى تقدمها اليونسكو إلى هذه المدارس. نتيجة الإجراءات الروتينية والتعقيدات الإدارية بهذه المدارس.

السؤال الثالث عشر: ويتناول مدى التعاون بين أندية اليونسكو والمدارس المنتسبة:

جاءت إجابات ثلاثة مدرسين بنعم يوجد تعاون بين أندية اليونسكو والمدارس المنتسبة، وذلك نظرا لوجود أندية اليونسكو بمدارسهم. وجاءت إجابتان بالنفى نظراً لعدم وجود أندية لليونسكو بمدارسهم.

السؤال الرابع عشر: ويتناول مدى التعاون بين أندية اليونسكو بعضها البعض:

أجمعت إجابات المدرسين على عدم وجود تعاون بين أندية اليونسكو المختلفة أما المعوقات التى تعوق هذا التعاون فتركزت فيما يلى:

- عدم وجود تنسيق بين الشعبة القومية لليونسكو والأندية المختلفة داخل مصر وخارجها.
- نقص الوعى لدى بعض المديرين بالنسبة لأهداف هذه الأندية.
- بعد المسافات بين هذه الأندية وبعضها البعض.

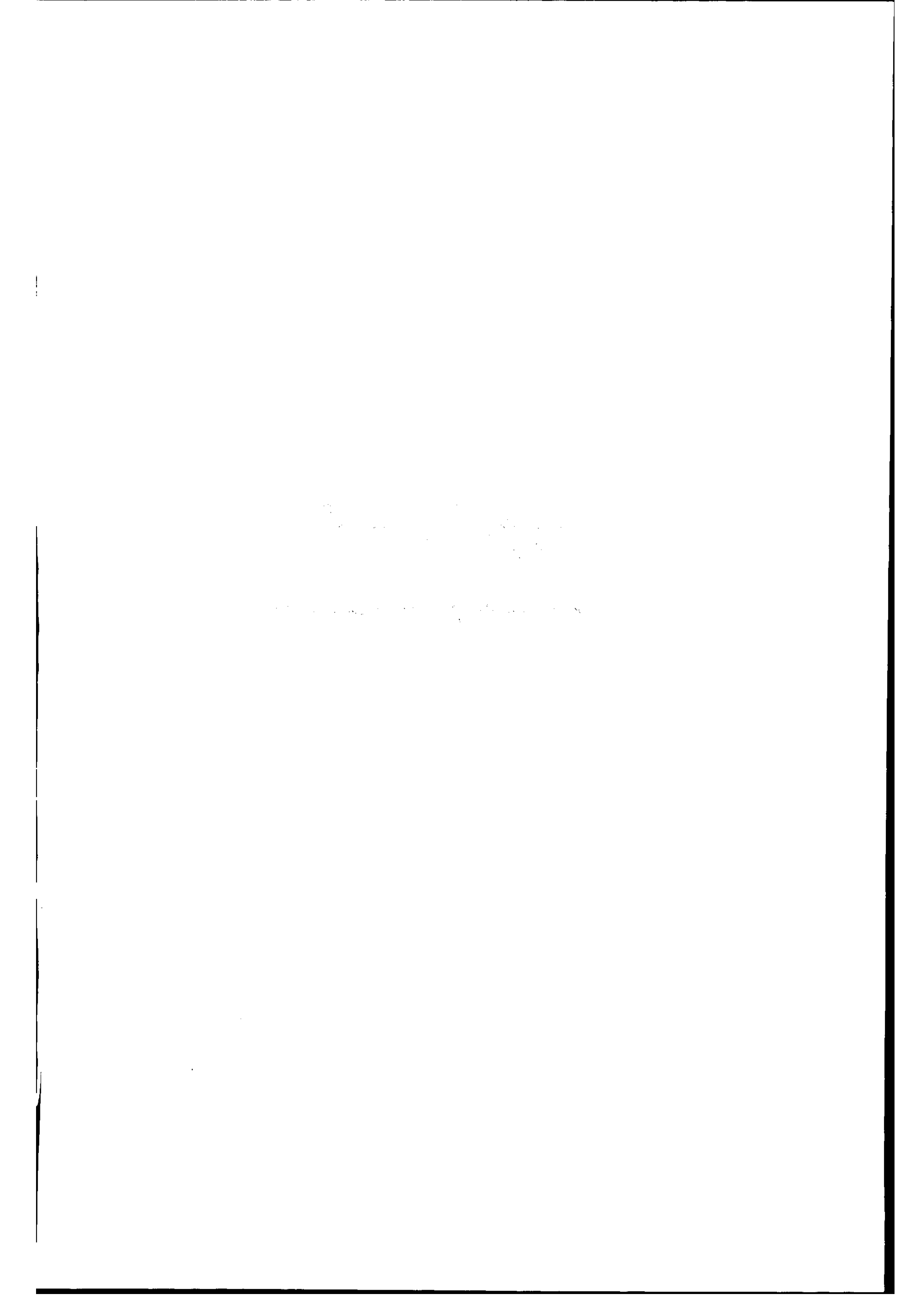
السؤال الخامس عشر: ويتناول كيفية تحقيق أندية اليونسكو للهدف منها:

ركزت الإجابات على النقاط التالية:

- **التعاون بين الأجهزة المختلفة المشرفة على الأندية.**
- **عدم وضع العراقيل الإدارية أمام الإنفاق المالى الخاص بالمنح المالية المقدمة من هيئة اليونسكو إلى الأندية.**
- **توعية الطلاب وأولياء الأمور بالأهمية التربوية لهذه الأندية.**
- **التنسيق بين الأندية المختلفة عن طريق الشعبة القومية لليونسكو.**
- **الاستفادة من هذه الأندية على مدار العام وفتحها للطلاب.**

الفصل السابع

النتائــج والتوصيـــات



أولا : النتائج :

من دراسة الوثائق الخاصة بالشعبة القومية لليونسكو ومن المقابلات الشخصية مع بعض المسئولين فى الشعبة يتضح ما يلى:

١- ليس هناك خطة محددة متمشية مع خطة تطوير برامج التربية والتعليم من أجل الإستعانة بخدمات اليونسكو الفنية أو معوناتها المالية..

ويبدو أن معظم ما يتم من تعاون مع الوزارة إنما يتم بطريقة تحددها ظروف ما يطرأ من احتياجات أو خبرات آنية تستلزم مجريات السير فى مشروع معين.

ولكن من المفيد وضع خطة محددة العالم يتم على أساسها طلب المعونة من اليونسكو فى موضوعات ومواقع معينة من الجهد التربوى للوزارة.

٢- يبدو أن معظم الجهود التى اطلع الباحث عليها لأشكال التعاون بين اليونسكو ووزارة التعليم كانت نتيجة لمبادرات من الأجهزة الفنية فى اليونسكو وليس عن الوزارة ذاتها.

ومعنى هذا أن الوزارة جاءت مشاركة لليونسكو فى تنفيذ برامجه التى تقرها الجمعية العامة للأمم المتحدة سواء أكان ذلك فى مجال المؤتمرات والندوات والدراسات أو الأنشطة التربوية المتنوعة، ومعنى هذا بعبارة أخرى أن اليونسكو، سواء فى المركز الرئيس فى باريس أو فى المركز الإقليمى للتربية للبلاد العربية كان هو الداعى للمشاركة، ولم تكن الوزارة هى الداعية أو طالبة العون فى أمور معينة. ويتفاوت مدى الاستفادة والإيجابية فى نوع النشاط بين أن تكون الوزارة هى الداعية لطلب المشورة فى موضوع معين، أو أنها هى المدعوة للمشاركة فى نشاط من اهتمامات اليونسكو، مع غيرها من الدول الأعضاء أو الدول العربية.

٣- ويبدو أن طلب المعونة من اليونسكو فى مجال التعليم الأساسى قد أخذ يتناقص بصورة واضحة فى السنوات الأخيرة. وقد يعزى هذا إلى اعتقاد الوزارة بأنها ليست فى حاجة إلى معونات اليونسكو فى هذا المجال. وقد يعزى إلى أنه

ربما كانت الأولوية لمراحل التعليم الأخرى. ويرى البعض أنه نظرا لمحدودية مشاركة اليونسكو فى التمويل المالى أو العينى، فقد دخلت إلى مجال التعليم بصورة عامة، هيئات أجنبية تقدم المعونات المالية وتمد الوزارة بالأجهزة والمعدات، وذلك فى الوقت الذى تتركز معونة اليونسكو عموما فيه فى الخبرة الفنية عن طريق الخبراء ويتضح هذا بصورة جلية فيما قدمته هيئة المعونة الأمريكية، والبنك الدولى من تمويل لبعض الاحتياجات وبخاصة المعدات والآلات والأجهزة المتصلة بالجوانب العملية والتطبيقية فى التعليم الأساسى.

٤- ويبدو أن الوزارة لم تستفد من المنح الدراسية التى يقدمها المعهد الدولى للتخطيط التربوى .International Institute of educational Planning (IIEP). وذلك فى مجال تخطيط التعليم الأساسى وبرامجه وأساليب تقويمه. ولعل جهات أخرى كالجامعات كانت حريصة على الاستفادة من هذه المنح، مع أن مجال التعليم الأساسى كان فى أشد الحاجة إلى توافر اثنين على الأقل من المتخصصين فى تخطيط هذه القاعدة الخطيرة لنظام التعليم فى مصر.

٥- لقد استعانت الوزارة برأى مركز اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية عندما شرعت فى التفكير لتخفيض عدد سنوات الحلقة الأولى من التعليم الأساسى إلى خمس سنوات بدلا من ستة. وقد كان رأى المركز بالموافقة مشروطا بسبعة شروط لابد من تحقيقها حتى تصبح السنوات الخمس مناسبة لتلك الحلقة، منها مثلا الإعداد السليم للمعلم، توفير المبانى المدرسية الصالحة، التقليل من كثافة الفصول، توفير الوسائل التعليمية المعينة...إلخ. وقد نشرت الوزارة دعم اليونسكو للتخفيض، مسلمة بأن الشروط الواردة متحققة فعلا.

٦- ويبدو أيضا أن ما تم من تعاون بين اليونسكو والوزارة لم يحقق أقصى استفادة ممكنة، كما عبر عن ذلك بعض المسئولين، وكما يتضح من عدم التخطيط المحكم لهذا التعاون والمطلوب هو:

- تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الإمكانات المالية والفنية لليونسكو، فلقد أصبحت المساعدات الاقتصادية الأجنبية حيوية من أجل تحسين وتقدم التعليم الابتدائي من حيث الكم والكيف في الدول النامية، سواء أكانت المساعدات نتيجة تعاون دولي أو مساعدات أجنبية[1]. والمهم هو طلب المساعدة في ضوء احتياجات التعليم الوطني، وليس الاستسلام لبرامج الهيئات المانحة للمعونة.

وقد بلغت المساعدات المالية العالمية للتعليم الابتدائي في أوائل الثمانينات نحو ١٨٠ مليون دولار سنويا، وازدادت هذه المساعدات إلى ٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٦م[2].

ومن أجل الحصول على أقصى استفادة ممكنة من المساعدات المالية من اليونسكو، يجب المشاركة الجادة في دراسة ميزانية اليونسكو، ومعرفة المشاريع التي توليها اليونسكو اهتماما أكبر في كل عام أو خلال الخطط الموضوعة وتوثيق الصلة بين أجهزة وزارة التربية والتعليم والشعبة القومية لليونسكو، من أجل إعداد برامج ومشاريع قائمة على دراسة الاحتياجات التي تخص التعليم الأساسي المصري وتتمشى مع برامج اليونسكو.

ثانيا : التوصيات:

لقد أشرنا إلى بعض النتائج والملاحظات العامة حول الأبعاد التربوية لجهود اليونسكو في التعليم الأساسي بمصر وسوف نتناول فيما يلي بعض التوصيات المحددة لزيادة الفاعلية في الاستفادة من البرامج المستمرة لليونسكو فيما يتصل بالتعليم الأساسي.

---

(1) Jose, Luis Garcia, Garrido : Primary education on the threshold of the twenty-first century, international yearbook of education, Unesco, volume XXX III, 1986, P.P.270.

(2) المؤتمر العالمي حول "التربية للجميع" - وثيقة عن الخلفيات المسودة (ب) : تأمين حاجات التعليم الأساسية رؤية للتسعينات، نيويورك، سبتمبر ١٩٨٩، ص ص ٨٤ - ٨٥.

(١) توصيات الدراسة بالنسبة للندوات والحلقات الدراسية والاجتماعات والدورات التدريبية التى تتم داخل مصر:

تتوجه التوصيات إلى:

أ- ضرورة تقييم الحلقة الدراسية أو الندوة أو الاجتماع أو الدورة التدريبية: يتم وضع برنامج الحلقة الدراسية أو الندوة أو الاجتماع أو الدورة التدريبية بمعرفة الجهات المختصة بهيئة لليونسكو، ووفقا لبرنامجها الموضوع بالتنسيق مع الشعبة القومية لليونسكو والجهات المختصة بوزارة التربية والتعليم وبعد انتهاء الحلقة الدراسية أو العمل المنفذ تنتهى مهمة الجهات المشاركة.

وترى الدراسة ضرورة القيام بتقويم الندوات والاجتماعات والحلقات الدراسية ومدى تحقيق الأهداف التى وضعت من أجلها، لأنها أحيانا تكون مجرد تنفيذ برامج واستهلاك للميزانية الموضوعة.

ب- إشراك المعلمين والموجهين فى الحلقات الدراسية والاجتماعات والدورات التدريبية:

وبالاطلاع على قائمة المشاركين فى الندوات والحلقات الدراسية نجد أن - معظمها يخلو من المعلمين والموجهين مع العلم أنها خصصت لهم.

لذلك توصى الدراسة عند عقد الندوات بضرورة اشتراك المعلمين وأولياء الأمور والموجهين فى هذه الأعمال.

ج- تكوين لجان من المشاركين تتولى تنفيذ توصيات الندوات والاجتماعات والدورات على مستوى المديريات التعليمية:

بعد انتهاء الدورة التدريبية أو الحلقة الدراسية يجب أن تبدأ مرحلة عمل جديدة من أجل تنفيذ برامج التدريب على نطاق أوسع يشمل جميع المعلمين المعنيين بالتدريب أو التطوير، وذلك بتشكيل لجان تتولى تنفيذ هذه البرامج على مستوى المديريات التعليمية.

د- إعلام جميع المعلمين المعنيين بالحلقات الدراسية والاجتماعات والندوات بالنتائج والتوصيات:

غالبا ما تقبع نتائج وتوصيات هذه الأنشطة فى مكاتب وزارة التربية والتعليم ولا تصل إلى المعنيين بتنفيذها من المعلمين وإدارات المدارس وبذلك يفقد العمل قيمته التربوية الفعلية.

ولذلك يجب أن تتولى الوزارة تجميع هذه النتائج والتوصيات الخاصة بكل عمل، والوثائق الخاصة بهذا العمل وإرسالها للقطاع المعنى بها كى يتم تنفيذها والاسترشاد بها.

ه- متابعة توصيات الحلقات الدراسية والاجتماعات والدورات التدريبية:

بعد انتهاء الحلقة الدراسية أو الدورة التدريبية يجب متابعة ما جاء بالتوصيات حتى لا تصبح عديمة القيمة، سواء كانت المتابعة مهمة الإدارة التعليمية أو مهمة التوجيه الفنى، وبعد ذلك يوضع تقييم لتنفيذ هذه البرامج يوضح فيه العقبات التى واجهت التنفيذ وعرضها للدراسة مرة أخرى على الجهات المعنية بوضع وتنفيذ هذه البرامج والحلقات الدراسية.

(٢) توصيات الدراسة بالنسبة للحلقات الدراسية والندوات والاجتماعات وورش العمل الإقليمية والعالمية:

يوصى الباحث بما يلى:

أ- ضرورة ترشيح المشاركين من القطاعات والمديريات المختلفة وعدم الاقتصار على العاملين بديوان عام الوزارة:

بالاطلاع على قائمة المرشحين للاشتراك فى الحلقات الإقليمية والاجتماعات نجد أن معظمهم من العاملين بديوان عام الوزارة مع العلم بأنه توجد وظائف مناظرة فى جميع المديريات التعليمية.

لذلك ترى الدراسة ضرورة اختيار المرشحين حسب الخبرة والكفاءة سواء أكانوا من العاملين بالمديريات التعليمية أو بديوان الوزارة.

ب- ينبغي إعلام المشاركين في الندوات والاجتماعات العالمية قبلها بفترة كافية:
ينبغي إعلان المشاركين قبل إعلان الندوة أو الاجتماع بجدول أعمال الندوة أو الاجتماع والموضوعات التي سوف تكون محل بحث، حتى يتمكن المشاركون من الاستعداد وجمع الوثائق والمعلومات والبيانات التي تخدم موضوع الاجتماع أو الندوة.

ج- يجب إشراك أقسام التعليم الأساسي في المديريات عند وضع برنامج العمل الذي تتولى اليونسكو تنفيذه في مصر في هذا المجال:
عندما تطلب اليونسكو من وزارة التربية والتعليم وضع برامج يمكن تنفيذها في ضوء خطة اليونسكو وتتمشى مع البرنامج الرئيس لليونسكو أو مع البرامج الفرعية والإقليمية، تقتصر الوزارة على أخذ آراء إدارة التعليم الأساسي بديوان الوزارة وإرسالها إلى اليونسكو.
وتوصي الدراسة بضرورة إشراك أقسام التعليم الأساسي في المديريات التعليمية عند وضع هذه البرامج، ثم تصعد إلى الوزارة لكي يتم وضع البرنامج المطلوب من واقع الأوراق المقدمة إلى الوزارة.

د- أن يوضع في الاعتبار نتائج الندوات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية عند وضع المناهج:
ينبغي أن يراعي المسئولون عن تجديد المناهج ووضعها، نتائج المؤتمرات الدولية والندوات والاجتماعات الدولية في مجال التعليم الأساسي والأخذ بها بما يتناسب مع احتياجاتنا الفعلية.

ه- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى والدراسات التي تجريها اليونسكو:
عند إجراء تغييرات وتعديلات في النظام التعليمي، يجب الاستفادة من تجارب الدول الأخرى والدراسات التي تجريها اليونسكو واستشارة خبراء اليونسكو وكذلك الاستفادة من الإحصاءات والمعلومات المتوفرة لدى قطاع التربية باليونسكو.

(٣) توصيات خاصة بالمدارس المنتسبة إلى اليونسكو:

وتتضمن هذه التوصيات ما يلى:

أ- التوسع فى نظام المدارس المنتسبة إلى اليونسكو:

يبلغ عدد المدارس المنتسبة إلى اليونسكو فى مصر[٣] ١٣ مدرسة منهم مدرسة واحدة من مدارس التعليم الأساسي، وهى مدرسة مصر الجديدة الإعدادية النموذجية.

ويجب التوسع فى هذا المشروع بحيث يشمل عددًا كبيرًا من مدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسي. وبارتفاع عدد المدارس المنتسبة يزداد عدد الطلاب المدركين لموضوع التفاهم الدولي، وبذلك يمكنهم مزاولة هذه الأنشطة التى تمارس من خلال المدارس المنتسبة.

والجدير بالذكر أن اليونسكو ترحب بالتوسع فى نظام هذه المدارس ولا توجد عقبات أمام انتساب المدارس إلى اليونسكو، والدول الأعضاء تسعى دائما إلى زيادة عدد المدارس المنتسبة بها. ولكن عدد المدارس المنتسبة فى مصر فى تناقص مستمر، وتقل أعداد هذه المدارس عامًا بعد الآخر. والمدارس المنتسبة فى مصر تقتصر على المدن فقط لذلك يجب أن نعمل على زيادة عدد هذه المدارس، وبحيث تشتمل على مدارس الريف أيضا. ولمواجهة مشكلة نقص عدد المدارس المنتسبة إلى اليونسكو يتطلب ذلك تكثيف إعلامى من الشعبة القومية لليونسكو بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وذلك عن طريق إصدار كتيبات ترسل لجميع المدارس الثانوية ومدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسى توضح كيفية الانضمام إلى هذه المدارس وأهدافها والأنشطة التى تمارس من خلالها. وتشجيع المدارس غير المنتسبة لكى يقوم طلابها برحلات إلى المدارس المنتسبة لكى يتعرفوا على واقع هذه المدارس.

---

[٣] فوزى عبد الظاهر وآخرون: اليونسكو وجمهورية مصر العربية، عدد خاص عن المدارس المنتسبة، مرجع سابق، ص٢٩.

ب- منح المعلمين المشرفين على المدارس المنتسبة حوافز أدبية ومادية:

من عوامل انصراف المعلمين عن الاشتراك والإشراف على الطلبة في المدارس المنتسبة، أن هذا العمل يضيف عبئًا جديدًا إلى أعمالهم دون الشعور بأى تقدير أدبي أو مادي. ويمكن أن يمنح المدرسون المشرفون على هذا النشاط ميزات أدبية بأن يوضع في الاعتبار عند وضع التقرير السنوى هذه الأنشطة التى يمارسها المعلم مع طلابه، أو عن طريق تخفيض نصابه في الجداول المدرسية حصتين أسبوعيا على سبيل المثال ويمكن تقدير المعلمين ماديا عن طريق احتساب أجر إضافي لهم نظير الجهد الذى يبذلونه.

ج- منح الطلبة المشتركين حوافز مادية وأدبية:

كذلك تخصيص حوافز للطلاب عن الأنشطة التى يمارسونها، وتنظيم مسابقات حول التفاهم الدولي والسلام العالمي ومنح الطلاب الفائزين جوائز عينية. وتشجيع الطلاب أدبيا بنشر أسمائهم فى المجلات المدرسية مع بيان نوع الأنشطة التى فازوا من خلالها.

د- توعية أولياء الأمور بالدور الذى تضطلع به المدارس المنتسبة:

بعض أولياء الأمور ينقصهم الوعى بأهداف المدارس المنتسبة ويطلبون من أبنائهم عدم الاشتراك فى مثل هذه الأنشطة حرصا على أوقاتهم حتى يتفرغوا لدراستهم وتوصى الدراسة بعقد ندوات لأولياء الأمور، لتوضيح الأنشطة التى يمارسها الطلاب والدور المنوط بهذه المدارس، وأن هدف هذه المدارس مكمل للبرامج الدراسية، بل ترمى إلى إضفاء بعد عالمي على البرامج الدراسية المقررة على الطالب.

ه- توعية مديرى المدارس المنتسبة بدور هذه المدارس:

إنّ هذه المدارس لا تستطيع أن تؤدى رسالتها إلا إذا كان مدير المدرسة نفسه مؤمن بالفكرة ومتحمس لها. وهناك بعض مديرى هذه المدارس ينقصهم الوعى بأهدافها بل ويضعون العراقيل أمام أنشطتها.

وعند إجراء الباحث لمقابلة شخصية مع أحد مديرى هذه المدارس تبين أنه لا يعرف إذا كانت المدرسة منتسبة إلى اليونسكو أم لا، بل وهل نشاطها متوقف أم لا رغم أن الشعبة القومية لليونسكو تمدها باستمرار بالدوريات والمجلات وعلى اتصال مستمر بالمدرسة.

إن استمرار هذا المشروع ونجاحه يتوقف بالدرجة الأولى على تحمس مديرى هذه المدارس وإيمانهم برسالتها، لذلك يجب عقد لقاءات وندوات تنظمها الشعبة القومية لليونسكو وخبرائها لمديرى هذه المدارس، بهدف توعيتهم بدور هذه المدارس والبعد الدولى لها.

و- إزالة العراقيل الإدارية أمام صرف المعونات المالية المقدمة من اليونسكو:

وذلك عندما تقوم اليونسكو بمنح معونة مالية للمدارس المنتسبة لها، فإنها تسلمها إلى سكرتير المدرسة وتخضع للتفتيش المالى والإدارى، وتكون تحت محاسبة اللجان الخاصة والمشتريات. ثم بعد ذلك تظهر مشكلة جديدة حول من ستكون العهدة والأدوات والمعدات فى عهدتهم. هل هم أمناء المعامل أم أمناء التوريدات أم المدرسون المشرفون على المشروع.

وقد تتبع الباحث المعونة المالية الممنوحة من اليونسكو لمدرسة أم المؤمنين الثانوية للبنات بالمنصورة ومقدارها ثلاث آلاف دولار أمريكى من أجل شراء جهاز فيديو وتليفزيون لإقامة نادى لليونسكو بالمدرسة فى عام ١٩٨٢م ووجد الباحث بعد لقاء المسئولين بالمدرسة أن هذا المبلغ مودع فى حساب المدرسة منذ ذلك التاريخ، ولم ينفق فى الغرض المخصص له نتيجة للإجراءات الإدارية والخوف من تحمل مسئولية إنفاق هذا المبلغ وشراء الأجهزة المطلوبة به.

ز- توثيق الصلة بين الشعبة القومية لليونسكو والمدارس المنتسبة:

إن متابعة اليونسكو للمدارس المنتسبة تكاد تكون مقتصرة على عقد الندوات والدورات التدريبية، وبعد انتهاء هذه الندوات تنقطع الصلة بين الشعبة القومية وبين المشرفين على هذه المدارس.

وتوصى الدراسة بأن تتلقى الشعبة القومية لليونسكو التقارير من المشرفين على هذه المدارس والتى تفيد كيفية سير البرامج التى ينفذونها والعقبات التى تعترضها، ومشاركة اليونسكو فى إزالة هذه العقبات عن طريق تقييم الأعمال السابقة من قبل الخبراء والمتخصصين.

ح- التنسيق بين المدارس المنتسبة وتوثيق الاتصال بينها:

أظهرت المقابلة الشخصية التى أجراها الباحث، أن جميع المشرفين أقروا بأنه لا يوجد أى اتصال بين المدارس المنتسبة بعضها البعض فى مصر، ولكن هناك اتصال بين مدرسة المتفوقين بعين شمس وإحدى المدارس الإيطالية المنتسبة إلى اليونسكو.

وتحقيقا للاتصال بين هذه المدارس فإنه يجب وضع برنامج منظم من الشعبة القومية لليونسكو لتبادل الزيارات والمراسلات بين المدارس المنتسبة داخل مصر وكذلك يجب أن تتولى هيئة اليونسكو وضع برنامج مماثل للاتصال بمدارس أخرى خارج مصر.

(٤) توصيات الدراسة بالنسبة لأندية اليونسكو:

وتشتمل هذه التوصيات على التوجيهات التالية:

أ- التوسع فى إنشاء أندية جديدة لليونسكو:

عدد أندية اليونسكو فى مصر أقل من عدد المدارس المنتسبة وذلك لأن أندية اليونسكو تقوم غالبا داخل المدارس المنتسبة.

لذلك يجب التوسع فى إقامة أندية جديدة لليونسكو، وذلك عن طريق إرسال دوريات ونشرات تعدها الشعبة القومية لليونسكو، توضح أهداف هذه الأندية وكيفية إقامتها وإرسال هذه الدوريات إلى المديريات التعليمية، والتى تتولى بدورها إرسالها إلى المدارس.

ب- التوسع فى إنشاء أندية اليونسكو المنفصلة عن المدارس المنتسبة:

يقتصر وجود أندية اليونسكو فى مصر على إقامتها داخل المدارس المنتسبة

وذلك لسهولة وجود المشرفين الذين يشرفون على هذه المدارس ولفهمهم غالبا لدور أندية اليونسكو. ولكن يجب التوسع فى إقامة هذه الأندية داخل المدارس الغير منتسبة إلى اليونسكو.

ويمكن التوسع فى إقامة هذه الأندية عن طريق دعوة طلاب المدارس القريبة للمدارس المنتسبة، والتى بها أندية لليونسكو للتعرف عن قرب على هذه الأندية والأنشطة التى يمارسها الطلاب وأيضا على كيفية الاشتراك فى مثل هذا النظام ومساعدتهم فى إقامة أندية بمدارسهم.

ج- فتح أندية اليونسكو أمام الطلاب أثناء العطلة الصيفية:

العمل على استغلال أندية اليونسكو أثناء العطلة الصيفية بفتحها أمام الطلاب لقضاء أوقات الفراغ والأجازة الصيفية بها، مع وضع برامج منظمة لهم حيث أن هذه الأندية تغلق أبوابها أثناء العطلة الصيفية ويشكو أولياء أمور الطلاب من سوء استغلال أبنائهم لأوقات الفراغ خلال العطلة الصيفية وأثناء الدراسة. لذلك ينبغى فتح أندية اليونسكو أثناء العطلات الصيفية، وتحديد الأنشطة التى يمارسها الطلاب فى هذه الأندية، مثل مشاهدة الفيديو والتعرف على ثقافات وحضارات الشعوب، ووضع برامج لتعليم الكمبيوتر وغيرها من الأنشطة المختلفة.

د- منح حوافز مادية للمشرفين على أندية اليونسكو:

يقوم المدرسون بالإشراف على هذه الأندية بدون أجر، وخاصة أثناء العطلة الصيفية وهذا يقلل من حماس المدرسين تجاه هذا العمل.

ولذلك يجب صرف حافز مادى للمعلمين نظير إشرافهم على هذه الأندية وخاصة أثناء العطلة الصيفية.

ه- توعية أولياء أمور الطلاب بأهداف أندية اليونسكو:

توعية أولياء الأمور بأهداف الأندية والبرامج التى تقدمها، والأوقات التى يمارس فيها الطلاب نشاطهم، حتى يتحمسوا لإرسال أبنائهم وبناتهم إلى هذه الأندية من أجل تحقيق الاستفادة التربوية المنشودة.

وذلك عن طريق دعوة أولياء الأمور إلى زيارات متعددة على الطبيعة لهذه الأندية من أجل التعرف على أنشطتها.

(٥) توصيات الدراسة بالنسبة للمعارض والمسابقات الدولية التى تشرف عليا اليونسكو:

وفى هذا المجال يوصى الباحث بما يلى:

أ- إشراك مدارس الأقاليم والريف فى المعارض والمسابقات الدولية:

جميع المدارس المشتركة فى المسابقات الدولية تنتمى إلى القاهرة الكبرى والإسكندرية، كذلك الطلاب الذين يسافرون إلى الخارج للاشتراك فى المعارض الدولية وتمثيل مصرهم جميعا من المدن الكبرى.

ولكن يتم اشتراك مدارس الأقاليم والريف فى المعارض والمسابقات الدولية يجب أن يكون هناك تنسيق بين وزارة التربية والتعليم والمديريات التعليمية وذلك يتطلب إخطار الوزارة للمديريات التعليمية بمواضيع المسابقات وميعادها، وتتولى المديريات أخطار المدارس قبل موعد المسابقات بوقت كاف. ثم يتم اختيار أفضل الأعمال على مستوى المديريات وإرسالها إلى وزارة التربية والتعليم لكى يتم اختيار أفضل الأعمال منها وذلك على مستوى الجمهورية.

ب- الحرص على تسليم الطلاب والمدارس الفائزة لجوائزهم الممنوحة لهم:

عند إجراء المقابلة الشخصية مع مسئول العلاقات الثقافية بوزارة التربية والتعليم ذكر أنه يوجد العديد من الجوائز والميداليات وشهادات التقدير والتى لم يتسلمها الطلاب بسبب وصولها من الجهات الدولية التى نظمت المسابقات بعد انتقال الطلاب إلى مراحل تعليمية أعلى وتظل هذه الجوائز حبيسة خزائن وزارة التربية والتعليم.

ولذلك ترى الدراسة أن توجه هذه الجوائز إلى مدارس الطلاب وعرضها فى لوحات شرف فى مكان بارز بالمدرسة، ويكتب أسفلها اسم الطالب الفائز والمسابقات التى اشترك فيها والجهة التى منحته الجائزة، حتى يكون ذلك حافزا لزملائه من الطلاب على تقديم أعمالهم والاشتراك فى مثل هذه المسابقات الدولية.

ج- يجب أن تصل المطبوعات قبل المناسبات الدولية التي صممت من أجلها بوقت كاف:

غالبا ما تصل المطبوعات التي تصمم من أجل الاحتفال بالأيام والمناسبات العالمية بعد موعدها، وبذلك تفقد قيمتها.

ولهذا توصى الدراسة بضرورة إرسال هذه المطبوعات قبل موعدها حتى تعرض على الطلاب فى وقتها المناسب من أجل تحقيق الهدف منها.

(٦) توصيات الدراسة بالنسبة لكوبونات اليونسكو:

فى هذا الصدد يجب أن يتم العمل على:

أ- ضرورة الاستفادة من نظام كوبونات اليونسكو:

من نتائج المقابلة الشخصية التى أجراها الباحث مع مسئول كوبونات اليونسكو بوزارة التربية والتعليم، اتضح أن الوزارة لم تستفد من نظام كوبونات اليونسكو منذ أكثر من عشر سنوات، وذلك باستثناء الكوبونات التى قدمت كمنحة بدون مقابل لمدارس النور والأمل للمكفوفين بالإسكندرية. فى حين أن الجامعات ووزارة الثقافة لا تستفيد من هذا النظام.

لذلك ترى الدراسة أن تقوم الوزارة بإعلام القطاعات المختلفة فى الوزارة والمديريات بنظام كوبونات اليونسكو وكيفية الاستفادة بها، وتخصيص جهة متخصصة فى الوزارة تتلقى احتياجات المديريات والمدارس من الوسائل التعليمية والأجهزة التى يحتاجون إليها وغير متاحة محليا، وترتيبها حسب أولوية الاحتياج إليها واستيراد ما يمكن استيراده عن طريق كوبونات اليونسكو. وبذلك تساهم فى التغلب على مشكلة عدم توافر العملة الصعبة.

ب- إعلام أنظمة الحكم المحلى وأولياء الأمور بنظام كوبونات اليونسكو:

هناك تبرعات توجه للمدارس عن طريق المحليات وأولياء الأمور لشراء بعض الأجهزة والمعدات للمدارس، وتتعثر عملية الشراء نتيجة لعدم توافر الأجهزة أو نتيجة الإجراءات الروتينية الأخرى.

لذلك ترى الدراسة إعلام الأجهزة الشعبية وأولياء الأمور بنظام كوبونات

اليونسكو وفوائده والمميزات التى يمنحها للمتعاملين به، وهذا الإعلام يتم عن طريق الوزارة ومديريات التعليم.

(٧) توصيات الدراسة بالنسبة للبحوث المسحية التى تجريها اليونسكو:

من أجل إحكام البيانات والاستفادة منها يوصى البحث بما يلى:

أ- إشراك الجهات المهنية فى إجراء البحوث المسحية:

ترسل هيئة اليونسكو الاستبيانات السنوية إلى الشعبة القومية لليونسكو، ثم تتولى الشعبة القومية إرسالها إلى وزارة التربية والتعليم إلى تحيلها بدورها إلى المركز القومي للبحوث التربوية والذى يقوم باستيفاء الاستبيانات. وترى الدراسة ضرورة إشراك الجهات المعنية فى هذه الاستبيانات فإن كان موضوع الاستبيان يخص التعليم الأساسى، فيجب إشراك المسئولين فى التعليم الأساسى، والمعلمين فى هذه الاستبيانات وكذلك الموجهين وواضعى المناهج.

ب- متابعة نتائج الدراسات المسحية والاستبيانات بعد إرسالها إلى اليونسكو:

فى معظم الأحوال تنتهى مهمة الوزارة عند استيفاء الاستبيانات وإرسالها إلى اليونسكو دون متابعة هذه الاستبيانات والاستفادة منها على المستوى الوطنى. وأحيانا تتولى هيئة اليونسكو دون طلب من الوزارة إرسال نتائج بعض الاستبيانات والدراسات المسحية إلى وزارة التربية والتعليم.

وترى الدراسة ضرورة متابعة جميع الدراسات المسحية والاستبيانات التى تشارك مصر فى إجرائها، والحصول على نتائجها وتحليلها والاستفادة منها.

ج- وضع نتائج الدراسات المسحية والاستبيانات أمام المسئولين عن التعليم الأساسى:

يجب أن تتولى وزارة التربية والتعليم وضع نتائج الدراسات المسحية والاستبيانات والإحصاءات الحديثة الصادرة عن اليونسكو أمام واضعى المناهج والمخططين لها حتى يمكن الاستفادة من هذه النتائج على المستوى الوطنى.

الفصل الثامن

الجهود العالمية لليونسكو فى مجال التربية مع مطلع القرن الحادى عشر

التربية وتحديات القرن الحادى والعشرين

ضاعفت التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى طرأت على الساحة العالمية مع مطلع القرن الحادى والعشرين حاجة الدول لإصلاح أنظمة التربية من أجل مواجهة تحديات العالم المعاصر، ومن ثم فإن برامج اليونسكو وخططها أعطت أهمية خاصة لمساعدة الدول الأعضاء من أجل تطوير أنظمتها التربوية وتنميتها، وتزويد الدول بالدراسات والوثائق الخاصة بالسياسات الإنمائية، وصياغة خطط العمل الوطنية.

ويشير التقرير الذى قدمته "اللجنة الدولية حول التعليم فى القرن الحادى أو العشرين" برئاسة جاك ديلور Jacque Deloys إلى التأكيد على أن التربية عملية مستقرة من أهم أهدافها بناء المعاصر من خلال:

- إكساب المعارف والكفايات وتحسينها.
- تنمية شخصية الفرد، وتحسين العلاقات بين الأفراد والمجموعات والأمم.
- المساهمة فى إنشاء أنماط متطورة لنظم التربية والتدريب.
- تطبيق الحق فى الحصول على التعليم ومحاربة الفقر.

ويؤكد تقرير ديلور على:

- التعليم من أجل المعرفة : بهدف اكتساب المهارات الأساسية لفهم التغيرات الدولية والعالمية.
- التعلم من أجل العمل: من خلال تحويل المعارف والمفاهيم إلى أعمال مفيدة للفرد والمجتمع.
- التعلم للعيش معاً: تحقيق التعاون والمشاركة الفعالة مع الآخرين فى سائر الأنشطة الإنسانية.
- التعلم لنكون : تنمية قدرة أكبر على الاستقلالية الذاتية وتحمل المسئولية الشخصية.

ولذلك فإن التربية هي الشريك الأساس للتقدم العلمي والتكنولوجي، وتنمية الحس الأخلاقي.

ومهمة اليونسكو أخلاقية قبل كل شيء لأنها تركز على حق الفرد في التعليم من أجل تطوير العلم والثقافة والاتصال.

التخطيط التربوي على المستوى الوطني:

تسهم المنظمة في هذا المجال بالأدوار التالية:

- تتعهد بمساعدة الدول التي تتعرض للكوارث الطبيعية، كذلك حالات الحروب والنزاع الأهلي، وعند إعادة تأهيل النظم التربوية، وأثناء إصلاح وبناء الهيكل الاقتصادي والاجتماعي.
- تؤكد على دور التربية في القضاء على الفقر، وإتاحة فرص التعليم للجميع، وإزالة كافة أنواع التسرب من التعليم.
- إعطاء أولوية لاحتياجات الدول الأكثر حرمانا، والأقل من حيث المستوى الاقتصادي.
- إنشاء شبكات لتعزيز الجهود الأهلية والأفراد بهدف تنمية الموارد البشرية.
- المشاركة في عملية التدريب بأنماطه المختلفة، وإجراء البحوث التطبيقية وتزويد الدول بنتائجها حتى تتمكن البلدان من تحقيق الاعتماد الذاتي.
- إدراك الأهداف التي وضعتها البلدان لنفسها ودراستها من أجل مساعدتها على صياغة سياسات وطنية.
- المساهمة في إنشاء مؤسسات وطنية تربوية تعنى بالتربية والعلوم والثقافة والعمل على توظيفها التوظيف الأمثل ومنها المؤسسات والمعاهد التربوية التالية:

۵ المعهد الدولي للتخطيط التربوي ومقره "باريس" ويهتم بعمليات التخطيط وتقديمها ونقل الخبرات بين الدول في مجال التخطيط كنماذج يمكن الأخذ بها بما يتناسب مع كل دولة.

- معهد اليونسكو لتطبيق تقنيات المعلومات والاتصال فى التعليم "موسكو" ويركز على توظيف تقنيات الاتصال فى المجالات المختلفة.
- المعد الدولى للتعليم العالى فى أمريكا اللاتينية فى "كراكاس"، ومهمته إجراء الدراسات فى مجال التعليم الجامعى والعالى، وتقديم العون والمساعدة فى مجال البحوث التربوية والدراسات المقارنة..
- المعهد الدولى لتعزيز القدرات فى أفريقيا : يسهم فى مساعدة الدول النامية على توظيف قدراتها الاقتصادية فى مجال التعليم دون الإخلال بتحقيق المستوى التعليمى المناسب.
- معهد اليونسكو للإحصاء : ويزود المنظمات الدولية والهيئات المهتمة بتطوير التعليم بالبيانات الإحصائية المتعلقة بمجالات التعليم المختلفة.

يلاحظ على شبكة اليونسكو ومراكزها العلمية ما يلى:

تهتم المراكز التربوية ومعاهد اليونسكو بالقضايا التربوية التى تهم معظم الدول الأعضاء ومنها التعليم المستمر والتربية المستدامة، والتخطيط التربوى والتربية المقارنة بهدف تحقيق الاستفادة من التجارب الناجحة فى مجال التربية لبعض الدول وتجنب المشكلات والمعوقات التى مرت بها بعض الدول فى مراحل بناء نظمها التربوية، إضافة إلى ذلك الاهتمام بتعليم الكبار وقضايا الأمية.

والأقطار العربية لديها منظومة من مكاتب وشبكات تربوية على المستوى الدولى والإقليمى والعربى وهى على سبيل المثال لا الحصر:

- المكاتب الدولية الخاصة بكل دولة عربية منفردة، سواء داخل الدولة على المستوى الوطنى، أو داخل منظمة اليونسكو بباريس.
- مكتب التربية العربى لدول الخليج ومقره "الرياض" بالمملكة العربية السعودية.
- مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية ببيروت – لبنان.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "أليسكو" تونس.

إنّ الأقطار العربية بحاجة إلى الربط بين المخرجات التربوية لهذه المنظومة حتى يمكن الاستفادة من التجارب التى تمر بها فى نظمها التعليمية وخاصة أن البيئة العربية تتمتع بخصوصيات تؤهلها لتحقيق العمل الجماعى بمستوياته المختلفة حتى يمكن النهوض بقطاع التعليم على المستوى العربى أولا ثم العمل الجماعى على المستوى الدولى مع الاحتفاظ بالسمات الخاصة لكل قطر عربى.

التعليم للجميع Education for All

رؤية تربوية من "جومتين"

فى عام ١٩٩٠م إلى المنتدى العالمى للتربية فى "داكار" بالسنغال

فى الفترة من ٢٦- ٢٨ أبريل ٢٠٠٠م





المنتدى العالمى للتربية فى "داكار" بالسنغال
فى الفترة من ٢٦-٢٨ أبريل ٢٠٠٠م

مدخل تمهيدى:

سبق المنتدى العالمى للتربية فى داكار عام ٢٠٠٠م إعداد وتخطيط مسبق من أمانة االمنتدى الاستشارى الدولى بشأن التعليم للجميع فى جومتين تايلاند) أعقبه ستة مؤتمرات إقليمية، منها خمسة مؤتمرات خاصة بالمناطق الإقليمية المعتمدة، ومؤتمر خاص بمجموعة الدول التسع الأكثر كثافة سكانية فى العالم، وكان الهدف من هذه المؤتمرات هو إعطاء صورة واضحة للمشكلات التربوية التى تعانى منها كل بلد منفردة وأيضًا والتى تشترك فيها مجموعة من الدول، تمهيدا للوصول إلى تقييم شامل للتعليم للجميع فى البلدان المشاركة حتى عام ٢٠٠٠م.

ومن ثم وجد الباحث ضرورة كافية للقيام باستعراض أربعة مؤتمرات عالمية تقع فى دائرة اهتمام الأقطار العربية وهى:

أولا : المؤتمر العالمى حول التربية للجميع : تأمين حاجات التعليم الأساسية، جومتين Jomtien Thailand مارس ١٩٩٠م:

تكرر الإشارة لهذا المؤتمر فى أكثر من موضع لأنه يعتبر القاعدة الأساسية التى مهدت لمؤتمر داكار، وأكدت من خلاله المنظمات الدولية والأهلية على المستوى العالمى وخاصة فى المناطق المحرومة ضرورة إتاحة فرص التربية للجميع على المستوى العالمى. وتبنى المؤتمر السعى لتحقيق الأهداف التالية.

١- الاهتمام بالطفولة المبكرة وتوسيع أنشطة الرعاية والتنمية الخاصة بها، وتفعيل مشاركة الأسرة والمجتمع المحلى، وتحقيق مزيد من الرعاية للأطفال الفقراء وذوى الاحتياجات الخاصة.

٢- إتاحة الفرصة للإستيعاب الكامل للتلاميذ فى سن التعليم حتى عام ٢٠٠٠م.

٣- الوصول بمستوى تعليمي لا يقل عن سن الرابعة عشرة بمعدل ٨٠٪ من الملتحقين بالتعليم الأساسي.

٤- تخفيض معدلات الأمية مع الاهتمام بمحو أمية النساء.

٥- الارتقاء بالتعليم المهني وإتاحة فرص التدريب على المهارات الأساسية التي يطلبها سوق العمل.

٦- إكساب الأفراد والأسر المعارف والمهارات والقيم اللازمة لتحقيق تنمية سليمة ومستدامة.

***** ملاحظات حول النتائج التطبيقية لأهداف مؤتمر جومتين بتايلاند ١٩٩٠م:***

مؤشرات إيجابية:

- تشير إحصاءات اليونسكو إلى الارتفاع معدلات الأطفال المسجلين في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي.
- ارتفاع معدلات القبول بدول جنوب آسيا بمقدار ٤٠ مليون تلميذ بمرحلة التعليم الأساسي.
- زيادة معدلات القبول في التعليم الابتدائي بالدول العربية بمقدار ٢٣ مليون تلميذ.

مؤشرات تحتاج لمضاعفة الجهود في قطاع التعليم:

- لم يتحقق الهدف الخاص بتحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال في سن التعليم بحلول عام ٢٠٠٠م.
- الدول النامية بحاجة إلى إنشاء مدارس جديدة لاستيعاب الزيادة في أعداد التلاميذ التي بلغت ١٢٦ مليون تلميذ.
- تحتاج الدول الأفريقية جنوب الصحراء لجهود مضاعفة من أجل التوسع في إنشاء مدارس للتعليم الابتدائي بنسبة ٥٠٪ من أعداد المدارس الحالية.

على المستوى العالمي:

- **مازال أكثر من ١٠٠ مليون طفل من بينهم ٦٠ مليون فتاة محرومين من الالتحاق بالتعليم الابتدائي.**
- **تتراوح معدلات الأمية إلى ما يقرب من ٩٦٠ مليون من الراشدين ثلثيهم من النساء.**
- **قرابة ٣/١ الراشدين في العالم، ليس لديهم المهارلت والتقنيات الجديدة التي من شأنها تحسين نوعية حياتهم وتساعدهم على التكيف مع التغير الاجتماعي والثقافي.**

ثانيا: المنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع عمان – الأردن ٢٠-٢٢ يوليو ١٩٩٠م.

من أجل تحقيق الهدف الطموح "توفير التعليم للجميع" عقد هذا المنتدى من أجل تقييم التقدم الذي تم إحرازه منذ المؤتمر العالمي حول التربية للجميع في "جومتين" تايلاند عام ١٩٩٠م، واستعراض المشكلات التي صادفت العمل من أجل توفير التعليم للجميع، وقد توصل المنتدى إلى محاور ذات أهمية مشتركة على المستوى العالمي منها:

الاهتمامات المشتركة على المستوى العالمي وتتمثل هذه الاهتمامات في:

- **تحقيق التوسع في سياسة القبول بالتعليم الأساسي على مستوى التخطيط والتطبيق.**
- **توفير المزيد من الموارد لتمويل التعليم الأساسي.**
- **الارتقاء بمستوى المعلمين، وتدريبهم وتحسين أوضاعهم المالية.**
- **تجويد التعليم من أجل الارتقاء بقيمة التحصيل الدراسي.**
- **تقويم العمليات التعليمية ومستوى التحصيل الدراسي.**
- **التوسع في تعليم الفتيات والنساء.**

- إتاحة فرص التعليم أمام ذوى الاحتياجات الخاصة من الأطفال والراشدين.
- تنمية مهارات القراءة والكتابة والحساب لدى الكبار مع استمرارية الحفاظ على المهارات المكتسبة.

التحديات التى تواجه برنامج التعليم للجميع:

مازالت هناك تحديات تعرقل إمكانات تنفيذ برنامج التعليم للجميع منها:

١- تحسين التحصيل الدراسي، يلقى تحسين التحصيل الدراسى اهتمامات الدول الفقيرة والغنية على السواء ويحدد مستوى التحصيل نوعية البرامج التعليمية داخل المدرسة وخارجها عن طريق أساليب تقويم متطورة.

٢- تمويل التعليم وعلاقة الشراكة من أجل التعليم للجميع:

أثبتت نتائج التقويم فى الفترة التى انعقد فيها المنتدى الاستشارى الدولى بشأن التعليم، بأن تمويل التعليم من ميزانيات الدول غير كاف بوجه عام، إما لعدم قدرة الدول الاقتصادية، أو لإهدار توظيف مخصصات التعليم، ومن ثم إقامة فإن علاقات الشراكة على المستويين الدولى والعالمى يؤدى إلى تعبئة المزيد من الموارد المختلفة سواء أكانت مادية أو فى صورة وسائل معينة.

٣- تطوير القدرات من أجل تأمين التعليم الأساسى:

يتطلب إعداد المهنيين الأكفاء من معلمين وأعضاء الإدارة، إعادة بناء وتطوير التنظيمات المؤسسة وصياغة الاستراتجيات .اللازمة، حتى يمكن تأسيس حاجات التعليم الأساسية لجميع الأطفال والبالغين والراشدين مدى الحياة.

٤- تأمين حاجات التعليم الأساسية للجميع:

يشير واقع التعليم الأساسى إلى وجود أوجه تفاوت فى توفير التعليم بمستويات جودة متقاربة، وخاصة بين المناطق الريفية والحضرية، وبين أصحاب للحالات الخاصة كذلك فى المناطق المحرومة والمناطق التى لا تعانى من نزاعات إقليمية.

رؤية تربوية حول اجتماع منتصف العقد بشأن التعليم للجميع بعمان:

تشير التقارير الإقليمية التى رصدتها اليونسكو إلى الإيجابية التالية:

- ما بين عامى ١٩٩٠ – ١٩٩٥م ارتفع إجمالى أعداد التلاميذ المسجلين فى البلدان النامية مجتمعه بمقدار ٥٠ مليون تلميذ، وهذه النسبة تمثل ضعفى معدل النمو فى الثمانينات.
- فى أفريقيا ارتفعت نسبة الأطفال المسجلين بالسن المدرسية قرابة طفلين من كل ثلاثة فى فئة الأعمار المقررة.
- تدل المؤشرات على ارتفاع نسبة التسجيل الصافية فى مناطق أمريكا اللاتينية والمحيط الهادى، والكاريبى وشرق آسيا إلى ٩٠٪ عام ٢٠٠٠م.
- تبلغ نسبة من يصلون إلى الصف الرابع الابتدائية أربعة تلاميذ من كل خمسة، وذلك فى أفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا.
- انخفضت معدلات الأمية إلى ٨٧٢ مليونا، وكان العدد ٩٦٠ مليونا قبل مؤتمر جومتين عام ١٩٩٠م.

يلاحظ على المؤشرات السابقة أنها مازالت دون المستوى المنشود سواء على المستوى المحلى أو المستوى العالمى وأن المعدلات السابقة لم ترق إلى الأهداف التى وضعتها اليونسكو لمؤتمراتها السابقة المتعلقة ببرنامج التعليم للجميع.

ثالثا: المؤتمر العربى الإقليمى حول التعليم للجميع تقييم العام ٢٠٠٠م، القاهرة ٢٤-٢٧ يناير ٢٠٠٠م.

تم الإعداد لهذا المؤتمر بهدف إعطاء تقييم شامل لبرنامج التعليم للجميع حتى عام ٢٠٠٠م، ومن خلال التقويم صياغة رؤية شاملة حول تحقيق أهداف التعليم للجميع، ويمكن صياغة أهداف التقديم التى سبقت الإعداد للمؤتمر فيما يلى:

أهداف تقييم عام ٢٠٠٠م:

١- التعرف على مدى التقدم نحو بلوغ أهداف التعليم للجميع منذ مؤتمر جومتين عام ١٩٩٠م.

٢- صياغة استراتيجيات جديدة من أجل تذليل العقبات ووضع أولويات جديدة لإحداث تقدم.

٣- من خلال دراسة الواقع يمكن للدول المساهمة النظر فى خطط العمل الوطنية.

٤- تنشيط الجهود التى تهدف إلى التركيز على تلبية حاجات التعليم الأساسية.

أهداف المؤتمر:

هدف المؤتمر إلى مراجعة ما تم إنجازه، واعتماد إطار إقليمى للعمل من أجل تأمين حاجات التعلم الأساسية فى المنطقة للأعوام ٢٠٠٠م حتى ٢٠١٠م، والأهداف الرئيسة للمؤتمر هى:

١- مراجعة مؤشرات التعليم للجميع وخاصة المتعلقة بالتعليم الأساسى وتطورها منذ عام ١٩٩٠م.

٢- نقل وتبادل الخبرات عن الفترة الحالية وأهم التحسينات الضرورية التى يجب إضافتها أو تطويرها.

٣- التعرف على التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسكانية وغيرها فى المنطقة العربية خلال المرحلة القادمة.

٤- التأكد على أهمية التعليم ودوره فى إحداث التنمية.

توصيل المؤتمر إلى عدة نتائج تتعلق بالتعليم للجميع والموافقة على صياغة مشروعين يهدفان إلى تجويد التعليم، وأكد المؤتمر إلى ضرورة مواجهة التحديات التى تواجه المنطقة العربية من خلال:

أولا : صياغة إطار استرتيجى لمواجهة التحديات التى تواجه تطبيق خطة التعليم للجميع والتى حددها فيما يلى:

- الاستثمار البشرى هو أفضل وسائل الاستثمار.
- إقامة علاقات الشراكة بين المجتمع المحلى والقطاع الخاص والأهلى.
- صياغة سياسة شاملة تؤدى إلى إحداث نوع من التكامل والترابط بين البرامج.
- تنظيم استخدام الموارد وتعبئتها لخدمة الأهداف التى خصصت من أجلها.
- توظيف التكنولوجيا والمعرفة.
- تحقيق الفعالية الداخلية والخارجية.

ثانيا: انطلاق وبناء العمل من خلال استثمار القاعدة الأساسية التالية:

الاستفادة من الإنجازات القائمة من خلال نتائج تقدمها.

- تدعيم التعاون العربى بين الأقطار العربية، والتعاون العربى الدولى.
- التركيز على مساندة الإدارة السياسية.
- ترسيخ وبناء قاعدة تكنولوجية.

ثالثا : أولويات المجتمع العربى:

تم تحديد الأولويات العربية وتتمثل فى:

- الإسراع بمحو الأمية على مختلف الأصعدة والتركيز على أمية النساء.
- تجويد التعليم الابتدائى، واعتبار تجويد المعلومات هو البداية.
- الارتقاء بالقدرات من خلال تحسين الموارد وترشيد إنفاقها.
- يأخذ فى الاعتبار اختلاف ترتيب الأولويات من دولة إلى أخرى.

وقد ركز التقرير على المحاور التالية:

المحور الأول: برامج تنمية الطفولة المبكرة:

تعتبر فترة الطفولة المبكرة من أهم المراحل التى تدعم عملية التنشئة الاجتماعية، ومع ذلك فإن نسبة الاستفادة من الطفولة المبكرة فى المنطقة العربية مازالت دون المستوى المطلوب، ومن ثم فإن برامج تنمية الطفولة يجب أن تركز على:

- حق الطفل فى الاهتمام به، ودور الأسرة، فى تنشئته بالاشتراك مع مؤسسات المجتمع والبيئة المحيطة به فى إعداد وتنظيم وتنفيذ هذه البرامج.
- إزالة الفوارق التى تؤدى إلى التمييز وضمان التوعية والجودة التامة فى برامج الطفولة المبكرة، وإعطاء نوع من المرونة نحو الارتقاء بالأداء.
- إدراج برامج الطفولة ضمن السياسات الوطنية التعليمية.

المحور الثانى : التعليم الأساسى:

استعراض المؤتمر للنتائج التى قدمتها الأقطار العربية من حيث نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية، ومعدلات البقاء، وأظهرت التقارير المقدمة وجود فوارق بين الريف والحضر من حيث معدلات الالتحاق، وأنه يوجد تحسين إجمالى فى معدلات القيد الصافى أما بالنسبة لإعادة الصفوف فى التعليم الابتدائى فإن التحسن الإجمالى قليل فى متوسط الإعادة الذى يقدر بنسبة (١-٥) لكل من الذكور والإناث.

المحور الثالث: التحصيل التعليمى:

تشير المؤشرات إلى أن أداء الإناث أفضل من الذكور، ومدارس المدن أفضل من القرى، والمدارس الخاصة أفضل من الحكومية.

وتتلخص العوامل المؤثرة فى التحصيل التعليمى فيما يلى:

- العلاقات الإيجابية داخل وخارج المدرسة.
- مؤشرات سلبية (مشاهدة التليفزيون، عدد أفراد الأسرة)
- إيجابية العلاقات على المستوى الطلابى.
- الدروس الخصوصية.
- جنس الطلاب.
- الفوارق بين المدارس ومهارات المعلمين.
- تمويل التعليم.

المحور الرابع: محو الأمية:

تشير إحصاءات اليونسكو لعام ٢٠٠٠م والمتعلقة بأعداد من يعرفون القراءة والكتابة بـ ٨٥٠ مليون منهم ٥٥٠ مليون من النساء، ٣٠٠مليون من الرجال، ومن الأهداف الرئيسة للتعليم للجميع محو أمية هذا العدد بحلول ٢٠١٥م ويحتاج تحقيق هذا الهدف تضافر جميع الجهود الأهلية والحكومية والمنظمات العالمية.

أوضح التقرير الإقليمي حول انخفاض أعداد الأميين في الوطن العربي منذ عام ١٩٩٠م – ٢٠٠٠م ما بين ٤٨,٧٪ إلى ٣٨,٥٪ في الفئة العمرية ١٥ عام فأكثر وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة الأمية مازالت مرتفعة حيث أن هذه النسبة يقابلها حوالى ٦٨ملون أمي.

المحور الخامس: توظيف تكنولوجيا التعليم وتطوير التقويم:

أكد هذا المحور على ضرورة الاهتمام بالعناصر التالية:

- تطوير وسائل التقويم بالتعليم المفتوح.
- دراسة أنسب الطرق التى تعالج نقص الوسائل التقنية فى التعليم.
- الاهتمام ببرامج التعليم النوعية.
- التعليم المستمر بهدف رفع الكفاءة والتنمية المهنية، كأولوية أولى قبل الحصول على الدرجة.
- إتاحة الفرصة للطلاب للتدريب على الوسائل التقنية الحديثة فى المراحل التعليمية الأولى.
- دعم الجامعة العربية المفتوحة وتوسيع نطاق عملها.
- تدريب المعلمين على استخدام التقنيات الحديثة.

أسس المؤتمر محاور أخرى أهمها الاهتمام بتعليم الطفل ورعاية الشباب وذوى الاحتياجات الخاصة لكل ذلك من تأثير على تنمية المجتمع وتطويره.

رابعا : المنتدى العالمي للتربية

داكار – السنغال في الفترة من ٢٦-٢٨ أبريل ٢٠٠٠م (التعليم للجميع)

بعد أن تم استعراض المؤتمرات الثلاثة الإقليمية التي هي جزء من المنظومة العالمية لمؤتمرات إقليمية ودولية ستة، تبين من تقييم برنامج التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠م، أنه قد تحقق تقدم في بعض البلدان ولكن من غير المقبول مع مطلع القرن الحادي والعشرين أن يظل ١١٣ مليون طفل محرومين من الانتفاع بالتعليم الابتدائي، ويبلغ عدد الأميين من الراشدين ٨٨٠ مليون وأدت الأمية إلى حرمانهم من اكتساب المهارات والمعارف اللازمة للحصول على فرص عمل مناسبة، ومن ثم يمكن استعراض فعاليات ونتائج مؤتمر داكار فيما يلي:

أهداف المنتدى العالمي للتربية بداكار:

أصبح من المسلمات أن التعليم هو حجر الأساس في تحقيق التنمية المستدامة، والارتقاء بالشعوب، وتحقيق الاستقرار والسلام الدولي، وأقرت المنظمات العالمية بأن التعليم حق أساسي لكل فرد. والأهداف الستة التي أقرها المنتدى العالمي للتعليم للجميع هي:

١- تحسين وتوسيع الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وبصفة خاصة لصالح أكثر الأطفال حرمانا وأشدهم تعرضا للمخاطر.

٢- السعي لتمكين الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، بحلول عام ٢٠١٥م وإكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية.

٣- ضمان تلبية حاجات التعلم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة في الحياة.

٤- تحقيق تحسين بنسبة ٥٠٪ في مستويات محو أمية الكبار، بحلول ٢٠١٥م، وخاصة لصالح النساء، وتحقيق فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار.

٥- إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين فى مجال التعليم الابتدائى والثانوى بحلول ٢٠٠٥م، وتحقيق المساواة بين الجنسين فى ميدان التعليم بحلول عام ٢٠١٥م، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسى فى تعليم أساسى جيد.

٦- تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم (تجويد التعليم) بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة فى التعليم، لاسيما فى القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

وقد أكدت هذه الأهداف على عدة مبادئ رئيسة أهمها:

* تعميم الالتحاق بالتعليم واستيعاب جميع الأفراد.
* التركيز على الإنصاف من حيث الاهتمام بالفئات المحرومة وإتاحة فرص التعليم أمامهم.
* توسيع نطاق التعليم الأساسى ووسائله وارتفاع عدد سنواته.
* الارتقاء ببيئة التعلم وتعزيزها.

التخطيط الاستراتيجى للتعليم للجميع:

يؤكد المؤتمر على أن "التعليم للجميع" حق من الحقوق الأساسية للإنسان، يحتاج إلى تضافر كل الجهود، لأن البرنامج بحاجة إلى مخصصات مالية مدعمة، والتزاما سياسيا وقوميا لذلك فالبرنامج بحاجة إلى تنفيذ الاستراتيجيات التالية:

- تعبئة القوى السياسية الوطنية والدولية والعالمية لصالح التعليم للجميع، وزيادة الاستثمار فى التعليم الأساسى من أجل صياغة خطة وطنية قابلة للتطبيق، ويعنى ذلك أنه يجب على الحكومات تخصيص الموارد الكافية لكافة عناصر التعليم الأساسى، واستخدام هذه الموارد بمزيد من الفعالية، وابتكار المزيد من التمويل الإضافى على المستوى المحلى أو من وكالات التنمية الدولية.

- التخطيط لصياغة سياسات التعليم للجميع ضمن قطاع التعليم، بحيث يرتبط باستراتيجيات الدول الخاصة بالقضاء على الفقر والتنمية:

الترابط بين قطاعات التعليم المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكامل استراتيجيات التعليم مع القطاع الإنتاجي والصحة والسكان والرعاية الاجتماعية.

- تحقيق التزام المجتمع المدني ومشاركته فى صياغة استراتيجيات تطوير التعليم ومتابعتها وتنفيذها:

يسهم المجتمع المدني في كشف الصعاب والعقبات التى تعترض أهداف التعليم للجميع في التقييم والعمل على إزالة تلك العقبات.

- تطوير نظم إدارة التعليم والإرشاد، ومشاركة الجميع لتلبية الاحتياجات على أن تكون قابلة للقياس والتقويم:

يتطلب ذلك تحسين إدارة ونظم التعليم من حيث الفعالية والقابلية للتقييم والمرونة، ومشاركة المجتمع المحلى لإنتاج المعلومات في الوقت المناسب بحيث تؤدى خدمة واقعية للإدارة:

- إدارة البرامج للنظم التعليمية المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية بطرائق تكفل تعزيز التفاهم والسلام والتسامح وتسهم فى حل النزاعات والقضاء على العنف:

انعدام الاستقرار بسبب النزاعات أو الكوارث الطبيعية التى تحول دون تحقيق هدف التعليم للجميع، ومن ثم يجب اعتبار المدارس أماكن مقدسة ينبغى احترامها، واحترام حقوق الإنسان كما نادى بها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان المادة (٢٦).

- تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال صياغة استراتيجيات متكاملة فى ميدان التعليم، من أجل ضمان تغيير الممارسات والقيم والمواقف.

تحقيق المساواة من خلال إزالة أى نوع من أنواع التحيز على أساس الجنس فى الممارسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

- تنفيذ برامج ومبادرات تعليمية تضمن مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرى (الإيدز) من خلال وضع خطة للوقاية والحماية:

يقتضى هذا الوضع الاهتمام العاجل من الحكومات والنظم التعليمية على مستوى الحكومات والمجتمع المدنى والأسرة الدولية لضمان النجاة من آثار هذا الوباء والعمل على التصدى لانتشاره، وعلى المؤسسات والبنى التعليمية وهى تمثل بيئة آمنة سليمة تساند الأطفال والشباب وتحافظ عليهم.

تحقيق الامتياز فى التعلم عن طريق توفير بيئات تعليمية سليمة وصحية، بحيث تتوفر لها الموارد بصورة منصفة بحيث تؤدى إلى تحقيق الجودة والامتياز فى التعلم، والوصول بمستويات متقدمة للجميع فى عمليات التحصيل:

تعاون الآباء والمعلمين والطلاب والهيئات الحكومية والأهلية على خلق بيئات مناسبة للتعلم من أجل تقديم تعليم جيد، بحيث يتوفر فى هذه البيئات الأمان والرعاية الصحية.

- رفع معنويات المعلمين وتحسين أوضاعهم المادية والأدبية، والارتقاء بقدراتهم المهنية:

منح المعلمين أجورا مجزية، وتطوير قدراتهم المهنية من خلال برامج التدريب الفعالة بحيث يمكن الاستفادة من قنوات التعليم عن بعد، والتعليم المفتوح.

- الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال من أجل تحقيق أهداف "التعليم للجميع".

الربط بين التكنولوجيا الجديدة وبين الوسائل التقليدية مثل الكتب المدرسية والإذاعة وإجراء تقييم نقدى بصفة دورية.

- تنظيم واستمرار عمليات المتابعة على المستويات الإقليمية والمحلية والدولية، بهدف التعرف على مدى تحقيق الأهداف في مجال التعليم للجميع: ويمكن إجراء عملية المتابعة من خلال الاستعانة بإحصاءات تعليمية دقيقة موثقة، من أجل القياس الحقيقي وتقييم النتائج، وإجراء التحليلات المقارنة المجدية.
- تحقيق التقدم لبرنامج "التعليم للجميع" يبنى على أساس الاستفادة من الآليات القائمة:

الاستفادة من جهود الحكومات الوطنية والبرامج الدولية القائمة، وتنفيد الالتزامات المالية التى أقرتها الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف.

**ملاحظات حول النتائج التطبيقية لأهداف المنتدى العالمي للتربية، داكار السنغال إبريل ٢٠٠٠م.

تشير الإجراءات التطبيقية لاستراتيجيات المنتدى وأهدافه إلى مؤشرات إيجابية إضافة إلى جانب وجود عقبات يمكن دراستها بهدف معالجتها هي:

أولا: المؤشرات الإيجابية:

* تشير نتائج تقييم التعليم للجميع بانتهاء عام ٢٠٠٠م إلى ارتفاع معدلات التسجيل.
* انخفاض معدلات الرسوب والتسرب في التعليم الابتدائي ولكن تتفاوت هذه المعدلات من دولة إلى أخرى.
* ارتفع عدد تلاميذ المدارس الابتدائية ٨٢ مليون تلميذ من ١٩٩٠ – ١٩٩٨م، ازداد عدد الفتيات ٤٤ مليون ما بين ١٩٩٠ – ١٩٩٨م في المدارس الابتدائية.
* يتطلب تحقيق التعليم للجميع دعما ماليا إضافيا من البلدان، إضافة إلى العون المقدم من الجهات المانحة، وذلك بتكاليف إضافية تقدر بـ ٨ مليار دولار سنويا.
* قيام الجهات المانحة بتخفيض أو إلغاء أعباء الديون لصالح التعليم في بعض الدول النامية.

ثانيا: معوقات التطبيق:

أظهرت نتائج التقييم أن التقدم مع بداية ألفية جديدة يعتبر غاية فى البطء من خلال المؤشرات التالية:

* يبلغ عدد الأطفال التى تقل أعمارهم عن ٦ سنوات ٨٨٠ مليون منهم، نسبة الثلث لا يستفيدون من أى نوع من أنواع التعليم فى السن المبكرة.
* يبلغ عدد الأميين الراشدين ٨٨٠ مليونا.
* يؤدى التفاوت فى النظم التعليمية إلى صعوبة تقييم نتائج ومنجزات التعليم وخاصة فى عملية قياس الجوانب النوعية.

ومن ثم فإن وضع هذه المؤشرات أمام صانعى القرار على المستوى الإقليمى، والمستوى الدولى والمنظمات العالمية، سوف يسهم فى مساعدة المخططين للنظم التعليمية، ويساعد فى تحقيق الأهداف والرؤى الاستراتيجية الخاصة التى أقرتها الدول بمختلف مستوياتها فى المنتدى العالمى للتربية بداكار بغية تطبيق برنامج "التعليم للجميع" الذى أقرته منظمة اليونسكو وتسعى إلى تحقيقه بانتهاء عام ٢٠١٥م.

المراجع والهوامش

١- اليونسكو: التعليم للجميع، تحقيق الهدف، المنتدى الاستشارى الدولى بشأن التعليم للجميع، ١٦، ١٩ يونيو ١٩٩٦م عمان . الأردن.

2- UNESCO: Preparation of national Plans of Action, Paris, France, 2000.

3- ________ : Arab Rejional Conference on education For All, 24 – 27/ 1 / 2000, Final Report, Regional Office For Education in the Arab States, Beirut, LeBanon, 2000.

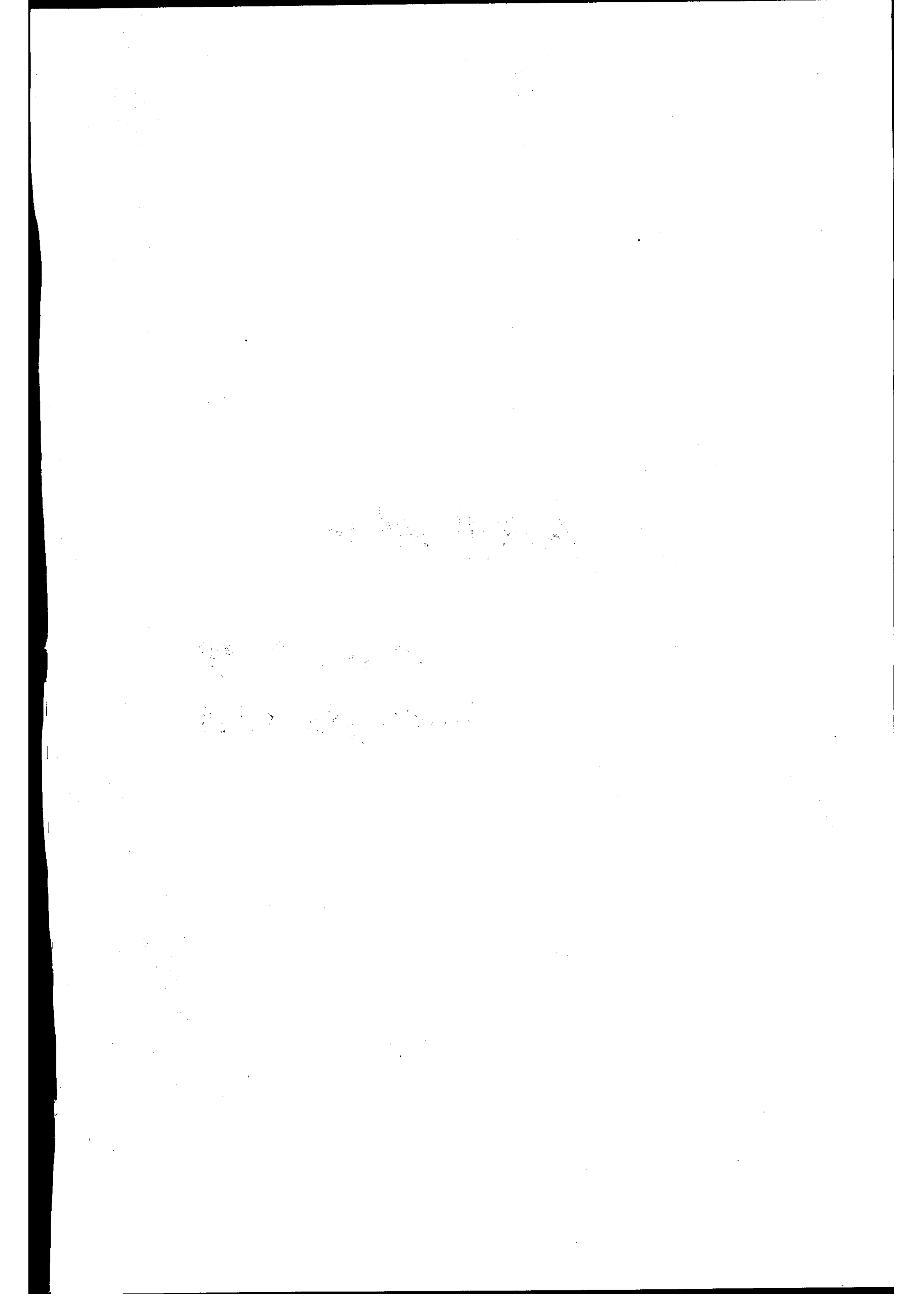
4- ________ : World Education Forum, the Dakar Framework For Action, Dakar Senegal, 26 – 28 April 2000.

5- ________ : Information kit, Education For All, Paris, France, 2001.

مصادر البحث

أولا : المصادر العربية.

ثانيا: المصادر الأجنبية.



أولا : المراجع العربية

١- أحمد رشدى وآخرون: مؤتمر القاهرة الثالث للتعريف بالأمم المتحدة واليونسكو ٢٤ - ٢٨ مارس ١٩٨٤م.

٢- أحمد فتحى سرور: تطوير التعليم فى مصر سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه (التعليم ما قبل الجامعى)، القاهرة، ١٩٨٩م.

٣- أحمد مختار أمبو : منابع اليونسكو، اليونسكو، باريس، ١٩٨٢م.

٤- الشعبة القويمة المصرية لليونسكو: الاجتماع الاستشارى شبه الإقليمى حول إدماج علوم المعلوماتية والحاسب الآلى فى تدريس العلوم التكنولوجيا والتأهيل التربوى، القاهرة، ١٩٨٩م.

٥- ______________ : تقرير عن الندوة الدولية حول تداخل الاختصاصات فى التعليم العام بباريس، من ١ - ٥ يوليو ١٩٨٥م.

٦- المركز القومى للبحوث التربية: الحلقة الدراسية شبه الإقليمية التى نظمتها اليونسكو حول تطوير المناهج: تعزيز، توازن، ملائمة، التعليم العام، القاهرة، ١٩٨٨م.

٧- ______________ : الحلقة الدراسية شبه الإقليمية حول تطوير المناهج، القاهرة، ١٩٨٨م.

٨- المركز القومى للبحوث التربوية، بالاشتراك مع الشعبة القومية لليونسكو: ندوة التجديد التربوى فى مصر، القاهرة، ١٩٨٨م.

٩- ______________ : جهاز التوثيق والمعلومات التربوية، الاستبيان الخاص للإعداد للدورة التاسعة والثلاثين للمؤتمر الدولى للتربية القاهرة، ١٩٨٣م.

١٠- المؤتمر العالمى حول "التربية للجميع" : وثيقة عن الخلفيات، المسودة "ب"، نيويورك سبتمبر ١٩٨٩م.

١١- اليونسكو : لمحات عن اليونسكو، اليونسكو، باريس، ١٩٧٤م.

١٢- أمانى قنديل: سياسات التعليم فى وادى النيل والصومال وجيبوتى، منتدى الفكر العربى، عمان - الأردن، ١٩٨٩م.

١٣- أندرو بوريد: الأمم المتحدة بين التقديس والخرافة والحقيقة: ترجمة محمد عبد الله الشفقى، مراجعة حمدى حافظ، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، د. ت.

١٤- حسن نافعة : العرب واليونسكو، عالم المعرفة، مطابع الرسالة، الكويت، العدد ١٣٥، مطابع الرسالة، الكويت، مارس ١٩٨٩م.

١٥- سليمان أبو على: التطورات فى التعليم التقنى والفنى "دراسة مقارنة"، باريس، فرنسا.

١٦- شكرى عباس حلمى ، جمال الدين نوير: التعليم الأساسى فى جمهورية مصر العربية، "دراسة حالة"، مركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، ١٩٨٧م.

١٧- عايدة المغاورى وآخرون: مصر واليونسكو، المعلومات والتنمية، السنة الثانية والعشرون، الشعبة القومية لليونسكو، يوليو - ديسمبر ، ١٩٨٤م.

١٨- عبد اللطيف شلش وآخرون: مصر واليونسكو، الاتصال، السنة الثالثة والعشرين، الشعبة القومية لليونسكو، يوليو ديسمبر ١٩٨٥م.

١٩- على صالح جوهر: التفاعل بين التعليم والعمل المنتج، مجلة كلية التربية الجزء الثالث، العدد (٦)، أكتوبر ١٩٨٤م.

٢٠- عفاف محمد توفيق: دراسة تقويمية لتجربة التعليم الأساسى بالشرقية، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، كلية التربية ببنها، ١٩٨٤م.

٢١- فريد جبرائيل نجار : قاموس التربية وعلم النفس التربوى، منشورات دار التربية بيروت، الجامعة الأمريكية، ١٩٦٠م.

٢٢- فوزى عبد الظاهر وآخرون: اليونسكو وجمهورية مصر العربية، عدد خاص عن المدارس المنتسبة، السنة العشرون، العدد الثالث والرابع، الشعبة القومية لليونسكو، ١٩٨٢م.

٢٣- فوزى عبد الظاهر وآخرون : مصر واليونسكو، التنمية الثقافية، السنة الثانية والعشرون، يناير - يونيو ١٩٨٤م.

٢٤- محمد عبده: المكاتب الرسمية الابتدائية، الأعمال الكاملة، جمعها محمد عمارة، الجزء الثالث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣م.

٢٥- محمد فوزى محمد زيدان: الإدارة المدرسية فى التعليم الأساسى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بسوهاج، ١٩٨٣م.

٢٦- مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية: اجتماع كبار المسئولين عن التربية فى الدول العربية، عمان - الأردن، ١٩٨٧م.

٢٧- ــــــــــــــــــــــــ: التربية الجديدة ، مجلة فصلية، العددان الأربعون والواحد والأربعون، السنة الرابعة عشر، يناير- أغسطس١٩٨٧م، عمان الأردن.

٢٨- هنرى ديوزيد: التعاون الإقليمى فى مجال التجديد التربوى من منظور اليونسكو، ترجمة أنطوان خورى، مجلة التربية الجديدة، العدد الثامن عشر، أغسطس ١٩٧٩م.

٢٩- وزارة التربية والتعليم: العلاقات الثقافية الخارجية - قسم المنظمات الدولية: الاستبيان الخاص بمشاورة الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين والمنظمات الدولية والحكومية بغرض إعداد خطة اليونسكو للفترة من ١٩٨٤ - ١٩٨٩م القاهرة.

٣٠- ــــــــــــــــ : العلاقات الثقافية الخارجية – قسم المنظمات الدولية، تقرير عن اشتراك مصر فى المعرض الثلاثين لفنون الأطفال بكوريا، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٩م.

٣١- ــــــــــــــــ : العلاقات الثقافية الخارجية – قسم المنظمات الدولية، تقرير عن اشتراك مصر فى المهرجان الدولى للموسيقى والغناء باليابان، القاهرة، أكتوبر ١٩٨٥م.

٣٢- ــــــــــــــــ : الإدارة العامة للعلاقات الثقافية الخارجية، قسم المنظمات الدولية، وثيقة رقم ٢٣٦٠، القاهرة، ١٩٨٣م.

٣٣- ــــــــــــــــ : دليل التعليم الأساسى، القاهرة ١٩٨١م.

٣٤- ــــــــــــــــ : القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١م، القاهرة، صادر فى ٩/٨/ ١٩٨١م.

٣٥- ــــــــــــــــ : القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١م، بإصدار قانون التعليم المعدل بالقانون ٢٣٣لسنة ١٩٨٨م، القاهرة.

٣٦- ــــــــــــــــ : وثيقة تطوير وتحديث التعليم فى مصر، سياسته، وخططه وبرامج تحقيقه، يوليو ١٩٨٠.

٣٧- يوسف خليل يوسف: التعليم الأساسى فى إطار التنمية الشاملة فى البلاد العربية وحدة الإنتاج بإدارة التوثيق والمعلومات، أليكسو، ١٩٨٠م.

ثانيا : المصادر الأجنبية

٣٨- Amadou mahtar M'Bow: where the future begins, Unesco, Paris, 1982.

٣٩- Bartels, Francis L.: trends in innovation: basic education in Africa Unesco, Paris, France, mars, 1981.

٤٠- Carter V. Good: Dictionary of education, IST. Ed., London, MC. Graw-Hill Book Co., Inc., 1945.

٤١- Charles Hummel: education today for the world of tomorrow, I.B.E., Unesco, 1977.

٤٢- Chiappo. Leopolldo: international cooperation in education: CASE study of the peruvian experience, Unesco, Paris, Jun. 1979.

٤٣- Gutel man, N: The use of modern media for rural education in developing countries report, No.: IIEPRR – 31, Unesco, Paris, 1979.

٤٤- Harbison F.: educational planning and human resource development, international. Institute for educational planning, Unseco.

٤٥- H. martyn Cundy: the caribbean mathematics, project, training the teachers as the agent of reform. No. 32, I.B.E., Unesco, Paris, 1977.

٤٦- Jose Luis, Farcia Garrido : Primary Education on the threshold of the Twenty-first Century, International yearbook of education, Unesco, Volume XXX V III, 1986.

٤٧- M. A. Brimer and L. Pauli : wastage in education a world problem, I. B. E., Unesco, 1971.

٤٨- Marga, Inst : international Cooperation in education in Srilanka, Unesco, Paris, Jun., 1979.

٤٩- Markluned, Sixten: the democratization of education in Sweden: A Unesco case study. No. 2., Unesco, Paris, Nov., 1980.

٥٠- Nyi, Nyi : international cooperation in education: the Burmese experience, Unesco, Paris, 1979.

٥١- Unesco: teachers and educational policy, No. 3, 1971.

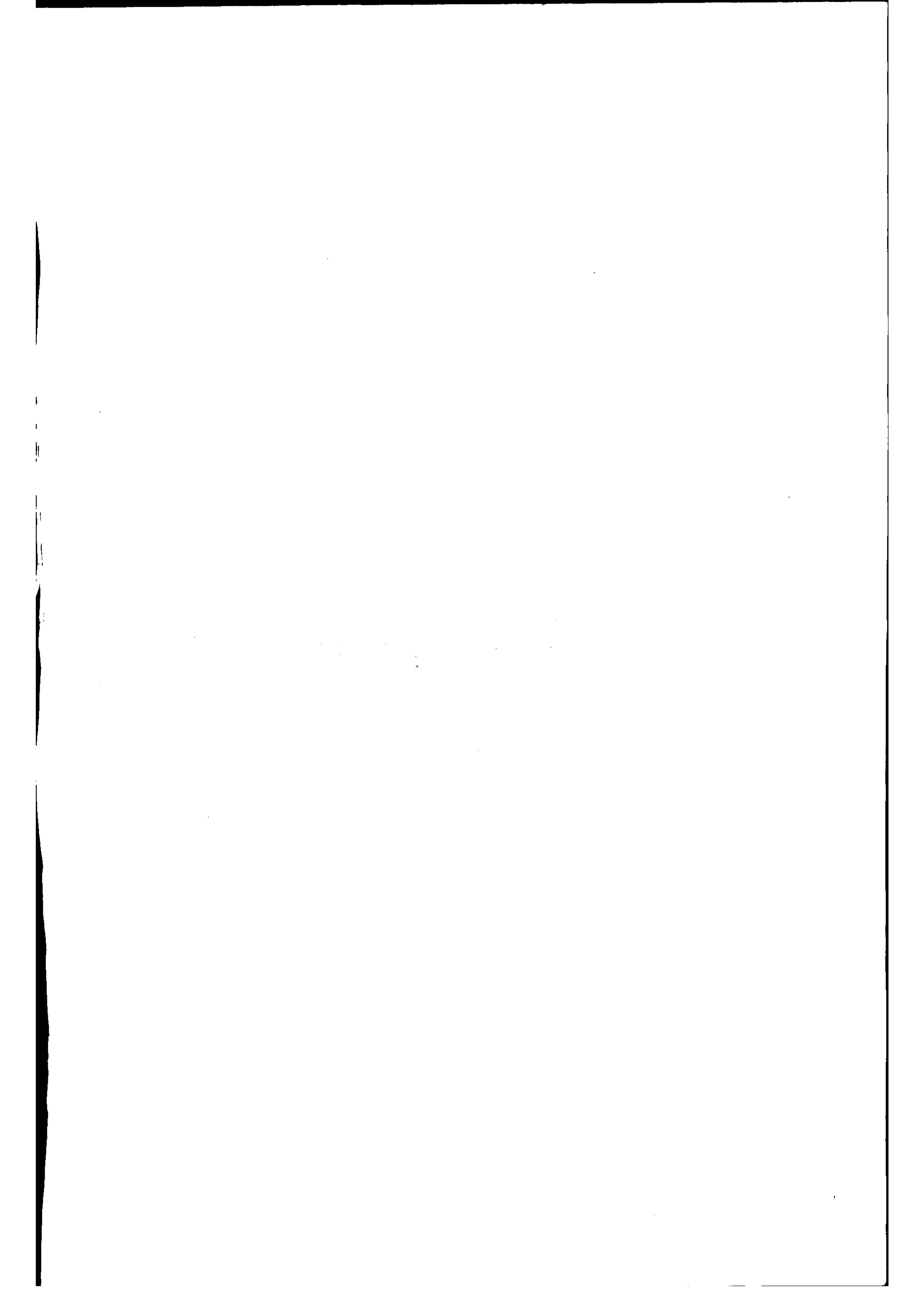
٥٢- Unesco: The major project in the field of education in the Latin American and Caribbean regional office for education in Latin America, Santiago(Chile), Dec., 1986

٥٣- Unesco / Unicef: Survey of basic education in Eastern Africa regional office Nairobi (Kenya), 1980.

٥٤- W.D.Wall: Constructive education for children, Unesco: I.B.E., 1979.

٥٥- Zuberi, Habib: education and rural development in the 31 least developed countries, reports & studies, Unesco, Paris, 1982.

ملاحـق البحـث



ملحق رقم (١)

قائمة ببعض أسماء السادة الذين أجرى الباحث معهم مقابلة شخصية

م	الاسم	الوظيفة
١	الأستاذ الدكتور/ أميل فهمي شنودة	أستاذ أصول التربية وعميد كلية التربية جامعة المنصورة.
٢	الأستاذ الدكتور/ حمد أبو الفتوح نوار	أستاذ ورئيس قسم المناهج كلية التربية جامعة المنصورة.
٣	الدكتور / فتحى الزيات	أستاذ مساعد بقسم علم النفس التعليمى كلية التربية جامعة المنصورة.
٤	الدكتور/ حسن محمد حسان	أستاذ مساعد ورئيس قسم أصول التربية بكلية التربية جامعة المنصورة.
٥	الدكتور/ فاروق عبده فليه	أستاذ مساعد بقسم أصول التربية كلية التربية بدمياط.
٦	الدكتور / أحمد إبراهيم السيد	أستاذ مساعد بقسم أصول التربية بكلية التربية بدمياط.
٧	الأستاذة/ سعاد عبد الرسول	أمين مساعد الشعبة القومية باليونسكو ومدير عام إدارة المنظمات الدولية.
٨	الأستاذ/ حمدى أحمد النحاس	مدير إدارة التربية بالشعبة القومية لليونسكو.
٩	الأستاذ/ عبد اللطيف شلش	مدير إدارة التربية الاتصال والتوثيق بالشعبة القومية لليونسكو.
١٠	الأستاذ/ طارق الأشرف	مسئول العلاقات الثقافية بوزارة التربية والتعليم.
١١	الأستاذ/ السيد إسماعيل متولى	مدرس أو مشرف على أنشطة مدرسة أم المؤمنين الثانوية بنات المنتسبة إلى اليونسكو.
١٢	الأستاذة/ سعاد محمد رشدى	أمينة مكتبة ومشرفة على نشاط مدرسة المنصورة الثانوية بنين والمنتسبة إلى اليونسكو.

ملحق رقم (٢)

أسئلة المقابلة الشخصية

١- إلى أى مدى حدث تعاون فنى بين قطاع التربية والتعليم أو المدرسة وبين منظمة اليونسكو؟

٢- إذا كان هناك تعاون بينكم وبين منظمة اليونسكو - ما نوع هذا التعاون؟

٣- إذا كان هناك معونة فنية - ما نوع هذه المعونة؟

٤- ما مدى استفادة الوزارة من هذه المعونة؟

٥- ما أهم المجالات التى تعتقد أن تعاون اليونسكو يكون ذا قيمة فى مجالات عملك؟

٦- هل سبق للوزارة أن استفادت من نظام كوبونات اليونسكو؟

(نعم - لا)

إذا كانت الإجابة لا - فما هى العقبات التى تحول دون الاستفادة؟

أسئلة خاصة بالمدارس المنتسبة وأندية اليونسكو:

٧- هل أفادتك الندوة أو الحلقة الدراسية أو الدورة التدريبية فى مجالات عملك؟

٨- هل تستفيد المدارس تربويا من انتسابها إلى اليونسكو؟

(نعم - لا)

ويتفرع من الإجابة الأسئلة التالية:

-إذا كانت الإجابة بنعم - اذكر أوجه الاستفادة؟

-إذا كانت الإجابة لا - ما العقبات التى تقلل من الاستفادة؟

٩- كيف تستطيع هذه المدارس تحقيق الهدف من انتسابها؟

١٠-إلى أى مدى يحدث تعاون بين مدرستكم والمدارس الأخرى؟

١١-إلى أى مدى تستفيد المدارس المنتسبة تربويا من أندية اليونسكو؟

ويتفرع عنه السؤال التالى:

-اذكر أوجه الاستفادة؟

١٢-ما أهم العقبات التى تقلل من هذه الاستفادة؟

١٣-هل يحدث تعاون بين أندية اليونسكو والمدارس المنتسبة؟

١٤-إلى أى مدى يحدث تعاون بين ناديكم والأندية الأخرى؟

ويتفرع عنه السؤال التالى:

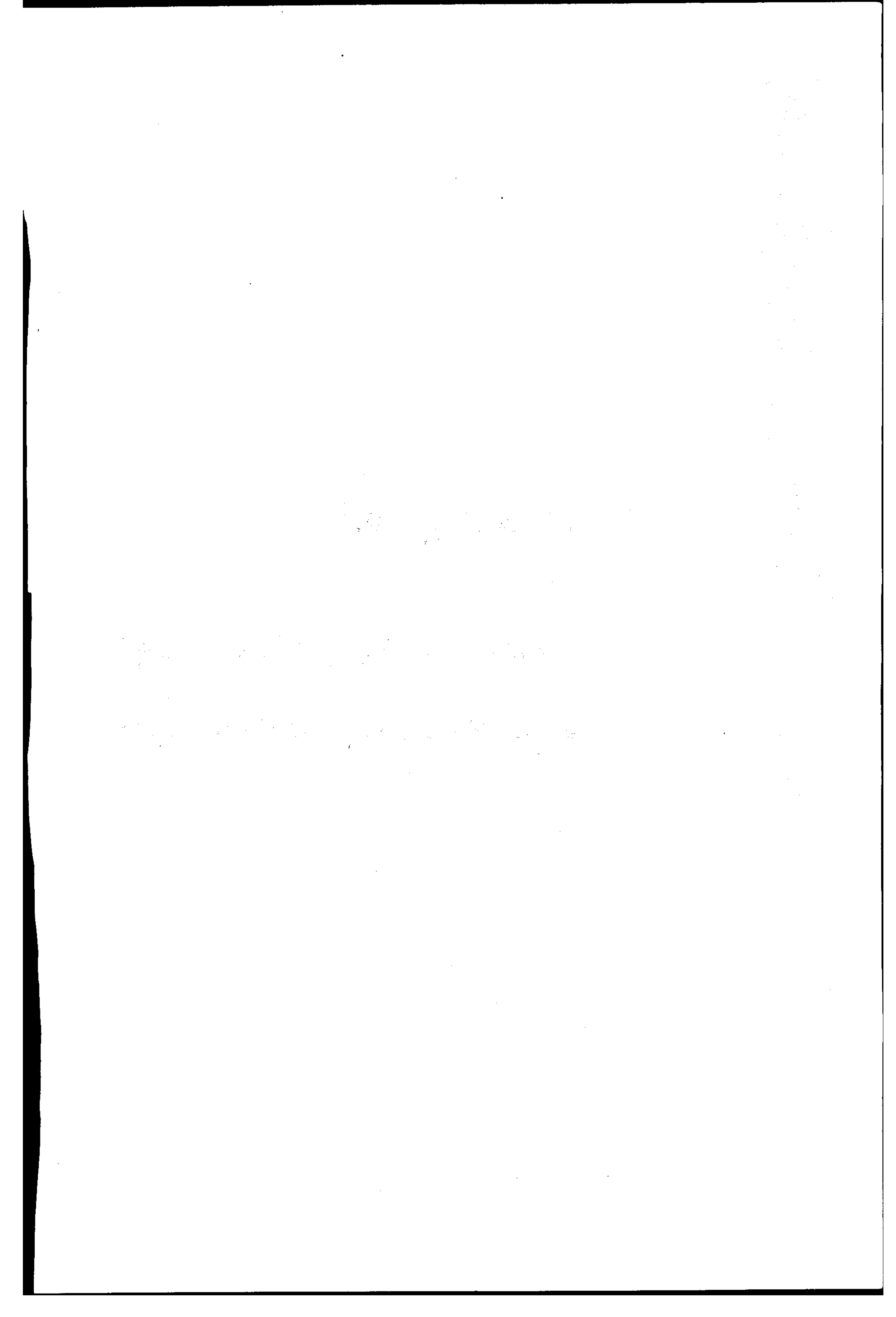
-ما أهم العقبات التى تمنع ذلك؟

١٥-كيف تستطيع هذه الأندية تحقيق الهدف منها؟

ملخص البحث

أولا : الملخص باللغة العربية.

ثانيا : الملخص باللغة الأجنبية.



أولا : الملخص باللغة العربية

الأبعاد التربوية لمجهودات منظمة اليونسكو فى تطوير التعليم الأساسى المصرى

المقدمة:

أنشئت هيئة اليونسكو فى ٤ نوفمبر عام ١٩٤٦م، ومن أهم أهدافها العمل على إقرار السلام العالمى، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تسعى منظمة اليونسكو جاهدة إلى إقامة السلام بين دول العالم.

ويتلخص هذا الهدف الأسمى فى عبارة جاءت فى مستهل الميثاق التأسيسى لليونسكو وهى:

"لما كانت الحروب تتولد فى عقول البشر، فينبغى أن تقام حصون السلام فى عقولهم بالذات".

وهذا لا يتأتى إلا بتضافر الجهود العالمية فى ميدان التربية وإضفاء الصبغة العالمية عليها، حتى تصبح التربية أداة العالم فى تحقيق هذه الغايات.

ولقد أولت اليونسكو التعليم الأساسى رعاية خاصة فى الدول النامية ومنها مصر. ولقد قامت اليونسكو بتقديم المساعدات المالية والفنية للتعليم الأساسى المصرى وكذلك توفر منظمة اليونسكو مجالات التعرف على كيفية مواجهة بعض دول العالم لنفس المشكلات التى تواجه التعليم الأساسى المصرى. كما تعمل اليونسكو على أن تساعدنا فى التعرف على أحدث الاتجاهات والنظريات التربوية الحديثة، وتسهيل الحصول على المعرفة عن طريق شبكات المعلومات الإقليمية والعالمية.

مشكلة البحث:

يمكن التعبير عن مشكلة البحث الحالى فى السؤال الرئيس التالى:

- ما دور اليونسكو فى تطوير التعليم الأساسى المصرى، وما أهم المعوقات التى تعترض هذا الدور وتعمل على أن تقلل الاستفادة من هذه المساعدات فى مجال تطوير التعليم الأساسى المصرى؟

ومن هذا السؤال تتفرع عدة تساؤلات فرعية:

١- فى أى المجالات تنحصر مساعدات اليونسكو فى التعليم الأساسى؟

٢- ما هى المعوقات الإدارية التى تقلل من الاستخدام الأمثل لجهود اليونسكو فى مجال التعليم الأساسى المصرى؟

٣- ما أهم المعوقات المادية التى تحول دون الاستخدام الأمثل لمجهودات اليونسكو فى مجال التعليم الأساسى المصرى؟

٤- ما أهم طرق تحقيق أقصى استفادة من اليونسكو من أجل تطوير التعليم الأساسى؟

أهداف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على الجهود التى تبذلها المنظمة (منظمة اليونسكو) وأنشطتها وأوجه العون الذى تقدمه اليونسكو فى ميدان التعليم الأساسى المصرى، وما أعدته ونفذته من مشروعات سواء أكانت إقليمية، أو دولية وفيما عقدته من حلقات دراسية ومؤتمرات محلية.

٢- محاولة تقييم هذه الجهود بالنسبة لمواجهة بعض مشكلات التعليم الأساسى المصرى من الناحيتين الفنية والنظرية.

٣- التعرف على المعوقات الإدارية التى تحول دون تحقيق اليونسكو لأهدافها بهدف إزالتها حتى تؤتى هذه الجهود أحسن النتائج الممكنة.

٤- وضع أسس من أجل الوصول إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مساعدات اليونسكو.

حدود البحث:

اقتصرت الدراسة على البعد التربوى لمجهودات منظمة اليونسكو فى ميدان التعليم الأساسى المصرى.

كذلك تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية التى أعقبت صدور القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١م.

منهج البحث:

قامت الدراسة على اتباع المنهج التاريخى، والمنهج الوصفى.

أدوات البحث :

تتمثل أدوات البحث الحالى فى استخدام أسلوب المقابلة الشخصية، وذلك بهدف جمع المعلومات.

بنية البحث:

يتألف الكتاب من سبعة فصول رئيسة :

الفصل الأول: تضمن الفصل الأول مشكلة البحث وأهميته وكذلك تناول حدود البحث ومناهجه وأدواته التى استخدامها الباحث.

الفصل الثانى: وفيه قام الباحث بدراسة التعليم الأساسى فى مصر من حيث تطوره التاريخى ومفهومه كما تأخذ به مصر وأهم القوانين المنظمة للتعليم الأساسى فى مصر، وأهم مشكلاته.

الفصل الثالث: تناول فيه الباحث الأجهزة الرئيسة لمنظمة اليونسكو ونماذج لجهودها العالمية.

الفصل الرابع والخامس: تناول الباحث فى هذين الفصلين دراسة جهود منظمة اليونسكو التربوية فى مجال التعليم الأساسى وأبعادها التربوية .

الفصل السادس: تناول فيه الباحث الدراسة الميدانية وتحليل النتائج.

الفصل السابع: توصل البحث إلى عدة نتائج وتوصيات ومقترحات تسهم فى تحقيق الاستفادة من جهود اليونسكو فى مجال التعليم الأساسى المصرى.

وفيما يلى عرض لأهم هذه التوصيات :

١- التوسع فى نظام المدارس المنتسبة إلى اليونسكو.
٢- منح المشرفين على المدارس المنتسبة والطلبة المشتركين، حوافز مادية وأدبية.
٣- توعية أولياء الأمور بالدور الذى تضطلع به المدارس المنتسبة.
٤- تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الإمكانات المالية التى تتيحها اليونسكو.
٥- توعية مديرى المدارس المنتسبة بدور هذه المدارس.
٦- إزالة العراقيل الإدارية أمام صرف المعونات المالية المقدمة من اليونسكو.
٧- توثيق الصلة بين الشعبة القومية لليونسكو والمدارس المنتسبة.
٨- التنسيق بين المدارس المنتسبة وتوثيق الاتصال بينها.
٩- التوسع فى إنشاء أندية جديدة لليونسكو.
١٠-التوسع فى إنشاء أندية اليونسكو داخل المدارس المنتسبة.
١١-التوسع فى إنشاء أندية اليونسكو المنفصلة عن المدارس المنتسبة.
١٢-توعية أولياء أمور الطلاب بأهداف أندية اليونسكو.
١٣-إشراك مدارس الأقاليم والريف فى المعارض والمسابقات الدولية.
١٤-الحرص على تسليم الطلاب والمدارس الفائزة لجوائزها الممنوحة لها.
١٥-يجب أن تصل المطبوعات قبل المناسبات الدولية التى صممت من أجلها بوقت كاف.
١٦-ضرورة الاستفادة من نظام كوبونات اليونسكو.
١٧-إعلام أنظمة الحكم المحلى وأولياء الأمور بنظام كوبونات اليونسكو.
١٨-إشراك الجهات المعنية فى إجراء البحوث المسحية.
١٩-متابعة نتائج الدراسات المسحية والاستبيانات بعد إرسالها إلى اليونسكو.
٢٠-وضع نتائج الدراسات المسحية والاستبيانات أمام المسئولين عن التعليم الأساسى.
٢١-ضرورة تقييم الحلقة الدراسية أو الندوة أو الاجتماع أو الدورة التدريبية.

٢٢-إشراك المعلمين والموجهين فى الحلقات الدراسية والاجتماعات والدورات التدريبية.

٢٣-تكوين لجان من المشاركين تتولى تنفيذ توصيات الندوات والاجتماعات والدورات على مستوى المديريات التعليمية.

٢٤-إعلام جميع المعلمين المعنيين بالحلقات الدراسية والاجتماعات والندوات بالنتائج والتوصيات.

٢٥-متابعة توصيات الحلقات الدراسية والاجتماعات والدورات التدريبية.

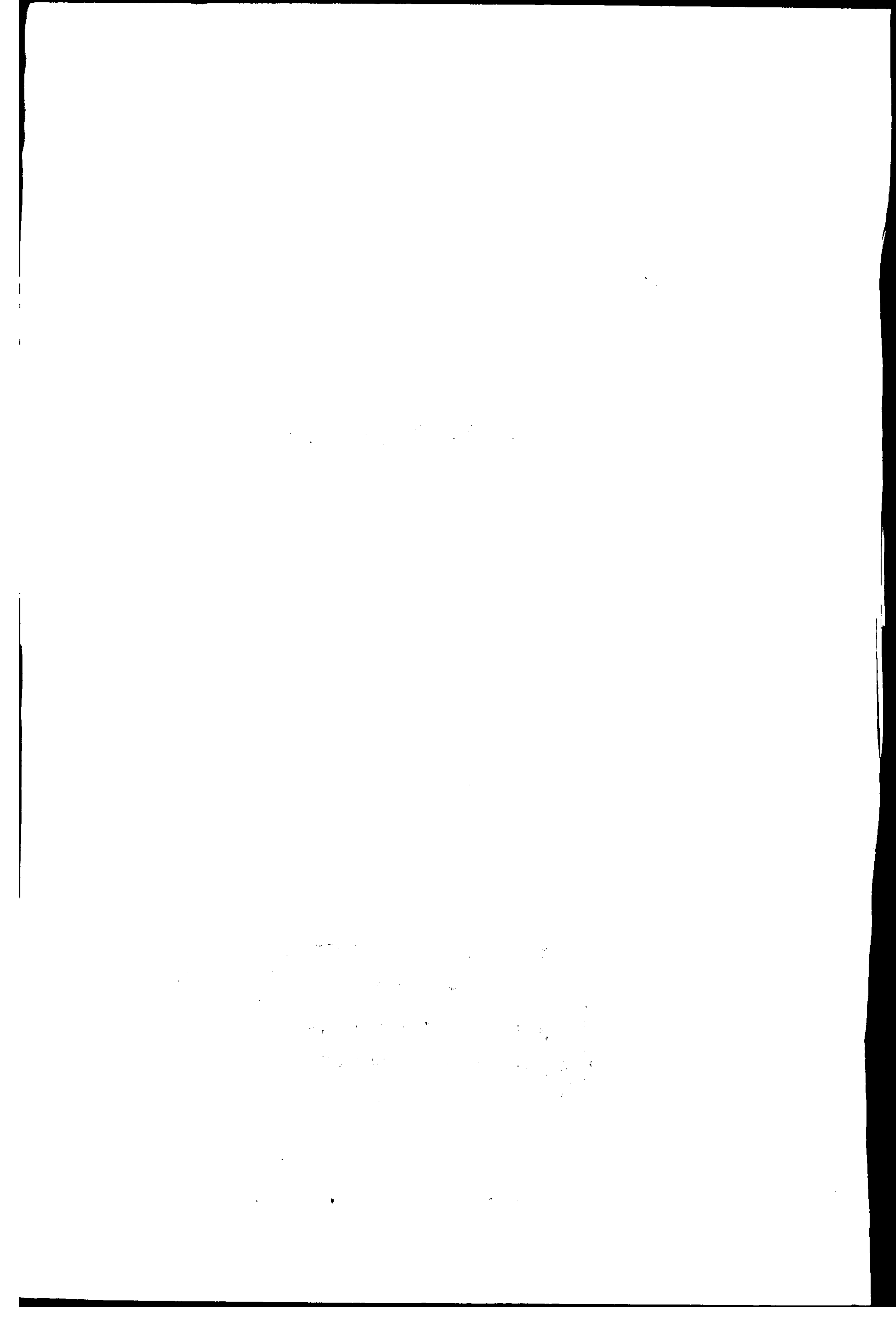
٢٦-ضرورة ترشيح المشاركين من القطاعات والمديريات المختلفة وعدم الاقتصار على العاملين بديوان عام الوزارة.

٢٧-يجب اشتراك أقسام التعليم الأساسى فى المديريات عند وضع برنامج العمل الذى تتولى اليونسكو تنفيذه فى مصر فى هذا المجال.

٢٨-أن يوضع فى الاعتبار نتائج الندوات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية عند وضع المناهج.

٢٩-الاستفادة من تجارب الدول الأخرى والدراسات التى تجريها اليونسكو.

الفهـرس



تم بحمد الله

مع تحيات
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
تليفاكس: ٥٢٧٤٤٣٨ - الإسكندرية